



شرح اعراب ديوانه المصباح



W. 10

W. 10

W. 10

W. 10

W. 10

W. 10

W. 10

W. 10

W. 10

W. 10

W. 10



٤١٥

ش . ب

شرح اعراب ديباجة المصباح ، تأليف الجروسوي ،  
يعقوب بن علي - ٩٣١ هـ . خط القرن الثالث  
عشر الهجري تقديرا

٨٨ ق ١٩ س ٢١٤٧٢١ م

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، تليها فائدة  
في الوضع عليها تملك ١٢٤٦ هـ .

١٨١٠

الأعلام ٢٦٥:٩ كشف الظنون ٢:٤٤٤

أ - النحو ، اللغة العربية - المؤلف  
ب - النسخ



اعزى دساجة كتاب المصباح  
في حق راندهي

بديف

كتاب سجا

١٤

كتاب سيد علي او علي علي المصباح

مكتبة  
السيد علي بن محمد الرضوي الشيرازي  
لحمه الله

دخل في ملك السيد احمد المزدق  
الحسني الازهرى المالكى الفيومى  
واخيه محمد في شهر رجب ١٢٤٦  
مستة واربعين ومائتين والفا  
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل  
وازكى التحية

شرح اشراى دساجة المصباح

وشرح  
الفضل  
هذا المصباح  
في شهر رجب  
١٢٤٦  
من الهجرة النبوية  
على صاحبها افضل  
وازكى التحية

الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

اسم الكتاب شرح اشراى دساجة المصباح  
اسم المؤلف  
تاريخ  
عدد الأوراق  
عدد الصفحات



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جادة اى لا يصل الى تصويره حقيقة كنهه  
كل من يجد في كتابه اى طريق كان من النظر والرباطة وان وصل الى  
تصوره بوجد غيره عما عداه وما قيل من ان حادة بالحاء المهملة على معنى  
انه لا يبلغ كنهه من اى يحده قلبه شئ خلقه عن هذه الفائدة اعني  
الاشارة الى عدم الوصول اى طريق كان عيان فيه اياهم جواز التحديد  
من البلوغ الى الكنه الى الكنه وهو بطلان المحصى اى لا يضبط عدده  
عادة في الكشف وان تعدد وانعم الله لا تحصى اى لا تضبط واعدادها  
فلا احصاء هنا استعمل في الضبط فقط على سبيل التجريد كما قالوا  
في قوله تعالى اسرى بعبد له لا وحار اى صار مستترا في جوارحه فان ارجح  
العالمين بكسر اللام ونار اى صار مستترا بانوار احسانه استباح جمع  
شيخ العالمين بنج اللام والصلوة على من لم يؤلف لغيره اثر وهو بنج  
ما يتبع من رسم الشئ للكفر لا طمس ومحا من الحق عطف تعبير في مختار  
الصحيح الطوس الاثنا من باب دخل وجلس وطس غيره من ضرب  
فهو متعدد ولازم ولا رسم عطف على اثر ولا زيادة مؤكدة للنفي اى لم ير  
رسما من رسوم الكفر الا ازالة وعفاه في مختار الصحاح عفا عن المنزل  
اندرس وانفى وعفا الرجح يتعدى ويلزم وباتهما عدا انتهى فهذه  
القرينة مؤكدة لما عطف عليه بحسب المعنى محمد بالجر المبعوث بالمدى  
اى بالابتداء او بالهداية للناس فان هدى بى لازما ومتعديا

بدون

الانحاء بدون

اى لم يصح فلا يقتضى الامتناع ولا حاشا وهو قوله

يا والنور اى بالنور الذي كان يتلوه في حيزه او بنور السلام الذي  
طلع على الخلق فرفع عنهم ظلمة الكفر المشرح بمعنى مقدم بالفتح والسكون  
مصدر بمعنى من قدم اى محمد الذي بنشروا بركة قدومه بالرسالة القلوب مرفوع  
عنه فاعل المشرح المعقد على الموصول والصدور عطف على القلوب فالمشرح  
بالجر صفة نسبية لمحمد اى صفة جرت على غيره من عايله والصلوة على الكرام جمع  
كريم واصحابه العظام جمع عظيم اما بعد فهذه اشارة الى الاوراق التي كتبها  
اوحية بناء على ان الديباجة بهذه متاخر عما كتب كما هو الاكثر اوراق مكتوبة  
لاعراب ديباجة كتاب الصحاح في مختار الصحاح الديباجتان الخذان فكان  
مأذون وفي اوائل الكتب خدتها وجهها فلذلك سمي بالديباجة حاخونة  
من غريب وفوائد المفتاح وابتداء انا ولا نصب على الظرفية اى قبل ايراد  
الديباجة بآية من كتاب الله تبارك وتعالى وعرفوا الآية بانها طائفة من القرآن  
يتصل بعضها ببعض الى انقطاعها طويلا كانت او قصيرة وببيت بالجر اى  
ابتداء بيت من الابيات ليفيد مهارة وتقرنا اى خذاقة في باب الاعراب  
واعبار اعلمه يقال مرن على الشئ من باب دخل يعود ويسمى عليه كذا في مختار  
الصحاح معهما حال من فعل ابتداء من الله بحمل الرشد اى تمكينا بحمل الرشد  
بما ينشأ من الله وقدم الحال اعرف من الله عاذاي الحال المحرور وهو حمل الرشد  
وان لم يكن في الاصح لتسجع في الافعال اعتصم به تمسك وحاو في بعض حمل  
الرشد بدون الباء لا يساعده كتب الله التي رتبها فانه الهادي الى  
سبل السداد بفتح السين المهملة الاستقامة ومتعدا عطف على معصية

اشارة زمنية

بدون

فاعل

اشارة زمنية



بان شغيا الى غير هذا مبرور والمذراى الاعترار عند كرام الناس مقبول  
 اما الآية فقله تعالى قال رب انى لا املك الا نعيم وفى الآية قال فعل ماضى فاعله  
 مستتر فيه راجع الى موسى عم رب منادى حذف حرف ندائه وحذف ياء المتكلم  
 ايضا اجترأ بالجيم والذاء المحجمة اى اكتفاء بالكسرة فانهم قالوا ان ياء المتكلم  
 اذا اضيف اليه المنادى جاز السكامة وفتح ما جاز في غير النداء موضوع  
 تخفيف وجاز حذف اجترأ بالكسرة وهذا الحذف في غير النداء قليل لان النداء  
 موضوع تخفيف لان المقصود من الكلام هو غير النداء فيطلب الفراغ منه به  
 بالسرعة يتوجه الى المقصود وجاز ابداله الف لان نوع من التخفيف ولا يناد  
 هذا الابدال يوجد في غير النداء نحو ياربى واغنى وعليه قوله عم انفق  
 بلالا بمعنى تنوين اصله بلال في ياء وقلب ياء المتكلم الفاء واما ما روى  
 مضموما او متونا على جعل بلال اسم جنس غولا فرعان موسى فليس معنى بلال  
 لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقبلها الفاء المضاف الى ياء المتكلم اغا يجوز اذا  
 كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال في عدوى يا عدو وحذف ياء ولما عدوا  
 بقلبها وحذف ربت بدون الياء المحذوفة منصوب لانه منصوب لان معناه  
 اربدا واحدا ويارب مع ساقها اى اخرها وغابتها يقال ساقه الجيش اى  
 مؤخرها يعني ان قوله يارب يقول انى لا املك الا نعيم واني في محل نصب  
 لكونه مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة التي لا يتبع موقع  
 المفرد لا يكون اربا محل من الاعراب لان الجملة مبنية لا يستحق الاعراب  
 بفسرها فلو لم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة قيامها موقع المفرد

لكل فرعون يدور

الاستدلال

وهذا المشهور فيه بالضم ما يشتر به اى لا شك فيه وهذه الجملة اى جملة  
 يارب مع ساقها ليست بواقعة موقع المفرد لان مقول القول لا يكون الا جملة  
 اى مقول القول الذي قصده جملة تحكية مستقلة ليس الا ولم هذا قالوا وحي  
 اكثر ان بعد القول بمعنى للحكاية لانه ابتداء الكلام المحكى تدبر وكلاما وقعت  
 صلبة لا يكون الا جملة قوله اللهم لفظه يقال متصلة بالاستثناء في الاكثر  
 نفي الاثم والخطاء اى اصل بنى الكل او اشياء والواقع خلافه نحو ما جازى  
 القوم او جازى اللهم الا يزيد آه غفناه لا يواخذنى يارب فان كلامي الاول  
 غير تام بل يحتاج الى المنفى او لتأكيد كلامه عند المستمع فكانه قال ايها المسقع  
 اعلم انى ادعوا عندنى بشهد على كلامى انه حق واستثناء صدق وقد يقال  
 قد جرت العادة يستعمل هذا اللفظ فيما في ثبوت صنف فكانه يستعان في اثباته  
 بالله تعالى واصله بالله اى اقصم لنا بالحق في حذف حرف النداء لكثرة الاستعمال  
 وجعل فعل الامر عوضا عنه فانقلب فصار اللهم الا ان وغير ذلك لكن لا يكون  
 الجملة واقعة موقع في مقول القول المذكور بل لا يكون مقول ذكر والكلام فيما  
 وقعت فيه بل جوابه الربيع ان هذه الجملة واقعة موقع مقول قال والمنقول  
 لا يكون الا مفردا يعني انا لانتم انما ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار  
 كون مقول القول حكاية واقعة وجملة واما باعتبار كونه في موقع المنفرد  
 فهو في موقع المفرد فبهذا الاعتبار حكمه بانه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك  
 ان قوله ذلك الثاني في محل نصب لكونه مقول القول باى عن هذا واعلم  
 ان الحق عندكم كون الجملة الواقعة مقول القول في محل نصب ولهذا اعدوا

الحكاية

يقال قال يربنا جبريل وعيسى هذا يا اولاد قدام قدامنا يا صديق  
 ان





احدى القول السبع التي لها محل الاعراب حين قسما الجمل الى حالها من الاعراب  
 والى حالها من الاعراب ويشعر بكثرة قولك قلت قولا حقا لان القول مصدر  
 بمعنى الحكاية مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويقول واحد في جوابه قلت قولا حقا  
 فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فتقول قولا حقا يدل على هذه الجموع ولهذا  
 جاز ان يكون مفردا اشترى واحدا لانه ان المفعول لا يكون الامر فلا ان المفعول  
 وكذا الفاعلية اغا نظر ان على اسم الذي هو من اقسام التثنية لا يكون اللفظ مفردا  
 لاجل في يستقيم الكلام ويحصل المراد بفتح الميم المطلب من راء شيء اى طلب  
 كذا في شرح جان الدين للكشاف وكذا اى كان القول المذكور منظورا في  
 قوله النحاة ان الكلام لا يكون الاسم من اسمين او من اسم وفعل منظورا  
 فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو يارب فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء  
 واسم وهو المنادى لان المنادى هو الاسم المطلوب اقباله باحدى حروف النداء  
 ففي قوله منقوض بالمنادى نوع تاسع قوله وهو اسم مبتداء وخبره قوله  
 حرفي اى جواب الخات بالنداء في تقدير الفعل كما مر حيث قال لان معناه  
 اريد او اعز رب فيكون مركبا من فعل واسم حذيقه بطل بانه لو كان في تقدير  
 الفعل لكان محلا للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء مثل اريد  
 او ادعوك ذلك اى محتمل لهما لكن يمكن ان يقال لمره نصب على انه منقول  
 لهما ان الملازمة لو كان في تقدير الفعل لكان محلا للصدق والكذب ثم وتصدق  
 تلك الملازمة لو كان الفعل المقدر به النداء اخباريا وهو منوع لم لا يجوز ان  
 يكون ذلك الفعل المقدر من الصيغة المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ

قولهم ان قول القول يكون جملة  
 الا اذا كان مصدرا كقولك  
 قلت قولا حقا

مرتين بد

لفاظ العقول جملة عقد بفتح ما يبيع والصق والتكاج وغيرها نحو بيت  
 واعتقت وزوجت فانه اى لفظ بيت وكذا نظيره مشترك بين الاخبار والانشاء  
 والانشاء فان بيت مثلا يستعمل لانشاء البيع تارة اى مرة والاخبار عنه  
 اخرى صفة المحذوف اى تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد  
 تارة مرة بعد مرة والجمع تارة وتي كغيب ودعما قالوا ففعله تارة بعد تارة  
 محذوف الراء اشترى واما استصاها فهو ايتا على الظرفية او على المصدية على  
 قياس ما قيل في مرة وكذا اللفظ ادعوى يستعمل تارة لانشاء النداء اى  
 لا بد منه واشباهه بهذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار عن الدعوة الالائية و  
 السابق فلا يرد السؤال ولا باس لنا ان نذكر به ما معنى الانشاء والاخبار  
 واعلم انه لما ذكر الاخبار والانشاء ناسب لنا ان نذكر معناه ارشادا  
 للتعلم وهو ان كل كلام اما لظاهر مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قائم  
 فان وضع لظاهر مدلوله وهو شيوت القيام لمزيد وكذا قولك بيت  
 اذا اردت به الاخبار يكون لظاهر مدلوله وهو اى مدلول بيت مدلول  
 البيع مثلا في الزمان الحاضر او لاثبات مدلوله عطف على قوله لظاهر مدلوله  
 لوله فهو الانشاء به فتوكل اضرب فان المقصود منه اثبات مدلوله وهو  
 طلب صدور الفعل من الخاطب وكذا بيت اذا اردت به البيع الخالى  
 يكون لاثبات صدور البيع منك الان قالوا هذا اللفظ جنس على الفتح  
 بناء لان ما المشابهة الاسم الانشاء لان قوله الان معناه هذا الوقت  
 عما هو مذهب سيبويه واما المشابهة الحرفية في اصل الوجود وتوبة

طريق واحد







والاستثناء منها من غير حذف المشتق تقديره لا ملك شيئا من الاشياء  
او نفي من النون والالف والهمزة اذا كان الاستثناء من غير ما بعد  
الاجبة العوامل في الصحاح يمكن على كسب ذلك في بقية وعدة  
وهي كلمة حسب اذا كان مجرورة بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والافرى  
ساكنة كما تنك في خروقة الشعر عاوية الا وفيه الاول فالعوامل هنا هو  
الملك يقتضي النصب فيكون منصوبه وانما اسم هذا الاستثناء هو المشتق من  
لانه فرع بضم الفاء مجهول فرع بالتشديد له اي يبين المشتق العامل الذي  
قبل الافتتاح بالمتن الفرع عما قالوا انجاز من من قبل اطلاق اسم  
الفاعل على المفعول اذا الفرع في الحقيقة هو الفاعل فرغ من المتن منه  
وجعل اعرابه اعراب المتن منه من الفاعل والمفعول مجازا مثلا  
اذا قلت ما جاءني الا يزيد احكنا بانه فاعل جاءني وهو في الحقيقة  
بدل من الفاعل المقدر بدليل جواز ما قام الا يزيد مع استماع ما قام  
بند وما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء المرفوع في جمولات الفعل لا  
في المفعول معه تقول ما مررت الا بزيد وان نظن الاظنا وما خربت  
الا فاء ويدا وما اعتلنا الا انا الاماء ولا نقول لا عني الا وزيد ما بعد  
الا وحمل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عملت تلك الجملة في  
هذه عبارة مشروطة فيما بين العربيين لكن فيه مسامحة لا يخفى اذ الجملة  
ليست بمعاملة رفع تكونها خبرا ان يجمع اسمها وجوهها من مفعول  
القول اي جزء منه لا محل له من الاعراب لان المتكلمين في محل النصب

على ما قيل هو مجموع المفعول لاجزاء ما حصره حوا عليه وانما يحتمل وجوها  
الاول ان يكون مرفوعا تقديره والواو فيه للعطف وفيه اي في الوبه الاول  
وجوه ايضا نصب على المصدرية فانه من المفاعيل التي تحذف فعلها مثل  
سقا ورعا اي في ايضار جو رجوعا اما ان يكون مبتدأ خبره محذوف  
اي في لا يملكه الا الله او خبر مبتدأ محذوف اي وحلى في لا يملك الا الله  
واذا حذف المبتدأ والخبر بقرينة سوق الكلام او عطفا على محل اسم ان  
فان قلت كيف يعلق على اسم ان المفتوحة والكلام في كونه مرفوعا قلت  
قلت المضاف مقدر اي على محل اسم ان المقدر قبل دخوله عليه وفيه  
اشارة الى ما في اختياره بعض النحاة ان العطف يعلق على محل اسم ان  
وحده الاعيان مجموع ان مع اسمها كما قالوا البعض يعلق على فاعل لا ملك  
واذا قال لوجود الفاعل لانهم قالوا لا يجوز العطف على الظاهر المرفوع  
الم متصل بالاستفتاح عند البصريين بناء على ان المرفوع متصل صار كالجواب  
عما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فنحن حيث انه متصل لا يجوز انفصاله وتلك  
متصلة واحا حقه فنحن حيث ان الفاعل كجزء من الفعل اذ لا بد للفعل  
من فلو عطف عليه كان كالمفعول عطف على بعض حروف التثنية الا اذا آكد  
بمنفصل او بفصل بفاصل قبل الواو بعده في يجوزون العطف بلا استثناء  
لانه اذا آكد يظهر ان المنفصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز  
افراجه عما اتصل فيه بناء على انه فيحصل له نوع استقلال بهذا لكن بقي الجواب  
في هذا الجواب لا ينبغي ولو آكد وحده كان كما لو آكد بعض حروف التثنية ويؤيد

عجيب



ما قلنا حادثة المحققين في حاشية الشريفة شرح المطالع وكذا  
وقع الفصل يحصل طول الكلام وطول الكلام قد تقع على الواجب فيكون  
طلبها للاختصار نحو حضر القاض امرأة جذاق تاء الثانية من حشرت  
والحافظوا عودا بالصب جذاق نون الجمع من الحافظين فاعنا وليس  
جوابها اولى او فاعل فعل محذوف اي ولا يمكن في الانفس او يضمر ان  
ويقدر له الجبر ويظهر ان الكلام فيكون في موضع التزم الا ان يقال  
الحق ان المحققين المتأخرين عن العمل على ما هو الاغلب فيقوات الشبه اللفظي  
بالفعل تقديره وان في لا يمكن الانفس ليكون عطفا على جملة ان لا املك  
والفرق بينه وبين وجه الثالث ان العطف فيه وان كان من قبيل عطف  
للملح على الاصح لكن ليس عطفا على جملة ان لا املك على ما استشهدنا به للتباد  
من قوله على الجملة ان لا املك الظاهر من عدم التعرض بتقدير الجزاء في الوجه  
الثالث وتعرض له في موضعين اي في هذا الوجه وفي الرابع وجوه النصيب  
التي سيأتي ان يذهب الشارح الى ما ظن من انه من قبيل عطف المفرد والثاني  
ان يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء ايضا فيكون ما بعده مفعولا  
بتداء ويفرق هذا الوجه عن الوجه الاول بان لا يكون في هذا معطوفا  
على شيء وفيه اي في الوجه الثاني ان يكون الواو للحال وفيه وجوه ايضا الو  
جها ان الاولات مع التماسي وهو ان يكون فاعلا لفعل محذوف ولو قال  
بدل قوله الثاني في الواو والواو للحال عطفا على قوله والواو للطف وجعل  
الوجه الثاني كونه منصوبا والثالث كونه مجرورا والثاني احق ترتيبا

الجبر بدل

المض

على الجملة

او جزاء محذوف

واضحا ان ما قلنا لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه  
ايضا لانه اما عطفا على تقييد المنصوب على انه منقول لا املك او عطفا  
على اسم ان اي على محلة المنصوب المتبعر بعد دخول ان عليه ومفعوله مع  
على ان يكون الواو بمعنى مع لا للطف والآخر هذا الوجه عن ياء وجوه النصيب  
او قد عطف عليها لكان اولى كما لا يخفى او بضمرة الشدة وتبدل الجزاء  
وان في لا يمكن الانفس ليكون عطفا على جملة ان لا املك الرابع  
ان يكون مجرورا والواو للتقيد بنحو اي وحق في هذا تقدير للمعنى  
لأن فيه مضافا مقدرا او الواو للعطف وهو عطفا على وجوه ايضا  
لانه اما عطفا على الفاعل المجرور اعني الياء المحذوف من ربي احشوا  
بالكسرة اي وربي او لعطف على الفاعل المجرور في نفسه كذا قيل فيه في هذا  
القول وهو كون الواو للعطف على الفاعل المجرور في ربي او في نفسه ضعف  
يعلم في موضع فانهم قالوا ان العطف على الفاعل المجرور لا يكون الا بالاعادة  
الجاء سواء كان الجار مجرورا بربك وبزيد او اسما كما في الآية المذكورة  
لان المجرور متصل بالجار بربك اتصالا فالعطف على الفاعل المجرور يكون  
بغيره العطف على بعض حروف التسمية وليس له حكم منفصل حتى يؤكد  
بالمفعول المتصل بخلاف القياس او لعطف نفس المحذوف على نفس  
المذكور جملا على حذف المضاف اي ونفس في وابقاء بالجر عطفا على  
قوله حذف المضاف اليه على اعرابه الاول فانه كما يجوز حذف المضاف  
واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب نحو قوله تعالى وليس للقرية

الراجح

بالكسرة







الى علي فيه نظر لان رجوعه الى علي لا يستقيم على تقدير كون الجدة خبر كان  
 بعد الخبر فالأصح أن يقول عابد الى علي او الى الطالب الالف نصب على انه  
 مفعول محال للجدة الفعلية اما نصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير  
 الناقصة او على الحال من علي او محلا لرفع علي انه خبر جازع محذوف اي هو  
 اي علي كرم الله وجهه يرب الالف ولو قال يرب محال او لا فلا يلزم  
 رجوع ضمير يرب الى الضمير اعني هو او صلة حذف هو صولها اي كعلي الذي  
 يرب الالف والصلة مع الموصول في محل الخبر لكونها صفة او جملة  
 مستأنفة وعلى هذا بين الوجهين الآخرين لا محل لتلك الجدة من الاعراب  
 لان الجدة اليه وقعت صلة او مستأنفة من الجملة السبع اليه لا محل  
 لها من الاعراب ومنع الاستيفاء ان يقع جوابا عن سؤال مقدر اشار  
 اليه بقوله يعني لا قال فليكن كعلي كانه قال قل كل ما شئت اي امره وحاله فا  
 فجاب بقوله يرب الالف هو نسيب الواو في وهو الى حال وهو مرفوع  
 المحل على الابتداء وينسب خبره وفيه ارجاع الضمير الى الضمير كما لا يخفى و  
 الجدة الاسمية اعني المبتدأ مع خبره في محل النصب للحالية وهذا المبدأ  
 كاف من الاقوال والله اعلم بحقايق الاحوال وكان اي قربة فت  
 الشروع الى اعراب هذا وجدنا النسخ لكن المشهور تغذية الشروع  
 ففي دون الاربعة الكتاب اي المصاحح بعون الله الملك الوهاب  
 لكن لابد البعد الفراق ومنه لما قولهم لا بد من كذا كما قيل لا فراق  
 منه لنا الا من بينا امور اربعة كما هي في حيث يفتح اليه والضمير

التحريض او الاعراب طالبي الحق قوله على قرابة متعلق بالحث والقرابة  
 على وزن الداراة مصدر قراء الامر الاول من تلك الامور الاربعة في انشاء  
 وجوب قرابة بيانه اي بيان ذلك بالاثبات ان قراءة النحو واجبة على كل  
 يتوقى عليها الواجب وكل ما يتوقى عليه الواجب فهو واجب فقرأه  
 واجبة احاديث الصري اي المقدمة الاولى وهي قوله يتوقى عليها انها  
 الواجب فلان توحيد الواجب تعالى واجب بلا شبهة وهو اي تو  
 حيد الحاكم النافع في الآخرة الاولى موقوف على تصديق النبي  
 الموقوف بالجن صفة تصديق على معرفة اجماع نظم القرآن المعروف تلك  
 المعرفة على علم البيان الموقوف على علم النحو الموقوف على الموقوف على الشيء  
 موقوف على ذلك الشيء فتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذه الوسائل  
 الثالث واحاديث الكبرى اي المقدمة الثانية وهي ان ما يتوقى عليه  
 الواجب فهو واجب معلوم في الاصول اي اصول الدين وهو علم الكلام  
 واصول الفقه فبعد بيان المقدمات ثبت المبدأ وهو وجوب قراءة  
 النحو عن عبد الله بن جابر انه قال حات اجماع وخلف يستين الف  
 درهم فانفقت منه ثلثين الف درهم في تعلم الفقه وثلثين الف درهم  
 في تعلم النحو والادب وليت الف الفقة في النحو والادب فان النصارى  
 كثر واتخذوا حرفا ولهم كتاب الله تعالى ولدت غير من عذارة  
 بتوهم اختطبة عن الارواح بشديد اللام ولدت قراء واجتنبها  
 فقرأوا الثاني من تلك الامور الاربعة في تعريف النحو ليكون الطالب

في الفقه الغضنة  
 وجدوا في الاجل مكتوبا اني  
 انا الله وكون عيسى



علم بصورة في شروعه وتخصيصه وهو ان يقال علم بقوانين اي علم بالقضايا  
 الكلية التي تعرف احكام جزئيات موضوعها عنها يعرف بها اي يتك  
 القوانين احوال التركيب العربية من حيث الاعراب والبناء والنظر  
 وعدم فعله من تعريف موضوع اي موضوع هو اي موضوع  
 العلم مطلقا ما يبحث في ذلك العلم عن اعراف الذاتية وهو ما يتك  
 العربية اي الكلم الواقعة في التركيب العربية فان الاعراب والبناء  
 والاعراف وعدمه وغير ذلك احوال يتك العلم بالخص التركيب  
 يرشدك اليه قوله تفوتك هذا الاسم معرب او مبني واعراض الذاتية  
 لها العارضة لها من حيث هي اي ذاتها من الاعراب والبناء ولو  
 قال من حيث هي اي او اسطر يساويه ثمانية او تسعة والاعراض  
 هي الذاتية المبحوث عنها في العلم هي الاحوال التي تلحق الموضوع لذاته  
 يكون متساوية الذات او جزئية المساوية او الخارج المساوية في الفرق  
 او في الوجود الاول كالعلم للانسان فان كل من جزئيه دخل فيه والثاني  
 كادراك الاسود العربية له من في الناطق والثالث كانه لغيره  
 بالتعب والترابيع كالتون للبحر بالسطح الباسين في الصدق والصدق  
 المساوي له في الوجود هذا فانه يتعدى في مواضعه ومساوئه اي  
 سائل الخوفا هذه الاحوال الذاتية عما هذه التركيب اي على انها  
 تقع فيها تفوتك هذا اسم معرب او مبني وبهذا يندفع ما قيل  
 ان الضمير عارض على الانسان ان المثال لا يطابق المثل وغير ذلك من انه منصرف او غير منصرف  
 لانه الضمير عارض على الانسان ان المثال لا يطابق المثل وغير ذلك من انه منصرف او غير منصرف

منصرفا وغيرهما ويرد عليه ان سائل العلم هي القضاء بالعلم يطلب في  
 ذلك العلم نسبت محمودة لانها في موضوعاتها بالبرهان والحل الذي  
 ذكره هو معنى البحث لا في المسئلة ولعل عبارة الكتاب في الاصل والبحث  
 حتى الختم حرفه التاسع يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف الموضوع  
 البحث والاعراض الذاتية الذي يبين معناه في بيان الاعراض  
 الذاتية بقوله واعراض الذاتية الختم ينبغي ان يقول والبحث على هذه  
 الاحوال على التركيب والمراد من البحث الاثبات وما وقع من المسائل على  
 صورة الشرطية او الخلية السالبة فيرجع الى الخلية للوجوب اما الشرطية  
 فيان ياول بحث هذا منزوم لذلك في المقصلة او معاند له في المقصلة  
 وهو اما السالبة فيان يقتضي فيها سلب المحول فيكون موجبة محولها  
 سلب والامر الثالث من تلك الامور الاربع في بيان الغرض من النحو  
 وهو القصص عن الخط في المقال اي في التركيب العربية حتى يكون  
 درجته اي وسيلة الى علم البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة دقائق  
 القرآن وتكون هي وسيلة الى تصديق النبي عليه افضل الصلوات  
 الصلوات واكمل الرضوان في تحت رالحاج الرضوان بكسر الراء  
 فتحها الرضاء ويكون هو اي تصديق النبي ووسيلة الى توحيد الذي  
 هو رازق الانس والجان الانس بالكر البشر الواحد اشق بالكر  
 وسكون النون وانتهى بفحش والحيو النسيه والجان ابو الحسن  
 اداوم ابو البشر كذا في خاتمة الصالح والمراد به الجن عطلقا وانما ذكر



لجان لشاعة الرضوان كما مر الاول وعليان ان يبين شرف الخو ومربته  
 اقتداء ببعض المحتجبين فنقول شرف العلوم اما بشرف المعلوم منه كما  
 لعلم الالهى واما بحسب برائيه القاطعة كعلم الهندية واما بقولية  
 الاجلة والعاجلة كعلم الفقه واما بحال تحصل لصاحبه كعلم الاخلاق  
 والخو جامع لاكثرها فان كلامه تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله على  
 ذاته تعالى وصفاته تعالى وعلم الفقه النافع في الدارين وعلم غيرها انما  
 انما يعلم ان حق علمه ما به واما مرتبة الخو فبعد الفقه والتشريف  
 وقيل الفقه والحديث والتفسير وغيرها والامر الرابع من تلك الامور  
 الاربعة في بيان سبب وضع هذا العلم وهو ان ابوالاسود الذي له الد  
 ثل بهم الدال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل علم تجدي بالاسود وقيل  
 اسم لرجل من اولاد كنانة واليه ينسب ابوالاسود لكن اذا نسب بفتح  
 ثانياه فيقال دؤلى بهم الدال وفتح الهمزة سمع قاريا يقول الله برئ  
 من المشركين ورسوله يحى رسوله ثم ذهب ابوالاسود الى امير المؤمنين  
 المؤمنين عيا كرم الله وجهه اي ذاته واخره بذلك المصنف فقال امير  
 المؤمنين بهذا العلق على اللفظ العجم العرب وكثرة بالبحر المولدين  
 بفتح اللام وهم الذين ولدوا في الجهم وبالعكس قينا اي وكثرة  
 المولدين فيهما ايضا وقال عليه السلام اقسام العلم ثلاثة  
 اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ اي اجبر واشهر عن النبي صلى الله عليه وآله  
 الذات الذي وضع له الاسم كزيد وعمر وبكر والفعل ما انبأ عن حركة

عن حركة المستحق اي عن احواله التي تنسب اليه من الضرب والموت  
 والحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات عمر وحسن بكر والحق ما اورد  
 جد معنى في غيره اي حاد على معنى في غيره اي معنى غير مستقل بنفسه  
 اي لا يتحصل ولا يتعقل بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى في قولنا  
 لك زيد في الدار هو الظرفية المخصوصة التي لا تتعقل الا بتعقل  
 المتعلق الذي هو حصول زيد فيكون ذكر المتعلق شرطا في دلالة الحر  
 في معنى بخلاف الاسم كذا وغيره من الاسماء الدالة الاضافة فان  
 ذو مثالا دلالة على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر  
 المتعلق لتحصيل الغاية اي الخرف من من وضعه وهو جعل صفة لشئ لا  
 لاجل ان دلالة على معناه مشروطة بذكر متعلقه فاعلم ذلك واما  
 الضمير في غير فاعيد الى المعنى وفي غيره متعلق محذوف في محل الجر عاذا  
 صفة بمعنى اي معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتبار ذاته وكذا اقولهم  
 الاسم حاد على معنى في نفسه اي حاد على معنى حاصل باعتباره في  
 نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار قيعتها ولغتها كذا اي  
 لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد وقربها من المسجد  
 وغير ذلك والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه  
 غير مستغنى عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو اقوى للركان  
 لكونه محتاجا الى غير ذلك عضوين اي الشفيعين واما سواه فرفع على  
 اي حاسوا الفاعل من المفعولات فرفع على الفاعل ولحقه ان يسيل

في قولهم المرفع ما دل على معنى في غيره



التثنية والتعريب فان المرفوع كان في البداء مع خبره وفي  
 ان واسم كان واسم ما ولا يعجز ليس وفي لا لشيء الجنس طمحات با  
 لفاعل من جهة ان تكون مندا اليه او خزانة من جهة كماله او  
 مشربا بالشيء بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول كثير اذ قد يكون  
 واحدا فمما عدل الاخت والشيء ثقیل والنصب خفيف فاعطى له  
 طلبا للتعادل وحاسوا من المنصوبات فرج عليه فان المنصوبات  
 السبعة اعني الحال والقيز والتثنية المنصوب وخو كان واسم ان واسم  
 لا لشيء الجنس وفي ما ولا يعجز ليس طمحات بالمفعول من حيث انها  
 فضلة في الكلام او من حيث الجمع بعد المرفوع او من حيث التشبيه با  
 لمفعول كاسم يبدان واسم لا لشيء الجنس قالوا انما خبرها ان  
 بالمفعول لان اخبارها اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسمها  
 مشبهة بالمفعول وفيه ما لا يخفى من الرتبة والمضاف اليه مجرور  
 باللام الاصل للمضاف اليه اي بالحروف الحارة او بالاضافة المعنوية  
 لانه بين الفاعل والمفعول ولهذا يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا  
 اخرى كما في اضافة المصدر مثلا فاختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع  
 والنصب ككونه من وسط الحركات ذهابا عن التوافق وما سواه  
 كما مجرور بحرف الجر الزائد في البداء نحو جسر درهم او الفاعل نحو  
 كفي بالشيء او المفعول نحو قوله تع ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة  
 اي لا تلقوا انفسكم الى الهلاك وكالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب

ضارب يزيد وحسن الوجه فيكون المجرور في اللفظ منصوبا او فوعا في  
 التقدير في فرع عليه وملتحق بالمجرور الاصل وقال غيره بعد هذا  
 المثال لا بالاسوداي خاضعة فان القول يستعمل بحروف متعددة على  
 غير ما تعدد يقال قال به اي حكم به قال عنه اي روى عنه وقال  
 له اي خاضعة وقال عليه اي اقترى عليه وقال به اي اجترده في آخر هذا  
 اي اقصد بهذا المذكور وامر فتمك اليه فلهذا اي فلفظ على آخره اخ  
 هذا سمي بهذا العلم نحو اتبعنا بلغظه الشريك وقيل سموه العلم لان  
 النحو هو الطريق والقصد وبهذا العلم يعرف الوصول الى المقاصد  
 بايراد الطريق المناسبة من الالفاظ ويتيسر قصد هذا العلم ونقل  
 في بعض الكتب هذه القصة بهذا اروي عن ابي الاسود الدؤلي استاذ  
 الحسن والحسين رضي الله عنهما قال دخلت على امير المؤمنين عارضه فرائته  
 مطرا فاحترق اقلت فم تكثر يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم  
 طرا اي خطاء في الاعراب فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية ثم استر  
 بعد ذلك فالتقي الاصحفة فيها لم يسم الله الرحمن الرحيم الكلام  
 كلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ عن المسمى والمفعول ما انبأ  
 عن الفاعل والحرف ما انبأ عن المعنى ليس باسم ولا فعل وقال آخر هذا  
 وتتبعه وزد فيه ما وقع قال فجمعت اشياء وعرضتها عليه وكان في ذلك  
 حروف النصب ولم اذكر كذا فقال لم تركتها قلت لم احبها عن افعال  
 بل هي من افعالها وقل ان امرأة دخلت على معاوية في رثا عثمان رضي

مطلب القول يستعمل  
 بحروف متعددة

علم وضع علم النحو



فقلت ان ابني مات وترك لي مالا بفتح ان فاستخرج معاوية ذلك فبلغ  
الخز عليا فرسم لابي الاسود بوضع الخوف وضع ابوالاسود اول باب  
ابواب الاضافة ثم سمح ابوالاسود رجلا يقرأ ان الله يرى من المؤمنين  
تبيين ورسوله يخرج رسوله فضنق باني العطين والنعمت قالت ابنته يا ابني  
ما حسن التمايم بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها خرجها فقلت انما  
التج من حسن فقال لها قوله ما حسن التمايم وافق فاك فضنق باب  
التج والاستفهام واخذ منه الخواياؤه واخذ منهم ابواسحق الحضري  
وعلي الشقي وابوعمر بن العلاء واخذ خليل بن احمد من علي الشقي واخذ  
من الخليل سيوي وعيا بن حمزة الكسبي واخذ من ابي عمرو بن العلاء ثم صار  
ابن الادب كوفيا وبهر يا فالكسبي واخذ منه القراء ومنه ابوالعباس  
ومنهم محمد الانباري كلهم كوفي وسيوي واخذ منه الماضني وقطربو  
اخذ منه صالح الجلي وبكر المازني ومنهم محمد الملقب بالبرد ومنهم  
ابواسحق الزجاج وابوبكر السراج ومحمد بن كيث ومنهم ابو علي النسي  
وابوسعيد السراج وعلي الرضائي ومنهم ابو علي الفارسي ومنه ابراهيم  
ابن حنبل ومنه عبد القاهر الجرجاني ومنهم كلهم بصرى ثم قيل لم يأت بعده  
من يعبأ به انتهى وهو المنقول عنه اي هذا الذي نقل من غير هذا الجاهل  
خبره قوله اصل علم الخوف ثم استبط عنه العلماء والراسمون والفضلاء كما  
ملون على ما فعلنا اعتمد الوثيقة كثيرا كثيرة مفعولا استبطوا ونحوه وان  
اجاننا طوية سريلا لتعلم العلم وتيسر لمن بعدهم وبعد هذا الشرح

ابن مصنفين

الكسافي

المصوداي الترتيب لا بد من الشرع في المفقود قال المص **ما بعد**  
اما كلمة متضمنة بغير الشرط قيل لما اختلفوا في افعال بعضهم انه  
اسم قال بعضهم انه حرف قال الشاذلي اما كلمة يتناول كلا المذهبين  
ونحوه ما في شرح الضم من ان النجاة بعد اتفاقهم في انها حرف اختلفوا  
في انها موصوفة للشرط او قامة مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب الى  
الاول وصاحب الكشاف الى الثاني واخلافي في انها اسم او حرف ليس  
بغيره وانتهى فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة بغير الشرط لزم دخول الفاء  
الجارية في جوابها لزم ما اكثر بالاكليات اي ليس المراد من لزوم الوجوب  
جوب كمال هو التساوي بل الثبوت الاكثري اذ قد يحذف منه اي من جوابها  
الفاء لوجود ما يدل عليه من التلويح والايحاء نحو قوله اما القتال لاقال  
لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقرار في الثبوت للزوم الفاء  
فقول المدعي ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة بغير الشرط وكل متضمنة  
بغير الشرط فالفاء لازمة لجوابها ينتج من الشكل الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا  
يستدل بالاثبات على الاثر فهو اول من الاستدلال يلزم الفاء على التقين  
بناء على ظهوره لان اول البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول  
وما الثاني فرجا لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت  
للتقين فنقول المدعي انها متضمنة بغير الشرط لانها لو لم يكن متضمنة  
لم كانت الفاء لازمة لجوابها لانها لا تكون متضمنة له هذا كما يقال  
ليس في الارض والسماء الهة غير الله ولذلك لم تفقد اسماءه لو كان

والخلافة بين



فيه الله غير الله لئلا يفتقد التام مقتضى هذا المقدم وهو ظاهر  
 له قدم ومعرفة اساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال بالاشارة على  
 المؤثر فكذا هذا هكذا قال بعض المحققين ويرد عليه ان كلية الكبرى  
 وذلك القياس الاقتران في مخرج الايراد ان ما ومن الشرطيتين مستفادان  
 مع الشرط بالارزوم الفاء واليه اشار الخواف في شرح اللبيب وافاقتنا  
 انها متضمنة لغير الشرط لان اصل اقامتها يمكن من شيء فاقول بعد هذا  
 الله مهما اسم متضمن لغير الشرط ويكون مجزوم به نامة على يقع او  
 يحدث وفاعله راجع الى مهابا من شيء بيان له لا يهاهم وفاقول جزاء له  
 الجوز حيلة اسمية بتداهما مهابا وخبرها الجوزية وحدها او هي  
 مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها الجوزية الشرط وحدها وقيل ابتداء  
 لا جزاء له معناه مهابا يقع او يحدث كائنا من شيء فاقول وهذا قطع  
 بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لابل من وقوع شيء فيها بالضرورة فحذف  
 مهابا يمكن من شيء روم اي طلبا للاختصار وهو مذهب آخر ذكره الايضاح  
 وهو الخذف وهو الجوز الفعلية وحدها اي بغير حذف مهابا وما مقتول  
 من مهابا فيه ما لا يخفى ثم اقيم اما مقام بهم الجيم والاشهر ويجوز في  
 فصار اما فاقول بعد حمد الله فان قلت كيف يقع ان يقال اصل اما  
 بعد حمد الله مهابا يمكن من شيء فاقول بالرفع مع ان الشرط الجزاء اذا كانا  
 مفارعا ينبغي يجب فيهما الجزم اتفاقا فوجب ان يقال فاقول بالجزم  
 قلت ان لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان مع فالجزم معني ان الله  
 هذا

الخاف

من مهابا

اذا الفاء عنيت ان يعمل ما قبله فغير ما بعد فاقول بجعله خبر متبدا لغيره اي فاننا  
 فاقول ليس خبر حيلة اسمية فلم يقع الجزاء مفارعا بل حيلة اسمية فان قلت  
 كين في الفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزاء كافيا  
 في الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا الجزاء اذا كان مضافا  
 رعا شئت غير مقترن باحد الحروف الاربع اي السين وسوف وان  
 كان وايجوز الفاء وتركها اجازة اذ ايتان الفاء فلان المضارع مثبت  
 كان قبل اداة الشرط صالحة للاستقبال فلم يؤثر اداة فيه تايثيرا ظاهرا  
 كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز  
 ترك الفاء مع الجزم فلنا اثر اداة فيه كان صالحة للحال والاستقبال  
 فصرف اداة الاستقبال عما ان الجزم كاف في الارتباط بدون حاجة  
 الى الفاء ثم اخبرت الفاء الى الجواب المذكور في المتن اعني مقوله القول  
 وهو فان الولد الاغن الظان يقال وهو ان الولد الاغن بدون الفاء  
 واما اخبرت كراهم ان يوالين في الشرط والجزاء فاعطاهم هكذا  
 قال في الضوء وان ثبت تحقيق عبارة واستمع ما تلو عليك فنقول  
 قوله يوالين بفتح اللام فعل مجرول والقيام مقام فاعله مصدر اي كرا  
 هم ان يقع الحولاة على ما نقل الزجاج عن سيبويه من ان جار قيم و  
 قد به بالاسناد الى المصدر الاول عليه بالفعل اي قيم القيام وقد  
 المتعود لا يجوز ان يكون القيام مقام فاعله بين لانه لازم للظرفية فيكون  
 منصوبا او مفعولا وهو كذا قالوا ولكن يرد عليه انه لو لم يكن الظرفية  
 لزم ان يكون منصوبا ومفعولا

لزم ان يكون منصوبا ومفعولا  
 لزم ان يكون منصوبا ومفعولا



لما جـ ا و ر ف و قد وقع بين ايديهم وتقطع بينكم على قراءة  
 من ر ف و قد ظهر لكم هذا وجه وهو كون بين فاعل يوالى وقيل ان  
 بين زايد وقوله لنظامه صوب على انه فاعل يوالى او يجر قديم اذ لا سؤالا  
 له في المعنى لا يقال ان قوله بين حرف في الشرط والجرائد في قوله كلفه فيها  
 معنى الشرط لاننا نقول معناه اهل في الذي فيه معنى الشرط وهذا لا يقال قد عرف  
 نغى اي هو اهل في الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشارة الى الذي يبين  
 المذكورين هذا او انما كرم هو ان ذلك لان حق الغاء ان يتوسط بين المخرجين  
 او بين الحليين لان وضعها لا يتبع شئ شيئا ثم حذف اقول للالة  
 المقام عليه لانه قصد الحكاية عما ذكره بعد الاخبار عن الحد الذي  
 لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ عن هذا القول الخ  
 مما اعني الحد ان المراد الاخر فصار اما بعد حمد الله اه واعلم ان اما على  
 فحسنة اقم مفرجة بالجر يدل من ثلثة كما هو الواقعة في هذا الكتاب  
 في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام وكرمه وهي اي المركبة على وجهين  
 لان الاصل فيها ان ما ان لا شرط وحاز ائدة المتكيد في معنى الكلام فانما  
 التوقف في اليم بعد قلبها فيما لعرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم تحت  
 لدفع اللسان باما المعاطفة فانها بالكسر في المشهور واما اسمها  
 عن اما المفردة وعن المركبة من لان كنت منطلقا انطلقت فبان  
 يلزم الاسم كما يليها الفعل في هذا قيل واما الفرق بين هاتين  
 اعني المفردة والمركبة من لان كنت الخ في دخول الفاء في جواب المفردة

على ما قيل

هذا من

قوله

كما في اما انت منطلقا انطلقت  
 في اما انت منطلقا انطلقت

المفردة دون المركبة والانه قد دخل فيكون للتفصيل في المفردة والتفصيل  
 في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار اما بمعناها اي الهمزة او الاصل  
 فيها لان كنت منطلقا انطلقت حذف اللام الجارة من لان لانها اي  
 اللام الجارة تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المضافة قوله للتحقيق  
 متعلق بتحذف مثال الاول كقوله تع عيس وتولى ان جاءه الا عيسى  
 اي هو لان جاءه الا عيسى ومثال الثاني كقوله تع وان المساجد الله فلا تدعوه  
 احد اي لان الخطاب لله وقوله عا ان اللام متعلق بما يفهم من الكلام السا  
 يعنى ان اصل الكلام لان المساجد بتقدير اللام عا ان يكون اللام متعلقة بال  
 تدعوا وهو اشارة لا دفعه دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدر  
 فلا بد من متعلق متعلق به ولا متعلق له بهذا لانه اول الاية فاجاب  
 بقوله عا ان اللام اه فان قيل ما بعد هذا الغاء لا يعمل فيها قبل ولا معنى لادخال  
 الغاء في عامده قلنا ان اللام التحليلية ويتضمن معناه يجوز دخول  
 الغاء في متعلقها المتأخر لكونه المتقدم في معنى الشرط والسبب لما ذكرنا  
 ذكر في الكشاف في تعلق لا يلاق بقوله فليعد واقاض كان من ان كنت  
 اي حذف من اللفظ للاضمار فن يدت ما الزائدة باخر ان عوضا عنه  
 اي عن كان فادعت النون في اليم بعد قلبه اياه وانتقل الضمير المتصل وكنت  
 الى المتفصل يعني لما حذف ما يتصل به تاء الخطاب اعلم ان ولم يتيسر  
 التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به التي بدل ضمير الخطاب المرفوع  
 المتفصل اعني انت فصلا اما انت منطلقا انطلقت واعلم ان الجار

فصار ان كنت منطلقا انطلقت  
 فصار ان كنت منطلقا انطلقت



اعني اللام في ان كنت مطلقا بانطلقت وانما قدم على انطلقت لان ان  
وان كانت مصدرية الا انها مع اللام كان الشرط في السببية لان المعنى الاول  
انطلاقه انطلقت قلنا ان السببية في الشرطية فكذلك انما عند البصريين  
واما عند الكوفيين فانه المفتوح بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان  
المفتوح تكون في زيادة ايضا وعلى هذا يجوز قولهم ان نقل احديهما  
بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاول متضمن للشرط اتفاقا واما الثاني  
فليس للشرط المحض اتفاقا وهكذا ذكر في بعض الكتب لكن لم تطلع على  
اشبه وموارد يستعمل لانه واما الثالثة ليست للشرط ولا متضمنة لياه على  
المذهب الماشي وان ذهب الى التضمن شذوذه في بكر الشين والذال المحم  
بمعنى الطائفة والجمع الشراذم اي طائفة من الكوفيين وفي الاول اختلاف  
بين الرخشي وعنه صاحب الكشاف وقد صحح هذا بكر الزاهد وبين ابن القاي  
جب فذهب ابن الحاجب انها للشرط كافي ولو ذهب الرخشي انها  
متضمنة له واكثر النجاشي ما نقل الى هذا المذهب الذي ذهب اليه الرخشي  
وقوله بهذا إشارة الى قوله وفي الاول اختلاف الى قوله ما نقل الى هذا  
المذهب اعني ما قال الشارح اما الاول متضمن للشرط اتفاقا والثانية  
للشرط اتفاقا كان متضمن ان يقل كيف يصح الاتفاق المذكور وهم قد  
ذكره ان في الاول اختلاف بينهما وان اكثر النجاشي ما نقل الى مذهب  
الرخشي فارد الشارح دفع ذلك الدخول المقدر فنقل ما قالوه  
بقوله وفي الاول اختلافه ثم قال بحسب ما علم بهذا قيل لكن يمكن

يقيد الاتفاق فيها

يمكن ان يكون الشرع بينهما انظرا لا حقيقيا اي فيصح قوله ان  
الاولى متضمن للشرط اتفاقا لانه يجوز بعض اتفاقا يمكن ان يكون  
الح لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب بما حيث قال في الظاهر حرف  
الشرط ان دلوا واما اما الثانية بما نصب لانها صفة اما المتضمنة على  
ان حصر يكون اليه اصلها ان ما وان يكون مراد الرخشي بما في المعنى  
بعد عدة فصول من تعداد وحرف الشرط بقوله ومن اضاف الحروف  
حرفا الشرط واما ان لو اصابه فبما معنى الشرط اما الاول المفردة بالظ  
المتضمن للشرط لا الثانية في اي حين ان يكون مراد ابن الحاجب  
اما الثانية ومراد الرخشي اما الاول لانها بينهما في الحقيقة بل في  
المنظر اي بل وقع النزاع الظاهري في لفظ اما حيث قال احدهما ان اما  
حرف شرط وقيل لا لان ما متضمن للشرط فهو نزاع لفظي لانها بينهما  
في الحقيقة لان المتنازعين لان كل واحد منهما لا ينكر قول الآخر اذا عرض  
عليه مراده من قوله قلنا ان هذا المقام او في المقام في صيغة الجمل  
ويجوز ان يكون على صيغة المعلوم اي فليست المتنازع في هذا المقام فلا  
مراد عليه بمعنى الميم مصدر ميم من زاد يداي لزيادة على التعديل  
الذكر بينهما وطارف من تحقيق معنى اما واقسام شرع في تحقيق  
استعمال اما المفردة المرادة منها فقال واستعمال المفردة على وجهين لانه  
لما يستعمل لتفصيل ما اجمل المتكلم نحو انا اوده اي اجب واقبل اي بغير  
اقام ان اوده في الحكم واما من اقله فالجواب وهو جاني المقوم حازل  
فالعلم بدر

فالعلم بدر



فأكبره وأما بطلانها فبما يشترطها من هذا السؤال استعمال على  
 طريق الاستيفاء وهو أن الاستيفاء في عرف النحاة ما وقع جوابا لسؤال المقدر  
 بغير ما قاله المتكلم جاء في القوم فكان قائلنا قال ما فعلتهم فقال المتكلم بحسب  
 ما تريد أو يستعمل في أوائل الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما قبله  
 ومنه ما يأتي في أوائل الكتب كقول المصنف ما بعد حمد الله ذي الانعام  
 وإن أردت تحقيق المقام فاستمع ما نلتوا عليكم من خلاصة الكلام  
 وهو أنهم قالوا إذا ما موضوعة للتفصيل في جميع موارد الان تفصيل  
 قد يكون المحل سابقا لقوله جاء في القوم أما العلماء فكذلك وأما السلفاء  
 فكذلك وقد لا يذكر قيم الكفاية عما يقوم مقامه مع الشاهد بزيادة احتياط  
 بشأن المذكور بعد ما في سابق له الكلام كقولهم في ما الذين في  
 قلوبهم زيغ وتعتيب بقوله والاسخون لأن المقصود الأول هو ذم  
 الزايفين وقد يكون تفصيلا لعدد في الذين في قد سبق ما يدل  
 على العدد بوجه ما كقولهم في أن الله لا يفرق بين مثل ما بعوضته  
 في قلوبهم فاما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم والذين كفروا  
 فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبق محتمل كقولهم في  
 صدور الكتب والرسائل ما بعد وفيه افادة زيادة تأكيد لأن تفصل  
 المحل واختياره من أو جهة مخصوصة مما في الذين يدل على زيادة الا  
 عتناء بشأن المذكور بعد ما هذا فان قلت المفهوم مما حقت  
 ان المحل قد افقوا على ان اما موضوعة للتفصيل وانما لا يستعمل الا في

المذكور

الا فيه وما ذكره الشارح مناق له حيث جعل الاستعمال الثاني في الاستعمال  
 لها للتفصيل قلنا لا منافاة بينهما لانه اذا جعل في الاستعمال الثاني  
 ما جمل المتكلم سابقا لطلق التفصيل والاستعمال الثاني فيم مخصوص  
 من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت اتفاقا استعمالا لان قيمه ان  
 الاول كما ذكره الشارح فلما اقيم اما هذه لعظة هذه في محل الرفع  
 صفة لاحا وبنسبة للمفردة اي اقيم اما المفردة مقام بضم الميم  
 اسم مكان من اقام لا يجرى على صفة المنعول من غير الثاني الجرد او  
 بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاول اول وعرف كما اشرنا اليه  
 صها يكن من شيء تضمنت هي معنى الابداء والشرط للذين في منهما يكن  
 لان منهما يكن مبتداء وتضمن معنى ان الشرطية في النظر الى الاول يقتضي ان  
 يدخل اما على الاسم لان اما عالم يطلع وقوعها مبتداء تكون حرفا وجب  
 ان يدخل على ما يقع مبتداء حسب نوعه وهو الاسم لئلا يكون الابداء  
 بالكلية وافا قلنا يجب نوعه وهو الاسم الذي لا يلزم ان يكون ذلك الاسم  
 الذي دخل عليه اما مبتداء بل قد يكون مفعولا به نحو قوله تعالى واما  
 التائب فلا تترى نصب التائب على كونه مفعولا به لقوله فلا تترى والفاء  
 لا دخلت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها الضمير وقد يكون  
 ظل فاعلم ما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال يقتضي ان يدخل على  
 الاسم دون على المبتداء وبالنظر الى الثاني يقتضي ان يدخل على الفعل  
 لان الشرط يقتضي المبهام وهو في الفعل فالابتداء بكلاما مقتضيات

لضعفها



بفتح الصاد والياء الاولى ولم يجعل بالقلب والحذف لئلا يثبت بالجمع  
 لانه يبقى جنس متصفين كصفتين ولا خيرة لحرمة اللفظ لانه لا يجمع  
 الاسم والفعل دفعة واحدة معذرة فيلزم الاسم دائما فان قيل لم ينعوا  
 او لا ما يقتضيه انما يجب تفعلة معنى الابتداء او الدخول على الاسم ثم  
 قضاؤه انما حق ما يقتضيه يجب تفعلة معنى الشرط بادخال الفاء في جواب  
 بها ولم يعكس قلنا لان الابتداء ليس فيهما اقدم فيمنع من شرطية تكون  
 مبتداه بنفسه بخلاف كونه شرطيا فانه ليس بذاتي بل بحسب تفعلة معنى ان  
 الشرطية ويلزم الفاء في جوابها اكثر اقصاءا لحق المكان وثبت فكان  
 الفاعل كالجبر من نقصان وقع من عدم اداه ما يقتضيه يجب تفعلة  
 الشرط اعلم الدخول على الفعل وفي هذا التركيب بحث وهو ان الزوم  
 صفة الفاء والقضاء من قضيت حقة اي اذنية صفة الفاعل فلا يكون  
 فعلا لفاعل الفعل المعلق وسبب وانه من جملة الشروط التي لا تنصب  
 المفعول وانما قال وانباءه بقدر الامكان لان ادخوله على الفعل فاعلاما  
 فاعلم الفاء الذي جعل عوضا عنه ادخل على جوابه الذي هو منفصل  
 عن احواله لا يلزم التوالي بين حرفي الشرط والجواب كما من وعار وقع من  
 نحو قوله تعالى وانما كان من اصحاب اليمين الآية بالنصب في الشرطية  
 اذكر الآية وافرأها وانعها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع  
 بتقدير الآية مقرونة والجواب بتقدير الى اخر الآية وقولهم بالمراد حسب  
 فعل ما يقع على التوضيح لا على الاضافة كما توهم فاول ما بالمتوهم اي الشخص

وقع

اي الشخص المتوهم في الاول وانما الاول واما لفظ ذهب في الثاني قال  
 بعض المحققين ان ما زعم ابن مالك من ان الاسناد اللفظي لا يخص  
 بالاسم بل يوجد في غيره ايضا هو ضرب ثلثي فليس بشئ اذ كل اسناد  
 لفظي كان او معنوي يخص بالاسم لان المعنى ثلثي فليس بشئ اذ كل  
 ضرب ثلثي لفظي وهو اسم لا يدل على الحدث مستماه ضرب الدال على الحدث  
 والزمان فعمل هذا ينبغي ان يقول السامع بده قوله واما لفظ ذهب  
 وبان يراد بذهب لفظ وهو اسم فاعاد ذكره جعلا عن التحقيق على ما لا  
 يخفى فالمتوهم واللفظ اسنان والمراد بقولنا يلزم ان يلزم اللفظ او  
 تقديره في الصوريين المذكورين وان لم يلزم بيانه واحدة الاسم لفظا لكن  
 يلزم بيان تقديره كما ترى **بعد** طرف من الطرفين المتكافئة لانه من قبيل  
 اهلنا التالى وضع المكان قال في شرح الضوء فيجب ان لا يحذف  
 اللفظ قالوا هو طرف من ظروف الزمان الى لا يمكن فيها ولو كان في الا  
 صل من الجواهر لستوه يتما حسب الفحاح انتهى لكن استويت بهر اى  
 جعل عارية واستعمل بجوار الزمان لكونه حضا فالى الزمان ان تقديره  
 بطرف من متصفين بغير الزمان الخارج من حدهم ولذا قولنا حيث بعد  
 النظر او بعد العصر استعملت لفظه بعد فيها الزمان قال الجواهر التالى  
 اى امرها تلت لانها لا تخ امان استعملت مضافة الى شئ نحو حيث  
 بعد زيد وقيل زيد وكذا ابتداء الجواهر التالى نحو حيث فوق زيد او  
 تحت او امام او قدام او وراء او خلف او استعملت مضافة الى شئ

اعم من

فلا اشكال



الاضافه فالاول مر بمتصوب على الظرفية اي ينصب بتقدير في  
 ان يكون مقولا في ان يلحقها العوازل المتضمنة خلاف الضم الظرفية  
 وايضا يلحقها العوازل المذكورة كانت الجهات الست على ما يقتضيه العوازل  
 سواء كان ذلك العوازل لفظيا كمن في خوفك من قبل فعلك او مضافا  
 ما لا بد انية في نحو امانك من ورثتك في حق امان وما اخر قولنا  
 السواء فوقنا بفتح القاف فن قيل الاول اي التي لم يلحقها العوازل  
 المتضمنة خلاف النصب على الظرفية لان الخرج هو الجملة الظرفية اي الظرف  
 مع فاعله المستقل اليه عامل المقدار لا الظرف وحده فالذي يلي الظرف اعني قوله  
 في مثالنا هذا العامل المقدرا هو حصل اذا التقدير التمام حصل فوقنا  
 لا الابتدائية واما الذي يليه الابتدائية ويجعل خبرا من فوقنا هو الجملة  
 الظرفية اليه وقعت خبر الجملة لانها اي الجهات الست من قبل ما عمل  
 اليها مر بابقع مر فوعا مبتداء نحو عينك اشرف من يسارك ومنصوبا منصوبا  
 به نحو عرف زيد تحتك وجور جرف البحر نحو عينك من يسارك ويدو استعمل  
 ظل فامتنعوا بتقدير في على الظرفية ولا يلزم الظرفية واما قال في شرح  
 اللباب الظرف كل ما في الزمان والمكان منقسم الى قسمين متصرف وفي  
 متصرف والمتصرف ما لا يلزم الظرفية ولا يلزم بل استعمال اسماء واولها وهو  
 اي ما استعمل اسماء واولها ما يجوز ان يعتقب عليه العوازل مع ظهورها  
 انما هي المختلفة من الزمان الثلاث كاليوم والليلين ورايت حين وعجبت  
 من حين واللفظ الذي يظهر عليه تلك الاثار المختلفة سمي اسما لاداء الظرف

قال هذا حين في

الظرف لانفس الظرف واداء بالظرف معان منصوبا بتقدير في فاعله  
 مقابل للظرف لا الفعل والخرق فصحت المقابلة بقوله اسماء وظرفا وخرق  
 حاله في الظرفية نحو سيرنا ذات مرة وذا صباح ومنه لفظا مع عند الجور  
 وسوى على الشهر ومنه وسط الدار بالسكون ولقيته بعيدات بين وبكر  
 وسحر وسحر اوضح وضحة وعشاء وعشبة وعقبة وساء وصياحا  
 ونهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحر بعينه وضحى بوجهك وعشاء  
 وعشبة وعقبة ليلتك ومساءها وصباحك وليلك ونهارك وقريب من غير المنصوب  
 عند فاذي خبر عن خاتمة ومثله دون فاذي خبر عما وبق نادرا فاعلم ذلك  
 فانه من المهمات التي يجب حفظها فلهذا اظننا الكلام في هذا المقام وللثلاث  
 اي الجهات الست التي استعملت منقطعة عن الاضافة لا يخ امان يكون  
 المضاف اليه منصوبا اي ملحوظا ومتصفا اليه في ذلك ولا يكون منصوبا بل محذوف  
 نسيا منسيا في حق ر الصالح النسي بكسر النون وفتحها ماضي ومقطوع منازل  
 المرحلين من ذوال استعتم وقرى بهما قوله تعالى وكنت نسيا منسيا ولا  
 يلتفت اليه اصلا فالاول مضي على الفهم نحو حيثك من قبل ومن بعد واغابني  
 على الحركة فقا بين البناء الاصلي والعارض ولم يمس مع حصول الفرق بل ان  
 الحركة فرع متأخر عن السكون كما ان البناء العارض فرع للبناء اللازم  
 فاعطى الاصلي للاصل والفرع للفرع وبني على الفهم دون الفتح والكره ل  
 اي عوضا للجزوف منها اي من الجهات الست وهو المضاف اليه باقوى  
 الحركات والثلاث اي ما حذف منه المضاف اليه نسيا منسيا معرب كسائر

والحق قبل الصبح تقول لقيته سحر يا هذا اذا رايته  
 سحر ليلتك ثم تضرع الله بعدد من الالف واللام  
 وقوله لقيته بعد ان يبين ان بعد ذلك اذا كان  
 الرجل يسكن عنده اثنا عشر ساعة الا ان لم يأت  
 بمسك عند ذلك اظنه ثمانية قال لقيته بعد  
 بين ويوم من طرف الزمان الى لا يتمكن  
 ما تعاقب اذ بالتصديق والتصديق العادل في حين  
 وتظهر حاله وعينه او لا محذور يستعمل بحسب ما يحسن  
 في سحر ان اريد به تقصير سحر الفقه لان التصديق  
 العادل عن سنن العادل لا يخفى من الظرفية اقله



الاسماء المعربة كقول الشاعر في الشراب وكنت قبل ان اعرض بالاء  
 الفرات يقال ساع الشراب يسوع سوعا اي سهل مدخل في الخلق واعرض  
 بفتح الفين المعجمة والمصاد الموحدة من باب علم من العقص مفتحين وهو  
 بقاء الطعام او الشراب في الخلق ان قيل ما وجه اتحاد ههنا والكوز قد عرف  
 قبل هذا احكامه حال ماضية والالتفات كانت كدت والفرات العذبة الشفا  
 لي يروي البيت من ابي عمر بالاء الحميم وهو الحاذق والبارد وهو المراد  
 ههنا وقصة هذا البيت ان قتل هذا الشاعر قريب من اقر بانه فصار من  
 الغم وهو الفتنة بحيث لا يجري شيء في خلقه ففكر في قصاص من قريته فقتل  
 قاتله وقال عن الغم فاشد هذا البيت وتركيب ظاهرا واشد اذنه حذف  
 المضاف اليه نسيا منسيا ولم يتوه ولذلك اعرب بالنصب اليه شار بقوله قبل  
 منصوب اما علم ان كان ان كانت لفظة كان في كذا نافية او على الطريقة  
 ان كانت تامة واغابيت في الاول لشابهتها الحرف في الاحتياج الى ما  
 اضيق اليه اي ليس بها الحرف في الاحتياج الى الحذف في نية بلا تعويض عنه  
 يبدل فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه مجازا الثاني فانها اي الجرامات  
 الست ح اي على تقدير كون المضاف اليه محذوف ومنها حذف ما متيا جعلت  
 اسما بواو اسما من غير النقاء الى المضاف اليه فلم يشبهين الحرف بغير العدم الشا  
 بهة فيكون اسما تافا كثره فغير كسا كثر التكرار والوفيقين ما اذ كان  
 المضاف اليه مذكورا او منصوبا وبين ما اذ كان نسيا منسيا في المعنى هو ان  
 اذا قلنا مثلا جئت قبل الظلم او قبل او قبل يكون وقوع الجي قبل

قبل زمانا الظلم في الاولين ويكون وقوعه زمانا من الازمنة المتقدمة  
 على هذا الزمان في الثالث وكلم بين المغيين ههنا اي في قوله اما بعد حمد  
 الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبين بل ترك منصوبا على الظرفية ان قيل  
 هذا امتناع لقوله في سبيل ان تقديره بعد زمن الفراغ قلنا المراد ان  
 لم يحذف حذفها منصوبا بحيث يكون مستقلا منقطعا عن الاضافه بل  
 يستعمل مضافا الى حمد والعامل فيه اي في نصب بعد اما في محل الرفع على  
 انه جرح قوله والعامل لقيام مقام بفتح اليم فقط الفعل وهو يكون  
 وراية الفعل كافية في عمل الظرف الفعل مضافا الى مفعوله اي في عمل  
 العامل في الظرف واغابني لان في الظرف استباح يقع معولا على عامل  
 فيه لجهة الفعل وعليه راي صاحب الضوء حيث قال والعامل فيه اما  
 محذوبه وجميع الخويين لانها لا تسبوا عن الفعل تعمل في الظروف  
 خاصة واعلم ان القوم اختلفوا في اهم الواقع بعد اما هل هو  
 جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس بجزء  
 مطلقا اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فيا صلا قبله كان  
 او لا بل ارتفاع الهم وانتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى انه جزء  
 مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء على ما صدر الكلام كان في  
 الاول والاخر الثاني هو هذا المشهور المذكور في المتن فيكون  
 الظاهر من الكلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما قاله من ان  
 دافع عنهما وقد ساعده البعض من شرح اللب والعامل في نصب



بهما على المذهب الاول والثالث <sup>في</sup> الفعل المحذوف تقدير من ما ذكر  
 بعد حمد الله فان الولد الخ وعلى المذهب الثاني هو الفعل الواقع  
 الغاء اعم اردت هذا ولا قال العامل فيه اما ثبوت ان يقال ان عمل اما  
 عند وجود اردت مع انعدام اثر الضيق عند وجود القوى كما  
 شيع مع الشمس فلو عمل اما لم ترجع الضيق على القوى واما بطلان  
 فناد الى جواب بقوله لا اردت لان ان تقطع ان يعمل ما بعد ما قبلها  
 لا قضاء لها صدر الكلام الذي دخلت هي عليه لا صدر كل كلام **حمد**  
 هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني ان الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا  
 سواء كان للجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا انما كان  
 ذلك للجميل او غيره على جهة التعظيم والظاهر ان الحمد يقتضي حاد او محمدا  
 وهو ظاهر ويقتضي ايضا محمدا به خيرا اعم من ان يكون اختياريا او غير  
 عن المخرج اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه عتاد عن الشكر ان قيل فلو  
 يقع قولهم الحمد لله على ارادة التمام وتدارك الشاملة وحده زيدا  
 على صبر وشجاعة وعلم وكرم وحدث القوة على صفاتها مع  
 ان الحمد عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته الذاتية غير اختيارية  
 لكون كل اختياري حادنا وكذا الباقي غير اختياري اما الحب فلانه  
 ما يعده الله من المفاخر سواء كانت مفاخر نفسه او اياه وهو اعم  
 من ان يكون فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة  
 فلان كلها من قبيل الكيفيات لامن الافعال المادرة بالاختيار فلما

ولا بد في مقام الحمد خمسة صلب وحمود  
 وهو حمد عليه وهو حمد له وهو حمد في امره  
 وهو المصنف والحمود هو ان يمدح في الجود عليه  
 وهو الممدوح والحمود به هو الالفاظ والحمد  
 فهو الامر المحمدي الواصل من الالفاظ المحمدي  
 كلام وحمد الله عليه

ان اردت وجود اعلى  
 اختياريا

قلنا الجواب اما عن المثال الاول فهو ان الحمد بل مدح كما قالوا بل مدح  
 الصغير ان الحمد يخص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى  
 كالحذرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والتزيين ولا يجوز الحمد الا  
 على صفات الفعل ولو لم الحمد فتقول تلك الصفات اما اختيارية كما  
 ذكر بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيار للحدوث بناء على جواز  
 فقد سمي ان لا يولد او لا يتقدم على الاخر الا بالذات او هي مشتركة  
 بغيره افعال اختيارية لا تباينها عن الافعال الاختيارية او لكون الذات  
 كافية فيها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول ان تلك  
 الصفات عند الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال  
 فالحمود عليه اختياري في المثال واما عن المثال الثاني فهو ان الحب  
 وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة  
 هو افعال الاختيارية لا غيرها اللهم الا على التعليب وان الشجاعة تطلق  
 على الكيفية النفسانية التي هي مد الفاء النفس في الحروب والمساكن  
 كذا وفي نفس الفاء فير ما فعل على الثاني بل لا تاريل وعلى الاول تباين الادلة  
 لانها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن هنا قيل ان الجميل لا يحب  
 ان يكون نفسه اختياري بل كما قد يكون نفسه اختياري كذا يجوز  
 ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياري كما في العلم وان يكون  
 ثمراته واناره اختياري كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث  
 كسبها من الامثلة المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء

الحمد لله  
 الحمد لله



المداد المضاف الى المصدر الى مفعول

فاعلم ذلك فانه غاية التحصيل في هذا المقام الذي نزل فيه اقسام الاقسام  
 وهو مخرج وكونه مضافا اليه لبعده وهو مضاف الى الله وهو اي لفظ الله  
 اعلم بفتحين لذات الواجب الوجوب وتعدس اي تظهر عن دنس  
 الشك فاضافة حمد الى الله اضافة المصدر الى مفعول والفاعل اي  
 الفاعل المصدر وهو المخرج من تركه اذ تعديده احاب بعد حمد الله بالذهب  
 حذف الفاعل وهو اي المستعمل فكل مصدر من الفعل المتعدي غير خالص  
 الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو اعجنني من ضرب  
 زيد عمر او الثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول من الذكر نحو  
 عجبت من ضرب زيد بفتح الفاء واما قال من ان ضرب زيد لان الفعل  
 المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه وبمبدأ  
 نحو اعجنني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج زيد وان يخرج زيد على ترتيب  
 اللغ فلما كان في الفعل بمنزلة المصدر في هذا المعنى كان المصدر  
 بمنزلة في العمل وفي امتناع تقديم المفعول عليه فلا تقول اعجنني زيد  
 اخرجك ما لا تقول اعجنني زيد ان ضربت واما امتنع لان مفعول المصدر  
 في الحقيقة مفعول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية المستمارة بالوصول  
 ومما جرت الموصول لا يتقدم على الموصول هذا او اما تخصيص بان مع  
 الفعل دون ما المصدرية فلكونه ان عريضة المصدرية والثالث  
 من تلك الاقسام الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو  
 عجبت من ضرب زيد اي من ضرب زيد بضم الفاء واما ان يضاف الى المصدر

اي من ان ضرب زيد

ض

المصدر

الى المصدر من ما مصدر الفعل المجرول فهو مضاف الى ما يقوم مقام  
 فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت  
 من ضرب اللص الجلالة بضم اللال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك  
 الفاعل ان قيل لم حذف ولم يضر قلنا لان المصدر قد نقل الواضع فيه  
 الى ما بهت الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فافا  
 غلا ولا مفعولا واما ان يكون طلب ما قام به باعتبار العقل والوضع ازال  
 حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فان طلبه  
 للفاعل وضعي لانه اذا وضع ليكون مستند امصدره الى شيء بعده ظاهرا  
 او ضمرا فجاز ان يتصل به المستند اليه غاية الاتصال وهو اخصاره لاقتضائه  
 له وضعا وعقلا واما الضم في اسم الفاعل والمفعول وان كان ظاهرا له  
 ليس بوضوح بل على القوة شبهة بالفاعل لفظا ومعنى نحو عجبت زيد  
 الصلوة اي تأخير الصلوة الظاهر في فضل الصلوة اي يريد الصلوة ايها  
 سواء كان يصلي وحده او جماعة لقوله عم ابرو واما الصلوة فان شدة  
 الحر من قبح جرحهم اي صلواتها اذا سكنت شدة حرها وقبح جهنم  
 شدة حرها والمبعض في بريد كل بقعة ستون شدة حرها وهو مختلفون  
 بحسب البقاع واما المصدر في اللان فقم واحد وهو ان يضاف  
 الى الفاعل نحو عجبت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة  
 التعريف الى الفاعل نحو عجبت الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل  
 او اسم المفعول فيكون اضافة لفظية كما في ما ساو قه في اول

المداد المضاف الى المصدر الى مفعول



ديباجة المختص محمود بن نصر الحقيقي وجهاين بفتح الهمزة الفارقة  
من قرى خوارزم للحد كفاء فضاله قال شريف الدين الجرجاني هذا البيت  
واسم عيا وكنية ابو الحسن وجر جان قبضة من ولاية سرباد وقد  
ولاه تلك القبضة اربعين وسجاية وتوفي ببغداد سنة اربع مائة  
ربيع الاخر سنة ثمان وعشرون وثمانمائة كذا قال البعض عن تصدي الحقيقي  
شرح محتاج في شرحه له اي يحقني كفاء مصدر من كافاه اي جازاه  
بفتح الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال في عرف النحاة  
في اعتباره انه نصب على المصدرية لآثار اعراب المصدر بعد حذف  
اي حذوا كفاء فضاله اي كفاه في فضاله يعني احمد حذوا الجازي احشا  
ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بفتح الفاعل اي حذوا كفاء فضاله و  
قد يقال الكفاء الكفو اي المثل فهو نصب افعالا على الحال من الفاعل  
الطرف المستقر اعني الله او من بناء عيار اي او على المصدرية اي عمارا  
ثلاث فضاله او مثل او فضاله واما كان الوجه الاول احسن من هذا القول  
لان الحمد مثل فضاله فح لم ينعض اليه الشريف راج قوله ولكونه  
تعليق مقدم لقوله جاز اي لكون المصدر اعني كفاء مضافا الى  
مفعوله وبعينه اسم الفاعل جاز وقوع صفة للكرة وان كان المضاف  
واعلم ان عمل المصدر على ثلاثة اقسام الاولى وهو افضاله معرفة  
بسبب اضافة الى المفعول الذي هو اعراف المصارف واعلم ان عمل  
المصدر على ثلاثة اقسام الاول ان يعمل خاليا عن الالف واللام واللام

والإضافة بالجر مجزئ رفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل أي كفعله إن  
كان فاعله كذلك نحو جئت من ضرب بالتثنية زيد عمر أي من ضرب  
زيد عمر وهذه الحالة أي عمره عمرها أقوى إيهواله النشبة لقوة شبيهة  
الشبه بالكون لفتان بمعنى كذا في متخار الصحاح الفعل بالنصب على أنه  
مفعول شبيه ح لأنه تكرة كما فعل أي كما أن الفعل تكرة بمعنى الإيجراء  
ولا فالعريف والتكر من خواص اللام على ما مر حوا عليه والتارة من تلك  
الاقسام الثلاثة أن يعمل مضافا كما مر وهذا أضعف من الأول أي أضعف  
منه لأنه معرفة أي أن كان مضافا إلى المعرفة ولو زاد عليه قوله أو قريب  
منها ليشمل ما إذا كان مضافا إلى التكرة كما في أولى بخلاف الفعل فإنه  
عادر عن التعريف والتخصيص لكن عادر عن الالف واللام فهذا  
الخطبة شابه الفعل في العارعرهما فيعمل ويعلى تلك الشبهة والثالث  
أن يعمل مع فاللام نحو أجبى الضرب زيد عمر وهو أضعف من التسمية  
الأولى لكونه معرفة صورة بالالف واللام ومعنى بالإضافة قال في بعض  
شرح الب لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت أن عمل لكونه مقدرا  
بأن مع الفعل وتقديره بأن مع الفعل متعذر لاستناع دخول  
اللام على الحرف ولا يرد المصدر المضاف لأنه من حيث المعنى منفصل لأن  
معنى قولنا أجبى ضرب زيد عمر بالتثنية ولذا يجوز العطف وحمل  
سائر التوابع على محل من الرفع والنصب بخلاف المعرف باللام الذي  
ويرد عليه أن هذا التعليل يقتضي استناع عمله مع فاللام لا قبله

والشبه نفخين؟

تاریخ: ۱۳۸۵/۰۵/۰۵

قلنا لا يسئلونك عنهم



۱۸۸۸

غير ممکن

انتهى لغيره بالسوء فما السوء متعلق بالجموع وهو عاقل فيه مع انه مصدر  
 مفرق باللام لان المراد جواب الابقال بوصفهم بالعل بغير الواسطة  
 ومع الالة الكريمة هذا اكثر من قبل وصف النية بوصف صاحبه كقولهم  
 الكلام المنصق في التوضيح اذ الكريم هو الله تعالى بوجه آخر من غير ان يفتي  
 في بعض الصحاح وليس هو مقصود الالة بل وضع للتوصل في جعل اسم الجنس  
 كالفرس والمال والانعام صفة نصب على انه مفعول للجعل لشيء كان هو  
 وضع الذي للتوصل الى وصف العارف بالحق مثلا لابقال زيد الفرس والمال  
 بل يقال ذو الفرس وذو المال وكذا لابقال الله الانعام وذو الانعام و  
 مرادهم باسم الجنس بينهما ما يدل على القليل والكثير من سماء اى ما يتناسب  
 اجزاءه ويكون كل جزء منه كالحل في صحة اصلها لا اسم عليه كالمذنب  
 والفضة والماء والعسل وغو ذلك لاحاذيكم في باب الاعلام من ان نحو الرجل  
 والفرس اسم جنس كذا في شرح اللباب ولكن لا ينبغي عليك ما فيه فان الشارح  
 وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم جنس يتوسل به الى جعل صفة لزيد فلحق  
 المراد باسم الجنس بينهما ما قال الفاضل التفات الى في المطلق من ان اسم الجنس  
 يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال على كثيرين من غير ان يوصف من  
 الاوصاف كاللحم والعقل ولا يقطع عن الاضافة فانهم قالوا اللهاء الصفا  
 اضافة مضمومة صر بان الالة نوعا وان هو من اللازم حيث قالوا اللازم  
 احاطوا به نحو فوق وامام وقدام وخلف وراء وتلقاء وتجاه وخذا  
 وخذة والى ولدن وعند وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون

العلم

بل بیان

بجنت ظروف المارمة  
الامانة







منه يندرج تحتها في لغة العرب

بالحرركات

الحمد  
 على ما بين الجهد بالحرية وشرط كونها مضافة الى غير الكلام لانه اذا لم  
 تنطق يكون اعرابها بالحرركات نحو ما في اب ورايت اب ومرت اب وان  
 كان مضافا لكن لا يحل ان يكون اعرابها بتقدير ما على راي البعض  
 وهو الاصح او يكون منبسطا على راي اخر او يكون وسطا بين المغرب والمنه  
 وهذا يكون المضاف الى اعراب الكلام وسطا بينهما فيكون ضعيفا اذا  
 الظاهر انه لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها بحركة اذا  
 تقدير كونها حصرية يكون اعرابها بالحرركات تقول هذا اخيك ورايت  
 اخيك ومرت يا اخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان الالف المضافة اذا  
 صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحرور في تقدير الوجوب قلب واوها  
 وقد كان يدور بين الموحدين في خلد في ثم وجدت في كتب بعض الحكماء  
 من المتأخرين مع جوابه بان لا صغرت تلك الالف وتحرك اخر حرفها  
 ليم وزن فيصل فيلحق حرك خرج عن صلاحية الاعرابية لوجوب كونها  
 حرف جعل اعرابا فقلت وجعل اعرابها بالحرارة اذ الالف الساكنة ما قبلها  
 كالصحيح في محل الحركات وان كان ما قبلها ياء وكذا شرط ايضا كونها  
 جعرة اذ لو ثبتت او جمعت لمكان اعرابها كاعراب ساكن الاسماء  
 الثلاث او الجعرة وقد اظهره الشارح والاول في ذكرها في المحققين  
 الكلام في هذا المقام عجم يتحقق منه المرام هو ان يقال ان هذه الالف  
 التي تحذف في اللام نسيان لان اصل الاربعة الاولى اخواتها و  
 هو اصل في قوله فحذف اللام اعني الالف حذفها غير فيس في الاول  
 وهو

لانتقاج

لنقل كذا لزيد او تقديره كالف عصا بطلن اية على حرف  
 يتغير الاعراب في

فاذا لم تنطق اعرابها بالحركة لفظا  
 واذا اضيف الى غير الالف التكلم في

على راي من يجعل الحركة نفس الاعراب  
 واما على معنى ان يكون تلك الحروف دلائل  
 الاعراب على راي من يجعل الاعراب  
 هو الاختلاف والحركات دلائل فان حرف  
 الاعراب في

في الواو ساكنة فلو حذف لم يبق الالف المتكلم على حرف واحد ولو ان  
 واخر لم يبق قلب الفاء ما قبله فلزم في المنقول الثاني والتاخير وحذفه  
 المؤدى الى البقاء على حرف واحد بدل من اليم القريب منه في المنهج اعيدت  
 الالفات من الاربعة واعيدت العين من الخامس لعدم ضرورة الابدال  
 لعدم التنوين فحلت حروف اعراب اعراب ما على معنى ان يكون تلك الحروف  
 نفس الاعراب كما يطلق على حرف يتصوره الاعراب واذا اضيفت الى ياء  
 التكلم لم يعد الالفات من الاربعة بل كان اعرابا بتقدير يا بالحركة تقول  
 في الاخوان الثالث الى مثلا ويعاد العين من الخامس لعدم ضرورة  
 الابدال فيقذف في الاخوان الثالث فيجوز لم يجعل حرف اعراب حية يقال فاي  
 كفلا ما اذ لم يزم هذا المضاف الى ياء التكلم قبل ياء على ما هو القاعدة  
 قبلت وكسرت الفاء ليناسب البناء وجعل الاعراب في التقدير واما ذوات  
 لا يصف ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر والذات قبل اخوك  
 ليناسب في الغيبة بناء على ان المظهر غيبة في التمثيل بالواو دون الالف والياء  
 تنبيه على ان المحذوف والبدل منها واوردت في حالت الرفع وقلت الفاء ياء  
 والنصب والجر وان عين ذوات وجعل الاعراب دحفا وقلت الفاء ياء  
 في النصب والجر والحي مؤنثة ذات اصل دالة لقولهم في مشاة ذواتا  
 حذف العين لكثرة الاستعمال وقيل الاولى ان يكون لام المحذوف ياء  
 دون واو واصل ذوى لفظه فاما عينه ولا منه واو وذواتها بالياء  
 لانه مجرد عن الالف منه كما هو مضاف الى الالف وهو الالف

ذوات



البصري لا يشترط كونه عينا للفظ البدل من كذا في اللب وعجاجة  
 اللب هكذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الموصوفة ولا يشترط  
 ان يكون عينا للفظ البدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف قوله <sup>وهو</sup>  
 فكان أولى اذا تفرق له في اللب هذا الذي هنا بحث وهو ان حصل  
 الحسن على كون البدل موصوفا غير متعقبا عما الذي يتوقف عليه الحسن  
 او الوجه الثاني الشيخ هو ان يتصل بالنكرة البدل فائدة لم تنهم من المعرف  
 فنزل هذه الفائدة لو حصلت حسن البدل والا فلا سواء حصلت  
 بالوصف او غيره قال الشيخ عبد القاهر الشافعي يسمي عبد الوارث  
 انا وجدنا بني جيلان كرام كساعد النصب لا طول ولا عرض فقال  
 قوله طول جرد وباد بدل من ساعد النصب وساعد النصب معرفة و  
 طول نكرة وفيه فائدة لم تنهم من ساعد النصب اذ لا دلالة على شي من  
 الطول والعرض مرى كما قال السيرافي في شرح كتاب سيبويه تقول  
 مريت باخوتك مسلم وكافر على البدل وبالجملة ان لم يقدر النكرة الا ما  
 افادة الاول لم يحسن ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن ابراهام بعد  
 التعبير نحو مريت بن زيد رجل ولا طائل تحت هكذا في بعض شرح اللب  
 فان قيل لم لم يتوقف جاعل بهما بالاضافة قلنا لا لانهما لفظية غير  
 مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقوط التوئين لان  
 اصله جاعل الخو بتوئين جاعل ونصب الخبر وينبغي ان يعلم  
 ان التخفيف الذي يفيد الاضافة اللفظية قد يكون في الاضافة وحده

على

وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن اليوم اذ  
 اصله الحسن وجره قد يكون فيهما نحو حسن اليوم وقد يكون لا في لفظ واحد  
 منهما نحو افضل القوم على قوله من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية  
 فانما التخفيف فيه يحصل بحذف من لا معنى له حتى يفيد التعريف فلم يصح  
 كونه صفة للذات كما توهمه صاحب الاصلح يعني ان الاضافة قسمان احدهما  
 لفظية وهي مختصرة في ثلثة مواضع عند المجرور احدها اضافة اسم الفاعل  
 الى مفعوله وثانيها اضافة اسم المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذ اريد  
 بهما اي باسم الفاعل والمفعول الى الال والاستقبال نحو مريت برجل ضارب  
 زيد الان او غدا ونحو مريت برجل معبود الدار كذلك اي الان او غدا ولما  
 اذ اريد بهما اسم الفاعل على ما يدل عليه قوله ضاربك وما كذا لوقال  
 بهما مناسبا لما سبق فكان أولى لان حال اسم المفعول كذا الماضي والاضمار  
 مفعولية اي فاضافتهما مفعولية مفيدة للتعريف نحو مريت بن زيد ضاربك  
 استمر في الماضي او ما لك بالجر عطفا على ضارب مجبى في الاستمرار والجمد  
 جمع جدد وانما كانت اضافة مفعولية ح اما على تقدير كونها مفعولية لما في  
 فلان الاضافة لا يكون في تقدير الانفصال لانها ليست الى مفعوله  
 حيث المتابعة المتعاطفة اي المتابعة لفظا مقصورة وهي غير موقوفة  
 عنهم وانما على تقدير كونها مفعولية الاستمرار فلكونه معنى الماضي موجودا  
 فيه هذا لكن الحق انه قد يكون مستمرا في متعلق الاضافة الثانية يمكن  
 ان يعمل لفظية ومعنوية وقد مر في شرح اللب وقال بعض المحققين  
 انما اضافة

اذا قصد بهما زمانا بده



ان اعتبار الوجه في هذه الاضافة في صدرى حتى ظهرت بنص من قيل  
 صاحب الكفاية حيث يضاف في موضع لفظية وفي موضع اخرى  
 هذا قيل وكلام الشارح نقله جعل العام اعني الاستحسان في الخاص  
 اعني الخاص وفي تقديره انه ليس بغيره عمن وحده في نظر من  
 جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن للفاعل ومثابه في الشرط والنتيجة  
 وحال واستقبال وفي ما ذكر يكون الزمان المقترن بها اربعة وهو خلاف  
 الشرط ويمكن ان يثبت الفاعل ليس في صدر والقيم في صدر  
 الارادة ومثابه الفاعل الجاهل بالفرق بينها وبين الشرط والنتيجة  
 المقترن للنتيجة لا لمثابه لانها لا يثبت بها فاعلا عن الشرط والنتيجة  
 من تلك المواضع الثلاثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مرت  
 برجل حسن الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم  
 اضافة الشرط الى نفسه فلنا لانم فان الحسن اعني من الوجه فيكون من اضافة  
 العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص  
 الذي له الوجه فان قيل لم يتعرض في اضافة اسم الفاعل الى فاعله  
 انه من جملة المحتمل العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف  
 الى فاعله اليه كمن بعد ان اخرج عن كونه فاعلا بان نصب شيئا بالفعول  
 بعد تشبيه اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدي فهو مندرج  
 في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولذا لم يتعرض اليه واحا الفاعل من  
 المتعدي فلا يضاف الى فاعله للزوم اليه وعدم التباين وتحقيقه

للفعل

في وجه فاعله فان الالف ليست  
 بوجه الالف ولا يندرج في وجه الالف

في وجه فاعله فان الالف ليست  
 بوجه الالف ولا يندرج في وجه الالف

وتحقيقه هو وجه التمييز ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي  
 هو المشتق من المتعدي الى المتعدي واحد لا يريد اضافة ما الى الفاعل  
 في الكلام شيئا من المتعدي شيئا من المتعدي فاعله على ما عاين المشبه بالمفعول  
 ثم اضافة اليه وذلك بان ينقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول فيكون  
 فاعله مستغنى في جميع الفاعل في صورة المفعول فتقول مثلا في زيد  
 قائم ابوه زيد قائم الاب والصفة المشبهة لما كانت تشبه باسم الفاعل لفظا  
 ومعنى اما لفظا فلانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك تقول  
 حسن حسان حسن حسان حسان حسان وبيض ايضان ايض  
 ايض ايض ان يبيض كما تقول ضارب ضارب ضارب ضارب ضارب فلا  
 تثنى قائم به الفعل كالفاعل ولذلك سميت بالصفة المشبهة شريطة  
 في جميع انواع تلك تسمية المشبهة وتعاين الكلام ولما لم يكن لها مفعول  
 يضاف اليه وينصب جواز اضافة ما الى الفاعل ونصبها ايها تشبهها بالمفعول  
 نحو الحسن الوجه من الوجه ونصبه فاعله هذا فاد من الاسرار الحقيقية  
 والكنوز الخفية وما عداها الى ما عدا الثلاثة المذكورة وما عداها  
 لا يندرج في رأي من يجعل اضافة فعل التمييز لفظية اضافة معنوية

اسم الفاعل اللازم

اسم الفاعل اللازم



وبالحمد المضافة اما معنوية ان كان المضاف اسما غير متعين سواء كان  
 مصدرا او غير او مشتقا غير متعينا في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد و  
 مضارع مصر ومزب زيد واما لفظية ان كان المضاف مشتقا علمائفة او  
 جأ ولا يغير بضمير بكم حسن الوجه وحاشي الالب مفيدة للتقريب  
 او التخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او تركة نحو جاءني غلام زيد مثله  
 كونه المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه تركة على التقى والنسب  
 يعني اذا كان المضاف اليه المعنوية تركة يكتب المضاف منه التخصيص في اول  
 بعض الشيوع نحو غلام رجل وهو ظاهر وان كان المضاف اليه معرفة يكتب  
 المضاف منه التعريف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شيئا غير محقق  
 بواحد فاذا اخففت تعرف وصار لواحد بعينه وهو زيد فاق قلت هذا وان  
 تعرف صار لواحد بعينه لكن لم يتعين الغلام في نفسه لان هذا الغلام  
 يتم اذا كان لمزيد غلام واحدا اما اذا كان اكثر منه فداو قد اطلقوا في  
 قضية المضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العزم وتحقيقك انك  
 اذا قلت غلام زيد جاءني فلا بد ان تشير الى غلام معين من بين غلام  
 له من خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان  
 اما كونه اعظم غلاما او اشهر بكونه غلاما او يكون غلاما محمدا  
 ثم قد يتعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة  
 الى واحد معين وهذا لا يضر افادتها التعريف باصل اللفظ كالمعرف  
 باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يتعمل بالامارة

معرفة

بلا اشارة الى معين كقولهم ولقد امرت غلاما بئس غفيا فت قلت  
 لا يتبين فانه لم يرد ليها معنى اذ ليس فيه اشارة حكمة للعلم لغف والغف دولق  
 مرت غلاما من الياح قالوا وكونه جفيا ليم يصح جعل بيتي وصفا  
 واذا قلنا ان اي التعريف والتخصيص هذه الاضافة مرفوعة على الفاعل  
 فادلت اي افا فادتها المضافة المعنوية دون اللفظية لان الاتصال بها  
 في اللفظ والمعر اما في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف وغير مع  
 بحيث تشير الى منزلة التوطين واما في المعنى فلان وضع الاضافة المعنوية  
 لتفيد ان الواحد بما يده عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية بعث الباء  
 في معرفة ان الاضافة المعنوية عندهم احوال اسم عام الى اسم خاص بوا  
 سطة الحرف فلما كان الاتصال بهذا في اللفظ والمعر معا ينبغي ان تنبذ  
 التعريف والتخصيص في معنى المضاف بعد ما قواد التخصيص اللفظي ليكون  
 قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى وبهذا التعريف يظهر ان دفاع  
 ما يقوم من المصادر على المطلوب واللفظية الاتصال في اللفظ فقط  
 والمعر على الاتصال ولا سميت لفظية ولم تعد الا تخفيفا لفظيا فان  
 قلت ماذا تقول في ضارب رجل فان الضارب قد تخصص و زال  
 عنه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص  
 الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصل الضارب من  
 رجل حين كان منصوبا به ايضا بالاتفاق فجاء على هذا اسم فاعل  
 ايضا الى مفعول وهو المحمور دامه الحال والاستقبال لا يقال لا ثم

الاتصال



ذكر لان الجمل فعل الله تعالى ولم يزل عن الزمان قلت كون يعني  
الحال او الاستقبال بالنسبة الي نادونه وانما قلنا مراد الله بالحال لانه علم  
 في المفعولين وهو اي كل واحد منهما النور والكاف في كماله ولا يعمل  
 اسم الفاعل ما لم يكن جعلا للحال او الاستقبال والاعتقاد عطف على ما قبله  
 يجب ان لا يعمل الا بشي من ارادة الحال او الاستقبال والاعتقاد  
 على احد الاشياء الست كما سيجي فيكون اضافية لفظية في تقدير الاستقبال  
 غير مفيدة للتعريف او التحصيل فلا يصح كونه صفة له فيكون بدلا منه  
ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدأ او محذوف  
 اي هو اي الله تعالى جاعل النور واما النصب فتقدير اي او امدهج  
 وعلى كل واحد من التقديرين يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال  
 انه نصب على الشتم اذا قدر عالمه اذ من اعلمه تقدير امدهج فظا واحدا  
 على تقدير اي فلان اعتناء المحكم واستحسانه اذا كان لا في صدر الذم  
 يفيد المدح والنصب على المدح في عرفهم يشمل كل موضع يفهم من تقدير  
 عالمه المدح بهذا افاذا بعض من سالت في ابقائهم الله في ويؤيده  
 كلام شراح البصائر فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل بدلا منه  
 اي من لفظ الله فاي قسم من اقسام البدل هذا استغرام التكرار  
 واللام في لان اقسامه متعلق لما يستفاد من الاستغرام المذكور كما  
 قال لا يصح ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان اقسامه  
 اربعة بدل الكل من الكل ان صدق البدل على ما صدق عليه البدل من

البدل من كقوله تعالى اهد الطراط المستقيم طراط الذين فان طراط الذين عين  
 عن الطراط المستقيم صدق وان تغير ما هو وما وبدل البعض من الكل ان  
 كان البدل بعض البدل من نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل  
 الكل ان كان بينهما تعلق غير التولية والجزئية سواء كان الثاني متعلقا  
 على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو قوله تعالى لو انك  
الشر للعوام فقال يحذف فيه اوله ويشتمل احدهما على الاخر املا بهذا الاستعمال  
 فانهم قالوا ان قسم البدل على الاربعة انما سمى بهذا الاستعمال لان  
 البدل من متعلق على البدل لا كما شتم على المظروف بل من حيث كونه  
 والاعية البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث يتشوق النفس عند ذكره  
 الى ذكر فان بيتين ما اجل او لا فيذكر البدل على هذا ماد دل عليه الاول  
 له فعلى هذا لا يجوز ان يقال في بدل الاستعمال بني الوزير وكيله لان  
 الاول غير محتمل لانه يعرف عرفا من قولك بني الوزير ان الباني هو  
 وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط لان ضربت زيدا مفيد  
 غير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل  
 البعض وبدل شتم غير عائد الى البدلين بخلاف بدل الكل فان الغيبة  
 هناك يعنى عن الربط كما قالوا ان الجمل الواقعة خبر اذا كان عين  
 البدل وعبارة عنه فلا حاجة الى الضمير الربط محذوف هو الله احد  
 وقوله وم افعل ما قلت واليهيون من قيل لا اله الا الله وقولك  
 مقوله زيد ضلقت ثم ان هذا الضمير قد يكون محذورا نحو جاءني ثوبه



من يدعى منهم وبطل الغلط ان كان الاثبات بالبدل منه وقع غلطاً غير مرت  
 برجل محار يعمد الاداء المتكلم ان يقول مرت محار فسبق لسانه الى من  
 ثم تداركه فقال محار اي ذكره وتلفظه لدفع هذا الغلط فيكون الغلط  
 في البدل منه ولهذا قالوا ببدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا ببدل الغلط  
 بالصفة فغير بدل الغلط بدل الشيء من الغلط قالوا بالاضافة في الصحين  
 الاولين بيانته وفي الاخرين الدليل اي البدل الذي كان سبب الاثبات  
 به ووقع الغلط في البدل منه وقيل بالاضافة في بدل الغلط لادنى فلا بد  
 كما في كوكب الخرقاء ولعل هذا الاولى لان الاولى تسمى بالاعم الاغلب  
 اذ قد يكون سبب الشيء كما يكون سبب الغلط وكذا في بدل اشتغال  
 فلجس فيما سبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون الا من غير روية وفكر  
 ولهذا لا يجزى في كلام الفصحاء قوله فجاء على لا يجوز ان يكون من الاول  
 والثاني الخ مرتبط الى قوله اي قسم من اقسام البدل لان اقسامه  
 لا تتعارف بالعلمية والحرانية وهو اي الله سبحانه متعال اي منزلة بالعلوم  
 عنها ولا من الثالث لان الاشتغال اغا يستعمل في الاجسام غالباً ولا من الرابع  
 لان كلام المصنف ليس بكلام غير فكري وهو ظاهراً يكون جاعل بدلاً من  
 كوكب لفظاً الله لان انتفاء الاقسام عنه اي عن جاعل باسمه  
 بجميعها يقال هذا الك باسمه اي بقدره يعني جميعها كما يقال بر منته  
 بكليته يدل على انتفاء المقسم وهو مطلق البدل عنه اي عن جاعل الحر  
 وهذا اي قولنا لان انتفاء الاقسام الخ معنى قوله اهل العقول اي العلوم

قسم اي بالذكور بالانثى لئلا يتوهم كقولهم ان  
 الحكم على ما به الاصل فيم اذا عدى بالياء كما هو في  
 لان الياء من القول لا يجرها صلة قوله  
 والاصول ان لا يكتب بالياء يوفى بالياء ويكون ان  
 عنم باننا نقول وفي اثبات الياء ان في الى  
 في البدل لا يجرها على البدل منه  
 وفيه التام ان الياء بعد  
 المتكلم عند قوله بدت  
 بجد محار من

اي العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرها لا وجود للعام كالانسان  
 الا في حق الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان التحقيق هنا  
 ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية محار من سطران اي محار  
 كانت العلاقة المقبرة بين معناه الحقيقي والمجازي غير التبيين مثل  
 علاقة السبية والتبعية وغيرها فانه اذا كانت العلاقة هو التبيين  
 يسمى المحار بالعادة دون المرسل على ما سيجي من قبيل اطلاق اسم  
 السبوع على المتابع لان البدل في الحقيقة موصوفه اي موصوف جاعل  
 وهو الله بالجر على الحكاية وهو اوضح وجاز رفعة على الخبرية اذ التقديس  
 الله جاعل الخوف له علة وقعت بدلاً من الله موصوفاً بكرة اخرى  
 وهي جاعل فلم يلزم ترك الواجب او الحسن واحال الله مع فباللام فمن  
 الاعلام الغالبة وتسمى اعلاما اتفاقية كالجنم والصفق اهـ ان الله  
 في الاصل من اسماء الاجناس كالرجل يقع على كل موصوف بحق وباطل  
 ثم غلبت على ذات معبودة بالحق كما ان الجنم في اسم لكل كوكب ثم  
 غلب على الشرية وان الصفق اسم لمن احاط به صاعقة ثم غلب على قوله  
 بل نوفل واحا الله بحذف الهمزة فخص بالمعبود بالحق لم يطلق  
 على غيره اصلاً وعمله يدل على هذا التقدير الاشتراط اي لشرائط عمله  
 بالاخذ اذ اعلى الموصوف او على غيره من الامور المختصة او الله على  
 ما سيجي اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت عليه في  
 المفعولين فان قلت من اين علم علم قلت قد علم علم في المفعول الثاني



بشرادة فحوى الكلام اي يتعلق قوله كالمخ بقوله جاعل الخ مفعول واذا عمل  
 في الثاني عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والاول اقليم اقتصار العمل على احد المعنيتين  
 وهو منع عما ياتي في المطلوبات فان قلت هذا افا يتم اذا عمل في المثال  
 وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل بمعنى المانع ويكون كالمخ فاعمل مقدر  
 دل عليه جاعل كما قالوا في زيد مطيع غير ودينها اسن من ان درجها منصوب  
 باعطي القدر الدال عليه كقوله مطيع قلت نعم يمكن ذلك بشرادة فحوى  
 الكلام يمنع ذلك العمل بعرفه من له طبع سليم وعقل سليم ويلزم ايضا  
 ترك الواجب فلا حذوب ان الحاجب وهو اي مذهب وجوب النفع اذا  
 ابدل النكبة وهي جاعل منها لعدم تفرقه بالاضافة كما من المعروف وهو  
 التمهيد ما ويلزم ترك الحس بفتحين على حذوب الجبروت كما من بيانه  
 فيكون اي فيكون له حين كونه هو البذل في الحقيقة من القسم الاول  
 بمعنى بدل العين من العين لا بمعنى بدل الكل من الكل حيث يلزم ما ذكرتم  
 من ايهام الكلية والجزئية وبديهة جاعل على المجازية من القسم الثالث  
 قوله بديهة مبتدأ ومن القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول  
 بمعنى بدل العين من العين فعلى الاستحالة وجوده المتعلق بشرا غير الكلية  
 والجزئية لا استحالة الظرف على المظروف كما صرح به اي يكون معنى الا  
 شتمال وجوده المتعلق بشرا مطلقا النجات فلا يلزم ما ذكرتم من  
 ايهام الجزئية هذا فضل الخطاب يؤتون به عند اتمام لما شتم من  
 الكلام والاخذ في الاخرى والتقدير يتم هذا او هذا اي الامر المذكور  
 الكلام

الجزئية

المذكور كما ذكر او واقع الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب لكن بقي  
 بهما سؤالان لا في شئت الحاجة ارتفعت عن اقام البدل وهو  
 ان قولنا جاعل في زيد غلام او اخوه او محاره من اتي قسم من اقام البدل  
 قلنا انه من الرابع وهو البدل الفلطي لان عدم كونه من الاول والثالث  
 ظاهر لعدم كونه الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه من الثالث  
 لثوبه هو بدل الاشتمال ظاهر لان شرط كون التبوع بحيث يطلق  
 ويراد به التابع وكون النفس عند ذكره متطرة ومشوقة الى ذكر  
 التابع الا يرى اجمالا قلنا سلب زيد تعليل لان المطلوب ليس هو نفس  
 زيد بل شئ مما يتعلق به من ثوبه او فلسوته او جلده او غير ذلك  
 فتشاق الى ان تذكر ثوبه وهذا الشرط منتف في قلتم من المثال فلا  
 يكون من بدل الاشتمال فتعين ان من بدل الفلطي لا خصا والاقام والا  
 ربعة كذا اي كالمذكور من هذا ذكر في حواشي المطول لشرقي الدين الخ  
 جاعل في كونه ما فيه ما موصولة مبتدأ وفيه جملة ظرفية صلة والعايد  
 هو فاعل الظرف اعني الضمير الذي انتقل اليه من عاملة المتعذر والضمير  
 الجور والبارزعايد الى ما ذكر في حواشي المطول وفيه المقدم خبر مبتدأ اي  
 ثابت والمذكور حواشي المطول من الخلال والضعف حاصل فيه اي ذكر  
 بهما لا يملك لا يخفى ذلك اي حصول ما فيه على الفطن بفتح الفاء وكسر  
 الطاء او ضمها من انصاف بجودة الادراك هذا الكلام اعني قوله فيه  
 حافية اشارة الى اعراض يرد على حواشي المطول عارضه قيل هو ان يقال





مقتضى ان يكون من بدل الفلظ ان يجوز ان يكون المثال الاول والثاني من بدل الاشتغال لوجوه التعلق المعبر فيه على علاقة الملكية والاشوة التي هي غير الكلية والجزيئية وكذا المثال الثالث من الاشتغال ان كان مع الروية الا ان الفلظ والاشارة على زعمه اذا لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتغال وان توهم الشارح كناية عن نظر الى ما يفهم من ظاهريهم في تقيم البدل الى الاربعة بل يد من شرط كون المتبوع بحيث يطلق اليه عاين حيوانه مواضع لا تخص **في الكلام** متعلق بجاعل والمفعول الثاني لجاعل قوله **كالمثل** اما التكاثر اي هو اما التكاثر في وحده نصب على الحال وان كان هو التكاثر خبر لكنه حال من مفعولا معين وتقديره اي اما ان يجعل التكاثر وحده اي مفردا ان جعلناها اي التكاثر فهو يذكر ويثبت وكذا باقية الحروف في جواز تأنيث بتاويل التكملة وتذكرها باعتبار الحرف عيني المثل هذا انما يستقيم على راي لا خفى لا

المخصوصات واذ كانت حروف يكون بها الاء بها

لأنه ان يتعين كونه من بدل الفلظ ان يجوز ان يكون المثال الاول والثاني من بدل الاشتغال لوجوه التعلق المعبر فيه على علاقة الملكية والاشوة التي هي غير الكلية والجزيئية وكذا المثال الثالث من الاشتغال ان كان مع الروية الا ان الفلظ والاشارة على زعمه اذا لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتغال وان توهم الشارح كناية عن نظر الى ما يفهم من ظاهريهم في تقيم البدل الى الاربعة بل يد من شرط كون المتبوع بحيث يطلق اليه عاين حيوانه مواضع لا تخص **في الكلام** متعلق بجاعل والمفعول الثاني لجاعل قوله **كالمثل** اما التكاثر اي هو اما التكاثر في وحده نصب على الحال وان كان هو التكاثر خبر لكنه حال من مفعولا معين وتقديره اي اما ان يجعل التكاثر وحده اي مفردا ان جعلناها اي التكاثر فهو يذكر ويثبت وكذا باقية الحروف في جواز تأنيث بتاويل التكملة وتذكرها باعتبار الحرف عيني المثل هذا انما يستقيم على راي لا خفى لا

فلاها

مقتضى ان يكون من بدل الفلظ ان يجوز ان يكون المثال الاول والثاني من بدل الاشتغال لوجوه التعلق المعبر فيه على علاقة الملكية والاشوة التي هي غير الكلية والجزيئية وكذا المثال الثالث من الاشتغال ان كان مع الروية الا ان الفلظ والاشارة على زعمه اذا لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتغال وان توهم الشارح كناية عن نظر الى ما يفهم من ظاهريهم في تقيم البدل الى الاربعة بل يد من شرط كون المتبوع بحيث يطلق اليه عاين حيوانه مواضع لا تخص **في الكلام** متعلق بجاعل والمفعول الثاني لجاعل قوله **كالمثل** اما التكاثر اي هو اما التكاثر في وحده نصب على الحال وان كان هو التكاثر خبر لكنه حال من مفعولا معين وتقديره اي اما ان يجعل التكاثر وحده اي مفردا ان جعلناها اي التكاثر فهو يذكر ويثبت وكذا باقية الحروف في جواز تأنيث بتاويل التكملة وتذكرها باعتبار الحرف عيني المثل هذا انما يستقيم على راي لا خفى لا

وبذلك لا يجرى الدخول عليها

في العلم من فاعلها لا مستقر واذا قال كلاما لان قوله **في العلم** كالمثل اما التكاثر اي هو اما التكاثر في وحده نصب على الحال وان كان هو التكاثر خبر لكنه حال من مفعولا معين وتقديره اي اما ان يجعل التكاثر وحده اي مفردا ان جعلناها اي التكاثر فهو يذكر ويثبت وكذا باقية الحروف في جواز تأنيث بتاويل التكملة وتذكرها باعتبار الحرف عيني المثل هذا انما يستقيم على راي لا خفى لا

بذلك لا يجرى الدخول عليها



الاول عن مثل مرتب في يد فان المتعلق هو المرفوع وليس متصفا في الجار  
 والمجرب بل هو خارج عن الطرف اي لا يفرق منه غير ما مع قطع النظر عن غيره  
 واحترنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قد متعلقه اكل بقرينة قوله  
 عليه فيكون فيه من المتعلق مقدار الطرف لكنه ليس من الافعال العامة  
 فلذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه ولو كان عاملا  
 احتاج اليها يود عليه ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام الذي  
 هو اقدم مراتب التقدير لا وجوبه ما اشار اليه في شرح المفاتيح وقد مر  
 الفاضل يعني بانهم يتقدرون في الطرف المستقر فعلا عاملا في وجود  
 قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة و  
 تحقيق الكلام في هذا المقام عما وجه يتضح المرام ما قاله الشريف المحقق  
 في حاشي الكشاف من ان هذا القسم من الطرف اغا سمي مستقرا لان استقراره  
 مع غيره عليه وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كانه العامل المقدر  
 من تلك الافعال وان فهم معرثي من خصوص الافعال كان المقدح بحسب  
 فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم تارة بقرينة  
 الشروع في القراءة خصوص فعل القراءة فيقدر افعالا بسم الله واخرى  
 يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص فعل القيام فيقدر يقوم بسم الله  
 وغير ذلك بحسب المقامات قال وذلك اي تقدير المتكلم العام لقوم  
 جميع الاعراب واما كان تقدير الافعال العامة مطردا اعتبر الحاجة  
 وفسر المستقر عاملا محذوف وعام انتهى كلامه واحترنا بالثالث

يكون

ذلك القسم الخاص لا يخرج عن كونه ظرفا مستقرا لا غير

بالثالث في اذا كان المستقل متصفا للطرف ومن الافعال العامة كالمفعول  
 محذوف لفظا نحو زيد حاصل في الدار وان لم يوجد هذه الشرط الثالث  
 يكون الطرف لغوا والحاصل ان الاستقرار سقوط بوجوده في الشرط  
 بالسيما والنفوت بعدد احدكما مثلا المستقر زيد في الدار اذا قدر  
 المتعلق حاصل او مستقر او موجود او كائن او ثابت او غير ذلك ومثال النفوت  
 زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم ان قولهم الطرف مستقر بقية الداف  
 على الحذف والايصال او مستقر في فهو من قبيل قولهم المال مشترك بين كلام  
 الشريف في وجه التسمية وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية بالنفوت فهو  
 ان الطرف بهذا اللفظ بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضاء يتم الكلام بدونها  
 اولاه متعلق من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا في المضمر قال بعض المحققين  
 من شرح الباب او هو تسمية خالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح مجرد  
 ثم قال واما اذا اوجب تسمية بالنفوت لوقوعه في التسمية بالحدث  
 ففهم اذا اخلل بالادب فيسماه ظرفا خاصا عاملا وسماه المستقر في  
 عاملا ملحوظ في الاول خصوص العامة في الثاني عموم انتهى واما حذوف  
 من الاعراب هو مستقر كل فليتم الكلام بدونه بل هو جزاء الكلام وليس  
 اللفظ كذلك لانه متعلق بكسر اللام لعامل المذكور والاعراب لذلك العامل  
 ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء عن المتأخرين ان القوم قالوا  
 المستقر في محل من الاعراب دون النفوت ولم يوافقوا في كلامهم ما تحقق  
 ويتبين غرضهم من عدم لا يود عليهم الاشتراك في الاعراب حيث قالوا زيد  
 المستقر في الدار

الشيء موجود بدل

كما يشترط

بالمستقر

لان المظهر

كقوله تعالى لا يحب الله الجيوش بالسوء

اي خاصا في فهم خبره في فهم اذا اخلل بالادب من

متقديره بوجدته

في قوله من قولنا قالوا المستقر في الدار

الاشترار في قوله المستقر



في مرتبة يزيد في محل النصب <sup>فما جازوا في معطوفه النصب وهو نحو</sup>  
 فاقول متوكلا على الله تعالى <sup>ومعقدا على فعله ان مرادهم بذلك ان لا</sup>  
 محل له من الاعراب <sup>فما جازوا في معطوفه النصب وهو نحو</sup>  
 الا يروى انك اذا قلت زيد في الدار في الدار له محل من الاعراب من جهة  
 تعلقه بالجزء الحقيقي <sup>وهو اخر غير من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك</sup>  
 بدل من النصب <sup>فما جازوا في معطوفه النصب وهو نحو</sup>  
 لباد بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محل واحد انتهى كن  
 التحقيق الذي محل به عقد الجوى <sup>ويروى به في المعقول ما قاله بعض</sup>  
 المحققين من انك اذا قلت مرتبة زيد في الدار <sup>فما جازوا في معطوفه النصب وهو نحو</sup>  
 لغو متعلق بمرتبة لا محل له من الاعراب <sup>والنصب المحل على المعنوية</sup>  
 هو المحرور فقط وان كان الاكثرون على خلافه <sup>وهو ضعيف لان الجار المحرور</sup>  
 من الفعل اذا اللازم يحرك مع الجار محرق <sup>المتقدم الا ان في مرتبة</sup>  
 يزيد جرت <sup>في محل النصب لا متعلق بمرتبة لانه لو تعلق به لكان ظرفا لظرف</sup>  
 في محل النصب لا متعلق بمرتبة لانه لو تعلق به لكان ظرفا لظرف  
 يكون له محل من الاعراب <sup>وهذا التحقيق الذي ذكره كلامهم لقوله لا حظ</sup>  
 له من الاعراب <sup>ويؤيده جاز في كتب المتأخرين من ان التحقيق هو ان</sup>  
 المنصوب المحل <sup>ولم يرفع المحل هو المحرور فقط لان اشراجا في تقديره</sup>  
 واقتضاه الى الاسم كالمهزة <sup>والضعيف فان جعل القوم المحرور</sup>  
 محل متساويا <sup>في هذا السكال وهو ان الظاهر من قول الشارح ولا</sup>

ولا يتم الكلام بدون المستقر <sup>بوجوه الكلام بخلاف النصب فانه يتم الكلام بدونه</sup>  
 بعد ان الجار والمحرور <sup>اذ لم يقع جزء الكلام كما اذا وقع منه لمفعولا او</sup>  
 لا عنه لم يكن مستقرا ولم يكن له محل من الاعراب <sup>وقد مر حواجلا في باب قد عرق</sup>  
 به الشارح في هذه الكتاب <sup>تأمل ولا تفعل عا ورن لا تصرفه حيث شريف</sup>  
**والصلوة** <sup>محرورة معطوفة على عبادته اي ما بعد الصلوة وهي اي الصلوة</sup>  
 من الله تعالى <sup>ومغفرة ومن عبادته من الجن والانس دعاء ومن ملائكة</sup>  
 استغفار فان قلت ليس للصلوة الاستغفار <sup>انها هي القوي وهو الدعاء قيل</sup>  
 فيه مساهلة لان الصلوة لم يسم <sup>فيها من غير الدعاء كمن يسم في الصلاة</sup>  
 قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي <sup>يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما</sup>  
 انتهى فان قيل كيف استعمل في معية معا فان تقديره ان الله بها <sup>وتلكه يملكون</sup>  
 على ما مر جوابه <sup>وثانيها شرعي وهو الاذ كان المعطوف اي الغرضين الست التي</sup>  
 التحريم والقيام والقراءة والركوع والسجود <sup>والقعدة الاخيرة مقدار</sup>  
 تشهد والافعال المخصوصة كالقعدة الاولى <sup>وتكبير الركوع والنظر الى</sup>  
 موضع السجود وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الست <sup>التي هي</sup>  
 قراءة الفاتحة <sup>وضم السورة اليها ورعاية الترتيب فيما تكرر في الصلوة</sup>  
 على سبيل الغرضية <sup>وتعديل الاركان والمحرور والاختفاء فيها بحسب ونحو</sup>  
 في القعدة ثانيا <sup>والسنن الخمسة عشر التي هي رفع اليدين للتحريم ونشر</sup>  
 اصابعه <sup>والاجهر الامام بالتكبير والثناء والتعويذ والتسبيح و</sup>  
 الثامن سرا <sup>ووضع يمينه على يساره تحت سترته وتبني الركوع</sup>

والصحيح ان عموم المشرك لا يجوز  
 مطلق قلنا لانهم انما استعملوا في معية معا



فلما اخذ ركبته بيديه وتفرج اصابعه وتكبر في التجرد ونسب لنا ان  
رجله اليسرى ونصب اليمنى والاداب التي هي كضم في عند الشاوب  
والخراج كفيه من كفة عند التكبير وغيرها كما ذكر في الفروع في ابن جلا  
ان يكون الصلوة من التعم بعن الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من  
عبادة وبمعنى الاستغفار من ملائكة كونها موافق لما فيها المعنى  
كما لا يخفى قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان للصلوة  
والافعال المخصوصة وغاية تارفعه عطان كما قوله حقيقة وهي الرحمة  
ولما كان معناه الحقيقي غير متصور من التعم لا الدعاء والاعمال سوال  
يقارن الخضوع وهو يدل على الاحياء والله تعالى منزلة عن حلت الصلوة  
على سبيلها وهي الرحمة اعلم ان الرحمة في الاصل التعطفين وورقة القلب  
وأي كيفية تقاسية يستحيل في حقه تعالى فعمل على نهايتها وهي الانعام  
وعمل هذا ايا اول الكيفيات النسبية اليه في القرآن كالحلم والغضب  
وغيرها فاعلم ان حروف العطف عشرة عند بعض النحاة ومنه اني لما  
جب وهي الواو الموضوعة للجمع مطلقا اي للجمع بين التابع والمتبوع في  
نسبة امر لهما نحو قام زيد وعمر واو في الحصول من شئ نحو قام زيد  
وقد اوز في الحقيقة نحو قام زيد وقعد عمر وسواء كان الجمع مع ترتيب  
التابع او تقدم او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو  
دلالة على احد هذه الاحتمالات ولم يخل الوجود عن احدها وتعلق  
بمعونة القرينة والقار الموضوعة للجمع مع الترتيب بلامه ولم المو

مطل حروف العطف

غا

النفاية

الموضوعة للجمع مع الترتيب بلامه وان كان في القرينة فيقال ح ثم بها الترتيب  
الترتبة اي هو لا شعار شيئا بعد الاخرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الاخرية  
انهم من يكون الاول اعلى والثاني ادنى او بالعكس وهي اي ثم لا ياتي الا عا  
طفة مطلقا سواء كان مفردا او جملة ولقد يكثر تاء الثانية للثانية  
فتخص بعض الجمل كالحام في قوله فضيت ثم قلت لا يعني قال الامام  
المرزوقي - التاء في ثمت علامة الثانية وهذه العلامة تنصل بالاسم وبا  
لعمل الا انها قبله في الاسم عاء في الوقوف في العمل تسكن الا ان لا يقر بان كان  
ويكون تاء في الوقوف والوصل جميعا ويقال دخولها في الوقوف فاذا دخلت  
حركت بالفتح نحو رب و ثمت ويسبق تاء في كل حال انتهى وصلى للموضوعة  
للجمع مع الانتهاء الى حد دخولها في الاعتراف بشرط كون الجزء الاقوى او الاضعف  
من المعطوف عليه ولو بتاويل في سبيلها تحقيقه واو واما الموضوعان  
لاحد المتعد دسهما لكن لم يجب في اذكر اما قبل المعطوف عليه ولم يزم  
في اما مجزوم الواو قبلها ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة وسبيل تفصيده  
وقيل بينهما فرق آخر من حيث ان اما لا يقع في النفي مثلا يقال لا تقرب اما  
زيد او اما عا ويقال او عا وحاشي ان يعلم ان اما عا يرد بلا واو  
نحو فذا اما هذا اذا كان ورجا لحي غير مكره ايضا اذا كان في الكلام عوض عن  
تكريرها نحو انا ان تكلم بكلمة جميلة ولا فاسكت فقول ان تكلمني بتدا و غيره  
كحذف اي تكلم بالجميل موجود والعوض ان الشرطية المدغم نونها في لام  
لا النافية ورجا لحي بفتح الهمزة كما جاء قطرب وام وهي تامة تدخل



الفرد والجملة بعد معرفة استغناء وطلب بها اثنين ما ثبت من احد الاسمين  
 ومنقطعة بمعنى والهمزة يلبس بالجملة ويجوز بعد الجرد بعد استغناء والهمزة  
 قبل ولا الموضوعه تنفي ما ثبت للمقطوف عليه من الفرد الذي عطفت نحو  
 جاني زيد لا عمرو ولا يحيى الابطح الى الجواب لا يعطف به لولا وبل للموضوعه  
 للامراب عما قبلها الى ما بعدها مفردا متماذا او جملة عن الاثبات الى الالفاظ  
 وعن النفي الى النفي اولى الاثبات ولكن الختمة الموضوعه للاستدلال على انكار  
 الهم لا لتدارك الخطا في اكل ويكون ذلك في الفرد والجملة لكن في الفرد  
 بعد النفي اذ لا بد من مفارقة ما بعدها لما قبلها ولا يحال لا اعتبار بغير النفي  
 في المقطوف هذا وفي ثمانية عند البعض وفي ما عدا اما ولكن واحد غير  
 عند السكاكي حيث قال في المفتاح وفي عما قولي لكن الجمهور على ان ما قبل  
 او عطفت بيان لما قبله وقد ايدوا بهم بان ائمة المنه يفسرون به الضمير المرفوع  
 الفصل بلا تأكيد وفصل الضمير المرفوع بلا إعادة الجاز وان سائر الحروف  
 العاطفة يقتضي المفارقة بين المقطوفين فان العطف التفسير بالواو والماء  
 قليل ونسبة عند البعض ومنه التخييل وفي ما عدا اما لان فيها اى اداة  
 ما نعالونها للمقطوف اللام في كونها صلة المتعق وقوله من وجره في صفة ما نعالها  
 ما نعالها كائنا من وجره من الاول وقوله المقطوف عليه في حقوقنا جازي اما  
 زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها في اما فلوك كانت حرف عطف  
 لا تمنع دخول حرف عطف اخرى عليها الا ان يجرى زيد واما عمرو فلهذا بين  
 المتأخرين لم يحيد ذلك البعض للمقطوف والاصل انهم اى القائلون بالان

بحث حروف العطف

قبلها

قبل

انه لا ينادى

عطفت

بان حرف العطف تسعة لم يحفلوا حرف في ثور ود السؤال عما من جعلها  
 في حقوقنا جازي اما زيد واما عمرو بان يقال ان حرف العطف في اما  
 الاولى واما الثانية فان كان الاولى في المقطوف عليه استغناء عن سبيل الا  
 كما وان كان حرف العطف اما الثانية فاما حاجة الجواز والحق في حرف  
 العطف وهل هذا الكمال من حيثي عما يريد مقدم اى سطره وفي ان النفاة  
 انتها لغيرها واما المسبوقه بمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم وهو ان  
 وبعد التامر انتها لغيرها التامر ان اما في ليست عاطفة لا الاولى  
 ولا الثانية والعاطف لغيره وعما زيد في مثالها هو الواو واما ما من سطره زيد  
 والتقسيم فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون الاولى مشددا  
 بعض قيام او مقامها نحو جازي اما زيد او عمرو فيكون الواو لعطف  
 اما الثانية عما اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط واما الثانية  
 للترديد وعطف عمرو وعما زيد في المثال المذكور وقول بعضهم وهو ان  
 الاندسج ان اما الاولى والثانية مجموعها حرف والواو كما قلنا  
 قد عطفت اما عدا حاضرة بضمير حرف واحد واما الاول واما الثانية قد  
 عطفتا على زيد ولا يخفى ذلك في هذا القول اذ لا وجه لتقدم بعض  
 العاطفة على المقطوف عليه قاله نجم الائمة والحق ان الواو هي العاطفة  
 مفيدة للاحد الشيين غير عاطفة الواو اذ في قوله اما الى حيث اما الى فقد  
 والنداء في السؤال على هذه الاقوال الثلثة ظاهر اذا يندفع السؤال  
 باختيار احدهما الثاني ولكن قد يرد ذلك الخريب بانه لا يلزم في صحة

مستهمل

يرد في الاولى والثانية قوة يرد

اما الثانية عما اما الاولى

نادر



قيام او مقامها ان يكون المعنى كافا ان المصدية قد تقوم مقام ما للمرة  
 مع ان الاولى ناصية للمعاني دون الثانية فافهم هذا المذكور والبحث  
 عن معاني هذه العروف العاطفة وبيان الفرق بينهما لا يليق بهذه المقام  
 ولكن قد اشترانا اجمالا تقيما للفايدة **عائبة** عارضا جري جري وجر وجر  
 جري وجر لكونه معافا اليه النبي وهو اي الغير المذكور راجع الى الله والجار  
 والجرور متعلق بالقلوة والنجم من النبوة بصفتين وتشديد الواو وجر  
 اي النبوة عارضا وذن فعوله كالاكورة واللاتونة فاصلة بغير الهزة وهو اي  
 النبوة ما ارتفع من الارض فيكون معنى النجم **الشر** فاعلم ان شرفا شرفا  
 تشديدا على ما يرد في قوله النبي ح اي على تقدير كونه من النبوة  
 ففعل بغير المنعول ولجمع انبياء او النبي ما اخذ من انبياء بفتحين  
 وهو الخبر فالنبي من اخر عن الله فهو جرح ففعل بغير الفاعل وهو الجمع  
 ح انبياء مثل فقيه وقهرا وجمع ايضا على انبياء لا يقال كيف لا يعود  
 لاه ومثل الجمع والتفخيم يرد الاشياء الى اصولها لانا نقول ان الهزة  
 لا بدلت والزم الابدال جمع جمع حاصل لام حرف على كعيد واعيانا  
 النبي هو الطريق ومنه يقال للرسول عن الله انبياء ككونهم طرقا الهداية اليه  
 ففهم فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص  
 مطلقا لانه الرسول من له كتاب وباني والهام اليه والهام هو التوكل بمعنى  
 القلب بطريق الغيظ لا بطريق الوسوسة والنبي من له الهام اليه اعلم ان  
 يكون له كتاب او لا فيقول رسول بني من غير عكس فكلما اطلق النبي عارضا

علماء  
 انما هو الذي لا يشك في ان  
 منسوب الى الرب زيادة الالف والنون كقرباني وعبيدي  
 في النسبة الى الرتبة والنجية برك

رسولنا كما اطلق الله عليه في قوله والصلوة على نبيه فالمراد به النبي الذي  
 بعث الرسول لاما الى النبي الذي وجدته اي بدون الرسول تحقيقا لمعنى  
 العموم فلما حل في هذا المقام ولا اي ولكون المراد به حادثا جعل المصنوع **محمد**  
 عطف بيان لنبيه مجرورا وعطف البيان هو التابع الذي جئ لا يضاف لغيره  
 سابقة لا يضافا باعتبار الدلالة على معنى في تمام الصفة ان يكون باسم شخص  
 باليتين بفتح الياء اي متبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه راي الغاضل  
 التفتاذا في لا يلزم كونه اهما مختصا به اي متبوعه بغير ان لا يجب اختصاص  
 ذلك لهم به على الاطلاق بل لا يلزم ان يكون مختصا به في الجملة واقول بالقياس  
 الى بعض ما يطلق عليه لفظ التبوع اما تحقيقا ان قصد بعضهم اليها الزالة  
 ابراهيم محققا والتقدير ان قصد به رفع ابراهيم مقدم كقوله في الابدال العاد  
 قوم يهود وذلك انه لو قدر انبياء اما من اشترك الاسم بينهم وباني غيرهم  
 واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لشاركتهم اياه في الشهادة ومن  
 العتو والعتاة وغير ذلك كعمود لاندفع ذلك لاشياء يجعل قوم يهود عطف  
 بيان لما دفع عطف لهما لرفع الابراهيم التقدير اعتناء بالمقصود وحفظا  
 له عن شائبة توهم غيره نعم اذا قصد به المدح لم يجب ذلك للاختصاص  
 اصلا مطلقا ولا من وجه واستدل ذلك البعض بقوله والمؤمن العائذات  
 الطير يحسب ركبنا بين الغيل والسند قوله والمؤمن مجرور وباء وسم  
 والعائذات الحديثة التناج من الحيوانات جمع عائذ وهي اي العائذات  
 اسم منصوب بالمؤمن لاعتماد على الوصول لان الالف واللام فيه عملي



ان البدل

قوله

الذي اوجبه لادارة المؤمن بها اضافة لفظية فالظن انما هو  
على ان عطف بيان لها وقوله الشارح فان الظن عطف بيان للعائدات مع ان ليس  
بمختص بها يحتمل كغيرها وجهاً في حاله وركبان بضم الراء جمع بالكسر فرفع  
على ان فاعل يجمع والعين بكسر الفين المجرى او بفتحها والسند بفتح السين  
لوضوئها في الحرم والمطر اقم بالله الذي يؤمن الطيور العائدات اي يحلها  
ما هو به حيث عجز اي عجز على سبل الرفق والشفقة ركبان سكة يبين بدلا  
الموضوئين لكن لا بشرط ان يكون الثاني اوضح من الاول هذا السند ان كان  
قوله وعطف البيان انما يكون بهم مختص اي بشرط الاختصاص لكن لا بشرط  
الاوضحه لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما اي لجواز ان يوضح مجموع  
عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد كما اذا سمي ثلثون رجلا بغير  
كفي واحد منهم مع عشرين من غيرهم باي حفظ ولا شكر ان ابا حفظ اوضح  
من غير حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص عن موضع لم قطعاً وكذا  
لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان نريد انما اشهر بكنية اكثر من  
اشتهاره باسمه كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان  
او ضمها مع ان المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان يجرى للايضاح غالباً وان  
يجيء به للمدح قليلاً كما قال صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى  
الله اكبر البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح  
قوله ان البيت بكسر الهمزة الى قوله لا للايضاح مقول لقائل كما يحكي الصفة  
لكل اي المدح والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالباً قوله

يكون

لذلك

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله



ثم الصفة اما التخصيص وهو ان التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك  
الحاصل في الفكرة بكسر التماثل في وجه عالم فان رجلا كثره بحسب الوصف يحمل  
كل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك الاحتمال وخصته بفرع  
من افراد العالم اغاها عند الحاجة لان المراد بالتخصيص هذا اهل المعاني  
والبيان ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال قال الفاضل الشريف الملام  
انهم اذ ادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل اغا يتصور فيه بلا عمل كما في  
رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا عين جارية هذه مخصصة وقيل يحمل  
فيقول الاشتراك على ما هو اعم اهم من الاشتراك اللفظي والمعنوي ويجعل  
جارية هذه مخصصة لانها قلت الاشتراك بان رفعت ما هو مشترك اللفظ  
وعينت معنى واحد اعم يبق الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى و  
الصفة للتوضيح وهو ان التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الى صفة العالم  
رفعا على ثابت المعرفة او لا يجوز ان يد العالم او التاجر والرجل الاعلى او النافر  
فان الوصف قد افاد التوضيح لان زيد يحمل التاجر وغيره فلما قلت  
التاجر قلته فوضحة وقبينة وكذا الرجل الاعلى او الصفة الممدوح مخويزيد  
العالم او الدم مخويزيد الجاهل او المترحم مخويزيد النقيز او للتاكيد وذلك  
اذا كان الموصوف متقفا المعنى ذلك الوصف نحو ذهب اسن الدار برفع  
الدان جلا على محمل اسن ان قيل كيف يصح جعل صفة له وهو مرفق باللام  
واسن ليس كذلك قلنا ان اسن معرفة ايضا لانه متضمن للام كونه معدولا  
عن اسن المعروف ولذا يميز على الكسر فاذا كان هذا الوصف للتاكيد فانا اسن

الرجل

فان اسن يدل على الابدود وهو عالم وزيد الا قوله دخا باليوم وممن  
والدابر تالكيد له وهو اشارة الى ان اسم التثنية المتقدمة دون كونه للتاكيد  
فان لا يتوقف على كونه الموصوف معلوما قبل بل على تميزه للوصف كما عرفت  
انما قلنا قد قلنا او للتاكيد على قوله او الممدوح كان اولى يعني ان يكون في  
الممدوح او للدم او المترحم اذا كان الموصوف معلوما اي متيقنا على الجاهل  
طبق قبل ذكر الوصف احابا ان يكون له شريك في ذلك اللهم نحو اعود بانه  
من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون مخاطب  
يعرف بعينه قبل ذكر الوصف والا اذ ان لم يكون معلوما قبل الوصف  
فيكون الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل  
اخر الصفة هي هنا في قوله محمدا سيد الانام حيث لمجرد الممدوح الممدوح  
وعلى ان معطوف على بيته والغير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق  
بالصلوة في الصحاح ال الرجل اهله وعياله وال ايضا ابتداء والمراد به هنا  
المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن هنا قيل على ذكر الامم ووجهه يكون  
المراد به العلم من اهل البيت اعني المعنى الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يرد به  
اهل بيته هم هذا لكن الحق ان المراد المعنى الثاني اعني بعض الانبياء وهم  
المؤمنون لا بعض النقيز كما قال مكيه وال هرفن على ما قيل ولا يعجز  
اهل البيت خاصة بدليل قوله ان اسن من اهلك حيث لم يتبعه بدليل  
ان المقصود من ذكر الال هنا تعميم الدعاء امتثال لقوله هم اذا اصيلتم على  
فهموا او قال هم لو عمت لعقبت وللتعظيم تعظيم فيما ذكرنا وما ذكر

ذكر الال

هاشرون بدر

لانهم يروا به نفس موسى هاشرون



الاصحاب مع تقدم الآل بغير الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التخصيص  
 والتفخيم كما في قوله تعالى تتنزل الملائكة والروح اهمل الملائكة عاريا يدل ان  
 تصغير اهل اول بالواو عاريا آخر وفي بعض النسخة اوائل عاريا  
 وهو يريد ان عليه ايراده في الصحاح في اول بالواو وروى عن الكسائي  
 ان قال سمعت اعرابيا في صحاح العرب جيل من الناس اى طائفة  
 منهم والنسبة اليهم عربي وهم اهل الامصار والاعراب منهم سكان اليا  
 دينية والنسبة اليهم اعرابي والاعراب ليس جمعا لعرب بل هو من جنس  
 انتهى تقول اهل واهيل وآل واول فقصره اويل لا اهيل كما زعم من  
 قال ان اصل ال اهل وقصر استعماله في الشراف جمع شريف بمعنى عالميهم  
 وائتمام ورمز من له خطر عظيم محب الدنيا والآخرة المحض يعني من قدر  
 الرجل ومنزلة دينه ويا مثل الفرعون كان اواخر ويا اوله خطه عظيم محب  
 الدنيا والآخرة خوال محمد قوله دينه ويا جبر مقدم بيان وقوله اواخر ويا  
 عطف عليه فان قيل لم يقل دينيا موافقا لقوله اخرا قلنا اشارة الى  
 جواز انشاء الف نحو ديننا عند النسبة وتحقيقه يستدعي تفصيلا و  
 لا علينا ان تذكره بصفة للظالمين وهو ان الالف في اخر الهم المضبوطات  
 ان يكون ثالثة او رابعة متقلبة كانت تلك الرابعة اوزايدة او خامسة  
 فصاعدا فالثالثة والرابعة المتقلبة تقلبان واوا نحو عصوى وروى  
 والمهوى والمموجة والرابعة الزائدة فيها ثالثة اوجه اما الحذف فمحمول  
 فتكون زائدة كالثاني واما القلب فهو محمول على ظاهره انما جرى للغير

المتقلبة واما الفصل بالالف بين الآخر والواو فلا جرم فيها جرم فاعدا  
 كون الزيادة في قولوا دينيا ويا كما قالوا عاريا ولا مشابهاة في النسخة  
 تلك المشابهة كونها غير زائدة فلا تحذف عليها في الالف بحمل ان يكون زائدة و  
 المتقلبة واولى الف الثاني ويحتمل ان يكون المتقلبة اى الف الثاني  
 والواو زائدة واما الخامسة فلا يجوز فيه الحذف لطول الاسم في السا  
 دة الحذف اظهر لانها طول لنفا كجاري فقالوا جاري بالحذف ولم يقولوا  
 جاري بالقلب او تقدير كجري فقالوا جري بالحذف لتسوية حركته  
 منزلة الحرف الرابع في الثقل فاعلم ذلك فانه يحذف في موضع شئ بخلاف  
 الالهم فانه لا يختص استعماله بالاشراف نحو اهل الحجاز قلت الهاء في اهل  
 حمزة كما قلت الهمة هاء في ارق اصله لعرب محرم ان قيل كيف يقال لعرب  
 محرمها مع اتحادها محرمها وهو اطلق قلنا انما وان كانا حليين لكنهما  
 ليسا من موضع واحد من الخلق اذ الهمة من اهل الخلق والهاء من موضع  
 فويل من الخلق ثم قلت الهمة الغالكون ما قبلها مفتوحا مع كونها افتحار  
الواو جمع صاحب كطاهر واظهار فيه بحث لان الاصحاب جمع صاحب مختار  
 الصحاح وجمع صاحب كركب وركب وصحبة كفارة وفريته وصحة  
 جامع وجياح وصحبان كتاب وشبان والاصحاب جمع صاحب كفرخ واخراج  
 والاصحاب بالفتح الاصحاب وفي الاصل مصدر قلت لم يجمع فاعلها فقال الالهة  
 الحرف فقط وجمع الاصحاب اصحاب انتهى لا يقال ثمانية الاصحاب جمع صاحب  
 وهو جمع صاحب قل هو جمع صاحب قصر المسافة لانه قوله كطاهر واظهار

الخلق

هو جمع صاحب



ياخذ عن ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصبي في كل مسلم رأى الرسول  
 وقيل وطالت صحبة وقيل ورى عند الحديث وقيل اوزه الرسول هذا قيل  
 اهل الرواية عند وفاة ٦٦ مائة الف واربعه عشر الفا وهو اى قوله صحابه  
 معطوف على الاله والضمير محمداً والحمل لا ضابطه الا صواب اليه والارجح الى النسخ  
مؤيدى اى المقوى اصل مؤيد بن وهب بن مويه اعراب بالحروف حالة الرفع  
 بالواو والنون نحو جافى المؤيدون وحالة النصب والجر بالياء والنون  
 نحو رايت المؤيد بن ومرت بالياء بن كسر الدال وفتح النون فيها وكذا اعراب  
 كل جمع بالواو والنون اعراب بالواو والنون او بالياء والنون وكذا اعراب  
 الثلثه بالحروف لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو جافى المؤيدان  
 وحالى النصب والجر بالياء والنون نحو مرت بالمؤيد بن بفتح الدال وكسر النون  
 فيها على العكس الجمع وكذا اهل تنبيه يكون حالة رفع بالالف والنون وفيها  
 وجر بالياء والنون وسهنا حالة الجر لوقوعه صفة للجر وهو اى اهل كنى  
 سقط نونه بالاضافه الى الاسلام لان الاضافه لا يجمع مع النون والنون  
 لان ما ياء لان على الاستعمال والاضافه فيشعر بالانفصال حتى انهم يميزون المقام  
 والمقام الى منزله كلمه واحدة فيجعلون الفتحة للمضاف اليه فقالوا فقال  
 هذا جرح جرح فان ضرب قد وصف به النصب وقرئ مجروراً وجرراً بالحقه  
 نفت الجرح وهذا هو الذى يقال له الجر على الجوار فلا يجمعان ولا يسقط الياء  
 من الكتابة لئلا يلتبس بالجر فان قلت لا يجر نحو كى ياء كى حركت ياء  
 التنبيه عند التقاء الساكنين نحو مرت بفلاى القدم قلت انها لو كسر

بالمؤيد بن

رايت المؤيد بن و

فصل

نما

لج

لم لم

لو كسر لم اجتمع الكسرات بخلاف ياء التنبيه فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم  
 فيها اجتماع الكسرات ولا مساعده بفتح اليم اما مصدر حتى بمعنى الجواز وهم  
 مكان ايضاً الى الفتح والضم وهو ظاهر وذلك لان الفتح يلزم الضم من  
 الكسرة الى الفتح وهو يقبل من عكسه اذ فيه نون وهو اصل على اللسان  
 من الضمود ولذلك جوزه في التنبيه وفي الضم يلزم الضم والخروج من  
 الكسرة الى الفتح واسم الفاعل هما وهو المؤيد قد تعرف بالاضافه فجعل  
 المعرفة وبنى الصواب وانما تعرف لكونه جمع الماضى لان تأكيد اسم الاسلام كان  
 في الزمان الماضى واذا كان اسم الفاعل بجمع الماضى او بفتح الماضى بالاضافه  
 كما مر ومعنى الاسلام شهادة لان الاله لا اله الا الله وان تحذف رسول الله واقام  
 بالرفع الصلوة وايتاء الزكوة اى اعطاهما وصوم شهر رمضان اى  
 شهر رمضان وجمع رمضان اى ايتاء عا ووزن ايتاء قبل انهم ما نقلوا  
 ايتاء الشهر عن اللغة القديمة نحوها بالارمنة التى وقعت تلك الشهور  
 فيها فوافق هذا الشهر ايام رمضان المحرم الحرام ففى ذلك وزاد لفظ شهر  
 اشارة لان العلم هو شهر رمضان وحده لا رمضان وحده وخرزاعى  
 الوقوع في المكره على ما ذهب اليه اصحاب مالك من ان ذكره بدون ذكر  
 شهر مع بطلان مطلقاً وجر البيت الحرام اى الكعبة فوزه ان وجب قبل الحمل  
 اذ ان وجب كل من الاقام والايتاء والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد  
 بالله وملائكته وكتبه واليوم الآخر بكسر الحاء يوم الحشر بالتدريج بفتح الال  
 ويكون بفتح وهو ما يقدره الله تعالى من القضاء كذا في معنى والصبي قال

ورسله



فقتضيه بد

القضاء الضعيف والتقدير يقال قضاءه اضعفه وقدره ومنه قوله فقتضيه  
سبح سحره في يومين ومنه القضاء والقدر انتهى حرمه بالجر بدل من  
القدر وشبهه بجره معطوف على خبره والفرق بينهما بالعموم والخصوص للطلاق  
والعام هو الكلام والخاص هو اليعان لان معنى اليعان عبارة عما يبطى على  
وزن نغزى خفي من الاعتقادات الحققة ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر عمله  
من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحققة يظهر انوارها على صفات الاعمال  
الصالحة اي جواربها كما يشوع في الصلوة ورعاية الآداب في الوضوء وغير ذلك  
وانار الاعتقادات الحققة هي الاعمال الصالحة لا يخفى ان هذا الخبر لا يلائم قوله  
يظهر انوارها على صفات الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل  
مسلما مؤمنا اذ ثبت شخص يرى مسلما في الظاهر غير متقاد اصله متقيد بغيره  
ومتقيد بغيره القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين هما الغفان مترادفان فكل  
مؤمن مسلما وبالعكس هذا هو معناها الاصطلاحي واما اللغوي فاليعان هو  
التصديق والاذعان والقبول والالزام هو الدخول في السلم وهو نفع الدين  
وكسرهما الصلح في دستور اللغة السلم الصلح وقيل مسلما قوله تع ادخلوا في  
السلم والوصول عطف على الدخول اي الوصول الى السلم وباء البحث مذکور  
في الاصول اي اصول الدين يعني علم الكلام كما من فلما قال الحق اما اورد  
جوابه بالغاء بقوله فان الولد الاعر يقال هو عزين اي قليل لا يكاد يوجد  
حكم الغاء جوابا اما الاظهر ان يقال الغاء جوابية واعاقلنا انها جواب  
لقتضيه معنى الشرط كما وان حرف من الحروف البشرية بالفعل وهي الحروف

مستند

الحروف البشرية بالفعل انما بالكسر ان بالغت وبها التحققت بغير الجدة في الثاني  
الى معنى ما هو حكم الفرد وكان لانشاء تشبيه اسمها بجرها سواء كان الجر  
جائدا او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الجر مشتقا يكون كان التشكيخ  
كما ذكره في الجرح هو التام ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه قال جار الله العلامة  
هو مركب من التوافق وان كانا ركبت التوافق مع زاواي في كذا وكذا و  
اصل ما كان زيدا سدا نريد بما لا سد قدم التوافق ففتحت لها الهمزة والميم  
على الكسر وعدل عن الاصل بتبديلها عا ان بناء الكلام من اول الامر على التشبيه  
ولكن لا يستدرك اي لا تدرك وهم السامع كما مر في لكن المحفظة مثلا اذا  
قلت جاءني زيد فكان متوقفا على ما يتوهم في عمره ايضا قد فقتت بقوله لكن عا  
لم يفي وليت لانشاء غير الممكن او المستحيل ولعل لانشاء توقعه على  
لا نوقر بحصوله وعمل هذه الحروف بغير الاسم ورفع الجر مثلا ان زيدا قائم وكذا  
جره فالاول منصوب على انه اسم ان والاعر منصوب ايضا على انه صفة الولد  
ومثابه هذه الحروف بالافعال استعملت لانهما الاسماء فان كل واحد  
منها لا بد له من اسم ينصبها حاكم يبلغ كالأفعال فان كل فعل لا بد له من فاعل  
ليجوز في حقوق نون الوقاية نحو انني وغيره ولغظا في كون او اخرها  
سببه على النفع كالأفعال الماضية وفي انها تارة في غرضان وان وليت  
وربما في غرضين كان ولكن ولعل كالأفعال وسببه في تضمنها معنى الفعل  
من تحققت وثبتت واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها في شأنتها تلك  
الحروف وبالأفعال الحق منصوبها اي جعل منصوبها المحقق بالفعل وهو قوله



بالفاعل وهذا ذهب البريقي وعذ الكوفيين الخ من رفعها هو من رفع  
 بغير الفاء قبل دخول هذه الحروف وهو الابتدائية او البداء على الرايين  
 ولا عمل للحروف في اوزن الخ ومن خصائص هذه الحروف لان لا يجوز تقديم  
 اخبارها على اسمائها فلا يجوز ان يقال ان قائم زيد امثلا لثلاثي انتهى الافعال  
 في العمل اي في العمل الاصلي للفعل وهو ان يليه المرفوع وهو اي الشبه للافعال  
 في الافعال الاصلي خلاف القياس اذ القياس ان يخط رتبة المرفوع على الاصلي فم  
 الخاقدم مواضوبها على المرفوع فيكون لها العمل المرفوع للفعل وهو تقديم  
 منصوب عام فروعها ما كان هذا اليوم الذي ذكره يعنى ان لا يجوز تقديم  
 الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديم  
 على الاسم لتسوية في منزلة الاسم لما بين الظرف والمرفوع من شدة الابقال  
 في الغلب فتقولك ان والدار زيد او في التبريل ان اليك اياهم اي وجوبهم  
 ثم ان علينا حسابهم قد اجاب عنه في الطلب بوجه آخر حاصل على ما قرره شره  
 ان الفرض من تقديم المنصوب في جراب ان اتعاك الخالف بين محو الفعل  
 ومحذو وي ايا تحقق في غير الفرق بتاخر المرفوع اما في الظل فيحقق في  
 تاخراة اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يقال شبهة  
 ان في الدار زيد صورة ضرب زيد على قية المستقر اذ اللغو قد يقع مرفوعا  
 على الفاعلية اي على كونه منقول ما لم يسم فاعله عند بعضهم نحو ضرب  
 في الدار على صفة المجهول بخلاف المستقر لانه لا تعلق بالمحذوف فيكون  
 فلا يقع فاعلا حال انتهى ووجه عليه ان ذلك يقتض ان لا يقع المستقر على

العمل

عليها

لخارج ابتداء ولا ضعف مرفوع اصلا هذا في الرضى اعلم ان حال الاسم والخبر  
 بعد دخول هذه الحروف كما لها قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر عنها لان  
 يكون ظرفا او جارا وجرورا فيجوز توسط بين هذه الحروف والاسماء  
 نحو ان في الدار زيد او ان لان الاسم هو ذلك الذي مع كون خبره ظرفا وكذا  
 جيتا خبره كخواتم الدنيا انكالا وقد يجد اخبارها عند قيام قرينة  
 سواء كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم كشرها  
 لذلك نحو ان مالا وان ولا اي ان لهم مالا وان لهم ولا اي الخذف  
 المذكور في الطرف واحذف في غير فكتوله تع ان كبر او يمدون اي يمدون  
 عن سبل الله والمسجد بالجر الحرام تقديره يهلكوا وعند بعضهم الخبر و  
 يمدون والواو ايدة فان الفاء والواو قد يزد كل منهما في خبر ان كما لا  
 يخفى على المتبحر قال صاحب اللبيب وهو صاحب المصباح ومغرب اللغتين  
 بالامام الخطري الاول المعروف في شرح اللبيب بالقطب والاسم  
 فلا تجد فاعله اي يبق عنه وذكر دليل الغاية اي الشارح الاول المعروف  
 بين شرح اللبيب بالقطب الفاعلي بان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفا  
 عل والمشي بالمفعول اضعف من مشبه بالفاعل فلضعفه لم يجد في الا  
 اذا كثر الشان مثل ان زيد قائم فانه اي الشان زيد قائم في يجوز حذف  
 ضيق لبقاء تفسيره وهو الجملة التي تارة بعد ضمير الشان ولانه ليس بمعتد  
 الكلام بل المراد به التحميم فقط فهو كالزيد وقد جلا في غير ضمير الشان  
 حذف الاسم لغزوة الشر نحو قوله اي قوله الشاعر فلو كنت جيتا قبل

بالدلالة لما حاشى اي خسر في الآخرة وعند بعضهم  
 من ان قوله لا الجائز كقولهم ان الذين كروا



هو طائفة مشهورة بالمعرفة والاشاعة فتبفتح التاء للمخاطب قراتي ولكن  
 في زنجي الزنج خيل من السودان اي طائفة سود والزنج واحد منهم فان  
 الياء مثل التاء للوحدة مخوثة ورومي غليظ المشاخرى ولكنك المشاخر  
 جمع مشخر بالميم في الاصل شفة البعير استعملت هنا في الزنجي تشبيها  
 بشفة البعير في الغلظ فيكون من قبيل الاستعارة واجب عنه بان الرواية  
 ولكن زنجيا بالتب لو سلم فالمعنى ولكنه انت زنجي ولو سلم فساد هذا  
 اشارة الى قوله وقد جاء اه قيل نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير التثنية  
 من غير ضرورة لقوله فليت دفت بفتح التاء المثلث للمخاطب القم  
 الحزن عن ساعة اي فليترك او فليت على انه ضمير ثان حذف اسم ليت واللام  
 دخول على الفعل وقام مبتدأ ما قبلت نا على بال وضمير خيل لنفس  
 امر المفاعل لتقره وفي الامس يقال افعل ذلك عما قبلت اي عما كان ترك  
 نفسك واوجت والبال القلب ونا على اصله نا على من بفتح الميم على صيغة  
 التشبيه واو ادم نمر ونحو طم الذي في قوله دفت حذف نونه بالاضافة  
 اي مبتدأ ما اردت انفسوا حال كوننا نا على حال اى ذوى حرة وصاحبه  
 فرح وسرور وهذا يريد عليه ان يقال ان فيه ضرورة شعورية ايضا على ان لا  
 ثم ان المحذوف في غير الخطاب بل ضمير الثانى وعليه كلام صاحب البديع  
 شرا فانه قال ولا يحذف الا اذا كان ضمير الثانى نحو ان من لام الحروف  
 نحو ظم فلو ان حتى اليوم الى ونحو فليت دفت اليهم اه وقال شرا  
 اى لى على ان الضمير الثانى وقد قال ابن عصفور والواو لا يجوز حذفها

يحيى  
 وهو  
 وفيه  
 فليت

اسماء هذه الحروف في فصيح الكلام اي في الكلام الفصيح فالاولى على هذا ان يقال  
 ان حذفه في ضمير الثانى كشر منه اى من الحذف في غيره فليتامل في هذا المقام  
 ثم دعا المصنف لهذا الولايد الاخر بقوله **لا ذال** اى دالام وثبت قوله لان حلق  
 بما فيه من اى الغيبة بغية اغا فربنا بذلك لان اللفظ الدال على النفي وهو لا  
 اذا دخل على ما فيه اى على اللفظ في معناه النفي وهو نال يفيد الاشك والزال  
 فعل من الافعال الناقصة **وي** اى الافعال الناقصة في المشهور كان وصار اما  
 كان فانه يدل على زمان الماضي من غير اشتراط انتقال عن حال الى حال بخلاف  
 صار فانه لا يستعمل اما يجب الحقايق نحو صار الماء هواء وجب العوارض  
 نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون صار بهذا تامة بغير حذف  
 وانتقل ويتعدى فالى صار زيد الى مكة وكذا تامة اذا كان بغير الانتقال  
 من ذات نحو صار زيد الى مكة واصبح واصبح واضمح وظل وبات واعلم  
 ان هذه الحروف على معان ثلاثة الاول لا قران معاني الليل التي قد دخلها او متعلق بقران  
 قارنا التامة التي تدل عليها بملأها وهي اى تلك الاوقات الصباح والمساء  
 والفي والرهارة والليل وكذا بالاولاوقات التي تدل عليها بصيها نحو اصبح وزيد  
 قايما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح والزمان الماضي والثاني ان يكون  
 بغير صراحة بغير اعتبار الاوقات التي تدل على بملأها والثالث ان يكون  
 تامة بغير حاجة الى خبر فذكر في الثالثة الاول اذا كانت بغير الدخول في الاو  
 قات الناقصة نحو اصبح زيد اى دخل في الصباح وفي الاخرين اذا كان بات بغير  
 على ما يشهد به من ليل الليل وظل بغير دالام او طان وعاد آمن بالاجرة

بصفتها  
 ومضى ظل زيد متفكرا ان  
 اقتران تذكره جميع النهار في الزمان  
 الماضي



صار وقد يجمع على عار ورجع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا في لا يكون من الافعال  
 الناقصة وعدا بالعين الجري والادال للرجلة وراج وهذه الاربعة ايضا يجمع  
 صار وما زال الذي مضى به يزال واما الذي مضى به ينزل فليس من تلك الاربعة  
 فعال فلا يقال لا زال اصيل وما انفك وما فتى وما يبرح الفكر في الاصل يجمع  
 وفني بكسر العين وفهمها من اللام يجمع زال ولا يستعمل الا مع حرف النفي وقد  
 يحذف في النقص دون العين كقوله تعالى تاتى تسقوت كبريوسى اي لا تقوت  
 بمرح بكسر العين في الاصل يجمع زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة اشراق الزمان  
 اي استمرار الفعل بفاعله وزمانه فلم يزل يزداد الامتداد في استمرار الجري  
 لاسيما في فقه وادام وهو متوقفت فعل او شئت عدة ثبوت جبرها لا  
 سيما ان كان فاعل الجري كالحمار نحو اجلس حادام تريد جالسا اي مدة جلوسه  
 تريد وتعلق اسمها ان كان فاعله متعلق نحو اجلس حادام عمر قائما ابوه  
 وقد يكون حادام تامة بمعنى نفي لقوله تعالى عاد امت السموات والارض  
 وليس وهم عند الجري لئلا يمتصون الجمل حاله عند يسوية للمنى مطلقا  
 فتعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تعالى لا  
 يوم يا تيمم ليس يضر وفاعله من هذه الافعال المذكورة تدخل على البدل والجري  
 فرفع الاول وتنصب الثاني بتبنيها بهما بالفاعل والمفعول الثانيين  
 في الافعال التامة مثل كان يريد قايما وكذا غيره فاسم لا زال هو ما مترفيه  
 مرفوع المحل راجع الى الوالد كاسم جاز ومجرور مع متعلقه جبر لا زال وعلم  
 ان الجري مثل قولنا كان زيد في الدار وبشر من الكرام هو المتعلق المحذوف

مظهر افعال الناقصة

المحذوف والظرف معا لان المقصود هو الاخبار بوجود الفاعل في الظرف فيكون  
 الفعل والظرف كلاهما هو الجبر الا انهم حذفوا بعض الجبر حذف الارواح اقيم بعض  
 الآخر مقامه ومعه بكم لئلا يتركوا قالوا ولعل قول الشيخ جاز ومجرور مع  
 متعلقه جبر لا زال من غير ان يزداد الامتداد في استمرار الجري لا يكون  
 منصوبا فالمنصوب المحل هو هذا الجبر المحذوف الجار والمجرور بدون متعلقه عند  
 الاكثريين او الجري فقط عند المحققين فكيف يجمع قوله مع متعلقه جبر لا زال  
 ووجه الاندفاع ظاهر عما ان يكون المنصوب المحل هو الجري فقط لما يستقيم  
 في الظرف للفردون المستقرة الكلام افا هو في المستقر انما كاسم ويجوز  
 ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون محل نصب جبر لا زال نصب على الحالة  
 من الهم يكون بقاءه من غير ان يمتد منصوصا على ان المنصوب مطلق الحال  
 المقدرة اي منفردة وحده عاوي الى على الفاعل وعند الكوفيين نصب  
 على الظرفية بمعنى في حاله وحده لانه غير اي لا زال مثل اسم سعود  
 بدل من كاسم احسن الجوع اذا كان الكاف حرف جر او من التثاق وحده ان  
 كان كاسم بمعنى المثل بدل الفعل من الفعل او بدل الاشكال المعبر في هذا القسم عدم  
 اعم من اشتغال البدل عنه او البدل اوله يوجد اشتغال اصله بل وجوده ليس  
 من احد الطرفين من غير اشتغال احدهما على الآخر فكيف يحتمل فالسبب  
 في التسمية اشتغال الاعلى ما اشغلت اليه ليس اشتغال احدهما على الآخر بل هو  
 لان اول الكلام منقول على آخره اجمالا فان قوله كسب زيد ثوبه بمعنى كسب  
 ثوبا من زيد ثوبه فانما نعني ان المستعمل ليس نفسا زيد بل ثوبا

من قبيل تسمية الجبر باسم المتعلق

وحده

ان اشتغال



يتعلق به ومن قد يقال ان بدل الاستحالة ذكر الشيء اجمالا ثم تفصيلا او كذا في بدل  
 البعض فربما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه في التقدير  
 في الاستحالة على ذكر الشيء من اجزاءه وما قيل ان سمي اجزا لا زال وما حكمه  
 حاله من الضم المستكن ولا زال ليس بسد يد لان الحال قد لمعنا ولم وهو ان  
 عاينه من هنا على لا زال وعاء المولود والتقدير ثبوتها في بناء في الدعاء لان  
 الدعاء المطلق اوضح واولى من التقييد وما قيل ان سمي اجزا لا زال وما حكمه  
 متعلق به وقدم على كلا التقديرين للجمع ولم يتعرض اليه الشارح لان فيه  
 تقييد الدعاء وتعلق التقديم والتأخير ايضا واعا يعلق بهذه الافعال نا  
 فتم لانها لا تتم بغيرها كلاما تاما اذ لو كانت ساكنة على من فوع كان لم يكن  
 كلاما تاما اذ انقضت بالفتحة او حده ومن ثم بالفتحة والتشديد وقد كتب  
 بالهاء وقاينه وبين ما هو بالقلم والتشديد والزيادة بالتحقيق اولى انه  
 ولاجل انها لا تتم بغيرها ما تاما اذ لو كان تسمي من فوع هذه الافعال  
 فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل او علامته وخاتمة وهو ان رسم ان يتم الكلام  
 به وبكذا القول في منصوبها حيث لم يحو منه مفعول له لانه ليس على رسم  
 بل لا يدعيه اذ لا يتم الكلام بدونه وهو ان رسم المفعول كونه فاعلا يتم  
 الكلام بدونه وان يجوز تقديم اجزاء هذه الافعال الناقصة على افعالها  
 مثل كان قائما زيد لانه بتقديم المفعول على الفاعل وهو جائز في هذه  
 الافعال يجوز تقديم اجزاءها على انفسها مثل قائما كانا زيد وهو ان  
 تقديم اجزاءها على انفسها على ثلاثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو

او خارج من الضم المستكن فيه

ان انقطعت

هو

وهو جنداء من كان منته الى راج لانها افعال صريحة هذا على راي الجمهور  
 خلافا للراجح وقاينه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة جوف كوا  
 لها انما هي معز في غير ما حيث جاءت لتقريب الخبر للبت او على صفة موافقا  
 لما قاله المصنفون في تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول به  
 المنصوب على سائر الافعال بخلاف ما ضربت وقسم لا يجوز تقديم انفاقا  
 وهو ما في فعل وجد في اول لفظه فان هذه الافعال وهو خمسة افعال  
 وكلمة ما مائة من التقديم لانها اما نافية وهي في ما زال وما انقضت وما فتى  
 وما برح فلها اي لا النافية صدد الكلام كونه مفعلا للحلالم من النبت  
 ويختص الى النفي والمفترق قبل الميم ليعلم ان الكلام على النفي من النبت من  
 اول الامر واما مضارية وهي في مادام فلا يتقدم مفعوله عليها لان مفعول  
 المصدر لا يتقدم وقسم يختلف فيه وهو ليس ذهب الكوفون وكثير من  
 المختفين كقيد القاهر وابن البنادي وغيرهما من مشايير لغة النحوي  
 لعدم جواز تقديم عليه والتصحيح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين  
 نحو قايما ليس زيد لوقوعه في القرآن نحو الا يوم ياتيهم ليس مفعول فاعلهم العذاب  
 واذ انقدم مفعول بفتح يوم لانه مفعول مضروفا وهو خير ليس بتقديم  
 مفعول اولي وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفا  
 لا جاز المقربين بالتقديم والتأخير قالوا ان اصله ليس كعلم ولا اسم  
 يكن من الافعال المتصرف التي هي لها الماضى والمضارع وغيرهما ولم  
 يحذف الاربعة بناء على الماضى وكان اكثر ثبوتها على حالها لا يكون  
 مفعولا

حيث قالوا النكحة ثلثة اسم ومفعول واداة  
 والاداة على ضميره وماني ويوم الافعال  
 الناقصة لا

مطلب ليس



للافعال المستقرة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليست وهذا  
 لم تغلب المياه الفاعل مع حركتها وانفتاح حاقبها هذا يعني ان هذا محقق موقوف  
 على عدم تقديم سوي ان الظروف التي تليها الاضافة الى <sup>الجملة</sup> ~~الجملة~~  
 لو اضيفت الى جملة فعلية صدر بها حاضن يجوز فيها بالاتفاق الاعراب  
 والبناء فالاعراب لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لعدم  
 الجملة المضاف اليها بالبناء الذي لا اعراب له لا لفظا ولا محل فكانه لفظا  
 اليه ولو اضيفت الى اسمية نحو حين الحاج امير والى فعلية صدر بها  
 مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين تعيين الا  
 عراب فيها وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامر اذا  
 عرفت بهذا فنقول لا غم ان يوم معول للمضارع بل هو مبني على الفتح  
 من فروع المحل بالابتداء واغابني على الفتح لاضافة الى الجملة كقولهم  
 يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه منصوب فنقول ان  
 منصوب بفعل مقدّر لا يعرف وتقديره بلا زعم يوم ياتيهم الطراد  
 فهذه الجملة اعير جملة لان ال الى قوله لا تستظهر جملة معترضة بين اسم  
 ان وفروعها والجملة المعترضة هي الجملة التي توفى في انشاء الكلام او  
 بين كلامين متعلقين معنى لتكتسب كما اني بها ههنا لفائدة الادعاء و  
 ليس المراد بالخطام المستند المستداليه فقط بل ومع ما يتعلق بهما من  
 الفضلات والتوابع والمراد باتصال الخطامين معهما ان يكونان في  
 بيان الاول او تأكيد له او بدلا عنه او مذكورا عليه او نحو ذلك

المجاورة

ذلك قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف على قوله جملة معترضة او صفة  
 لها على تقدير زيادة الواو لتأكيد صدق الصفة بالموصوف واغلام يكن  
 للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب ما لم تقع مو  
 قوع الاسم المفعول لما من حقيقة فصدر الكتاب وهذه الجملة خبر واقعة موقع  
 المعنى فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة من الاول الى  
 قوله اردت ليس بشئ لان العامل في ما هو اردت و اردت مع معوله خبر ان  
 وهو اردت مع معوله وان اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة  
 لا محل لها اردت على ان هذا الغائب عن راو من جوف الاعراض بالآخر  
 من جملة واحدة واما على مذهب الجاهل وهو عدم جوارحه فلا <sup>والجمل</sup>  
 يجوز ان قوله اهل بالي <sup>الخبر</sup> خبر و لاضافة ال اهل اليه والجاء مع الجور  
 متعلق بقوله <sup>مودود</sup> ~~مودود~~ المحسوس وهو مودود معطوف بواو متعل  
 بالي اهل على قوله معطوف عليه ومودود الى اهل الخبر ثم اخر كلام السج  
 وهو في الاصل هدير الحمام ونحو وفي الاصطلاح الكلمة الاخيرة من الفقرة  
 باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى واما الفتوى في  
 فهم الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات وقيل السج غير مختص بالشرب  
 بجرى في النظم ايضا واغاسي السج كما لا بد من تقريره فاعلموا ان  
 كهدير الحمام وبه اي بقوله ثم اخر عاهية لاسر السج سقط ما قيل  
 ان حق الفرق المعقول انما هو ان يكون فصلة وحق الفرق المستقر  
 التقديم على ما يستحق تاخير ثم خبر عن حاله اعلا ما يكسر الزمن كونه

مكرر

طلبه

جملة المعترضة

مرشدة



عدة ونحتاج اليه في هذا المقام اللغوي وهو قوله انما هو الخرجا قوله هو  
 دودا اعني سقط هذا السؤال بقوله ان يقول القائل رعاية لام الجمع  
 فاما قيل ما اليب والتكسرة في تقديم له على كقولك قوله ولم يكن له كقوا  
 احد والحال ان طرف لغوي متعلق بقوله كقوا قلت قدم لفظه عليه  
 اعني كقوا لا يتام بانه اذا الية التكرية اعني سوقية لشيء كقوا  
 اي اهانته من الكفر وهو يكون الفاء ومنها النيطر عن ذات الله تعالى  
 لا يتبعها عن شيء مطلقا وهذا النيطر بالعين الجمع مستفاد من هذا التقري  
 فكان تقديم ايم تامل فقدم المص الى بيان سبب اداة التليظ لهذا الولد  
 فقال **الظفر** اي قرا وحفظ عن ظهر القلب كذا في الصحاح ذكرهما معا  
 لان كلا منهما قد يوجد بدون الآخر ولعل قوله ظهر مقم واعلم ان  
 لا ياتي على اليمين او من احدها فكل محمول بالمولد مختار الصريح لم الله  
 شعته اي جمع ما تفرق من امور وبابه رد والثاني جائزة وذكر اذا دخل  
 على الفعل المضارع هو ما يركب بعينه حين اذا قيل دخل على المامز نحو جئت  
 ما ضرب زيد اعني ضرب قال ابن مالك بعينه اذا بدل بعينه حين وقيل  
 هذا حين لانها مختصة بالماض وبالاضافة كما في قوله **سبحته** اي بالماضي  
 نوع تايمد للاول بعينه اذا اذ لم يدخل عليها نحو قوله **توبوا** اي حلفوا  
 ولما في قول المص لما استظهر من عطف حين لدخولها على المامز وهو اسم بيتي  
 هذا عارضا على كلام يسويه محتمل للاسمية والحرفية فانه قال لما  
 لوقوع امر او وقوع غيره واعا يكون مثل لو فبشر بها بل هو لو حرف فقال

كذا وقع السطر المتعلق بالاسم انما تقدم حفظ على قوله  
 كما في الصحاح والضوابط يكون قوله في ظاهر القلب متعلقا بغير  
 فلفظ انما هو في الحقيقة بالاسم لا في الظاهر والظاهر انما هو في  
 عطفها تيسيرا للفظ بالاسم لا في الظاهر والظاهر انما هو في  
 ما قيل انما ذكر بها معا لان كلا منهما قد يوجد بدون الآخر

فقال ابن خزيمة فانما حرف وتعمل كلام يسويه على انه للشرط في المامز كقوله  
 لا يقع بعدها الفعل المامز الا ان لو لا انتقاء الثاني لا انتقاء الاول وما  
 ثبوت الثاني لثبوت الاول وقال الفاضل التنفوا الخ ان ذلك المحل منه يوم  
 هم والوجه ان ما طرف بعينه اذا استعمل الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى  
 والاتحاد الصوري بين كونهما هما وبين كونهما سببا بانه كذا فانه  
 سبيها ان الاسمية ليجتمع اسماء على صورة الحرفية كذلك ما بين حال الاسمية ليجتمع  
 اسماء على صورة الحرفية واستظهر فعل ماض فاعلم مستتر فيه عايد الى الولد  
 ومحل الجدة الفعلية لم تكونا مضافا اليها الما والجدة التي اضيفت اليها  
 لما قوله لما دخل الرفع عايدان فاعلم مقام فاعلم اضيفت لا بد ان يكون فعلية  
 ماضوية اما لفظا كما في **استظهر** او معنى نحو طام تنفرا في اعرضت عنك  
 وانما وجب كونه تلك الجدة فعلية لما فيها اي استقرى لما معنى الجازاة اع  
 الشرطية يقال في عرفهم للاسماء الشرطية كلم الجازاة عايدان انما هي الجملات  
 دالة على كون الجدة الثانية جزءا للجزء الاولى وسببه لهما والعامل الشا  
 صب فيها اي في ما انت ضميرها عايدان او في الكلمة اردت اعاددت تليظ  
 وقت استظهاره والحاصل ان العامل فيها جوابها كما في او كما في مشتركة في  
 كون العامل فيها اجوبتها دون استظهار لانه مضاف اليه اجزؤه لهما  
 والمضاف اليه لا يعمل في المضاف والالزم كون الشيء عاملا في نفسه يعني  
 ان عمل المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اي المضاف اليه عاملا في نفسه  
 وذلك لان المضاف يعمل في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في المضاف

ولا يلحقه ان لا يشترط

استعمل

يستعمل



لزم على المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل في العامل في الشيء عامل في  
 ذلك الشيء عندهم وهو غير جازم **مختصر** منصوب على انه مفعول مستظهر  
 هو مضاف الى **الافعال** مضافه المسمى الى اسم نحو سعيد كوز بهم انما  
 الفاعلية لعب الشخص وسيد اسم وايضاً الى التثنية بتاويل ان يواد  
 بالمضاف المسمى والتداول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه قال جاءني  
 معنى لفظ كوز فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه واذا اضيف الاسم الى  
 اللقب دون العكس كقولنا اللقب اوضح وشهر فكذا هو ان يريد من المختصر  
 معنى لفظ الاقناع اعني ذات الكتاب اي المختصر المذكور في الاقناع اي  
 معنى لفظ الاقناع **وكشف** اذ ازال عنه اي عن المختصر الواو وكشف  
 للفظ وكشف فعل ماض فاعله مستتر في عايد الى الوليد وحمل الجدة خبر كونا  
 معطوفة على جملة استظهر التي هي مجرورة تكونها مضافا اليها **محفظ**  
 الماء للاستعانة اي كشيء عند الاستعانة حفظه وقد عبر بعضهم عن هذا الماء بالاء  
 السببية لان الافعال المنسوبة اليها لا يجوز استعانة فيها و  
 يجوز استعانة في الماء الذي هو الماء المذكور حرف جر وحفظ مجرور بها  
 اي حرف الجر والخارج مع الجرور متعلق بكشف والضمير في محفظ مجرور بالحال  
 تكونه مضافا اليه **محفظ** وهو الضمير المذكور يجوز ان يكون عايد الى  
 الولد فيكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره  
**محفظ** الولد المختصر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عايد الى المختصر  
 فيكون من قبل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره **محفظ**

فيه

**محفظ** المختصر الولد بالرفع **فقط** منصوبة لانه مفعول كاشف ومضافة  
 الى **القناع** وهو ما نظم فيهم التام من التغطية وهي التغطية اي ما شتر  
 المرأة ربهان وتغشيت وفضله بنية التي ذلت الى وجهها هذا ولعلم  
 ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له او جاز ان استعمل في  
 غير علاقته بينهما والجازا ما جاز من ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة  
 واستعارة ان كانت هي المشابهة اي ان قصد اطلاق اللفظ على اللفظ الجازي  
 بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقة فاستعارة والا فجاز من ان ذلك التشبيه  
 في نفسه نفس الشكل فلا يخرج من ان كانه سوي التشبيه ويدل على ذلك  
 التشبيه المضمرة بان يثبت التشبيه من شخص به فيسمى ذلك التشبيه المضمرة  
 بالتحليل والاشبات المذكور استعارة تخيلية وما قصد للصحاتين الا  
 استعارة بين اشارت الى بيان الاولى بقوله وفيه اي في كلام المصنف استعارة  
 بالكنية لان المصنف شبه المختصر بالمرأة المحبوبة في القبولية وميلان تخيل  
 مصدر حال جيل النفس اليها واسارة الى بيان الثانية بقوله واثبت  
 المصنف لاي كلامه استعارة تخيلية ايضا لانه اثبت له اي المختصر  
 ما يلزمها اي المرأة المحبوبة من القناع ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله  
 وهذا التشبيه المضمرة في النفس يسمى استعارة مكنية اما التسمية بها  
 مكنية لانه لم يخرج بها عما دل عليه ذكر خواصه ولو ازمه واما التسمية  
 بالاستعارة فخرجت تسمية حاله عن التسمية كذا في شرح المتأخرين والاشبات  
 المذكورة في استعارة تخيلية لانه قد استعمل التشبيه في ذلك الامر الذي هو خواص

بالكنية



علمه بالتحليل

المشبه به ليحل له من جنس المشبه به هذا على رأي الخطيب فيكون كل  
من لفظي المختص والافتاح حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس  
في الكلام مجاز لغوي واذا المجاز هو اغبات شي في شيء ليس هو له وهذا امر  
غير فاكستارة بالكتابة ولا استارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان  
للمعلم وهما التشبيه والاشبات المذكوران وهي قريبة للمعنى فهما اي الا  
ستارة التخييلية في الكلام والتخييلية متلازمان وجودا فاعلم بوجود  
القريبة لم يتحقق وجود التخييلية في الكلام ولا يتأتى هذه القربة اي فاعلم  
خواص المشبه الى المشبه الا على سبيل الاستارة التخييلية اي لا بعد التشبه  
المفرد في النفس وفي لفظ استارة بتعبية لا يخفى عليك ان لو قدم هذا على  
المعنى والتخييلية لكان انساب لان معناه ان الصواب بتسليط الصواب في صعب  
وخلاف الاول وقال اي وهل به مراده وصرح الجرحل عن نفسه فليس الزا  
الصواب اول التخييل الفظة فاصبر لها اسمي اعني الكيف ثم استقيم  
كشفي بعينه اذ ان الاستارة الجارية بين الافعال اغايب بتعبية حصولها  
لا بالذات لان الاستارة فيها لا يفتن من التشبيه والتشبيه يعتمد توبيا المشبه  
به موصوفا في الاضغ موصوفا لعدم استقلال خبره واما فاعال والفتا  
والخروف لا تقع مشبه به فلا يتصور جريان الاستارة منها الا بشعارة  
انهم قالوا الاستارة باعتبار اللفظ المستعار اي لفظ المشبه به فحينئذ ان  
الامان ذلك اللفظ اسم جنس فالاستارة اصلية كالمسند اذ المستر للرجل  
الشجاع وقيل اذ المستر للفرس الشديد والاستارة بتعبية كالمسند

الح التخييلية

بالفعل وما يشق منه والحروف فيقع الاستارة اولاً في المصادر وتعلق  
معاني الحروف ثم يترى في الافعال وما يشق منها والحروف في المصادر  
تقدّر ان معانيها تشبهت بها معان اخرى واسمعت للمعاني المشبهة  
اسماء المعاني المشبهة بها اشتقت منها الافعال والصفات وكذا في متعلقات  
معاني الحروف تقدّر انما تشبهت بها معان اخرى واسمعت لتلك المعاني  
الاخرى اسماء المتعلقات ثم تسر التشبيه والاستارة في الحروف  
خلاصة القرب الشديد بالقتل ولا فيستعار له اسم القتل ثم يشق  
منه قتل بعينه ضرب ضرباً شديداً وقس عليه غيره واحاط الاحاطة ادراك  
الشيء والجهل به تمامه وكما دواعيه كاعراب كشوف في فرق **مفردات**  
الجاء مع الجور متعلق باحاطة اي احاط مساند واجابة كما لا يها هذا على  
تقدير كون الباء الزائدة ويجوز ان يحمل على الزيادة ويكون تقديره واحاط  
الولا الاعتراف مختص الاقناع جميع ما فيه من المفردات والضمير البارز  
بحرور كونه مضافا اليه للمفردات عائد الى المختص **حفظاً** منصوب على الجزم  
وهو فاعل في المعنى لان المعز احاط حفظه والتميز عن النسبة اما غير الفا عل  
كذلك كقوله المهن حفظا وكقوله تع وانتعل الراس ثيابا **الشيء**  
او شيئا لاشي او بعينه المفعول كقوله تعاقبوا نارا الارض اي شققناها  
حيونا اي شققنا حيونا الارض هذا خبر عما قيل من ان الجرحل في النسبة  
لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا به مريحا كما في الآية او غير  
مريح كقولك اعتلاء القاذوا بقاء اي بالما والمشيور انه يجب ان يكون

في نسبة الفعل







في مثل هذا العمل عايد ووافي قدر المصروف عليه في كل مقام ما ينبغي كان في  
 هذا لا بد ان يورد وان يكون من احدى الجمل الاربع الاحادية وهذه الوجوه  
 هو الذي كان يدور في خلدي ولعل هذا هو الاوجه في زيادة تأكيد وجها  
 للمنة كالاختي والعمد او اوجب في الجمل التي وقعت صلة او صلة  
 كونها جارية لانها غايية بالصفة او الصلة في الظاهر الموصوف  
 او الموصول المبرهن عما كان الخاطب يقر به قبل الموصوف او الموصول من  
 ايقظ فيها عضون الصلة او الصلة فلا يكون فلا يجوز اذا الا ان يكون  
 الصلة او الصلة جملتين متضمنين للحكم المعلوم الذي اطلب حصوله قبل ذلك  
 تلك الجمل وهذه هي الجمل الجارية لان غير الجارية اما ان كانت غير طليقة نحو  
 بعث وطلقت واثبت حرره ونحوها او طليقة كالامر والنهي ولا يشرع باسم  
 والتميم والعرفن ولا يوق الخاطب حصوله نحو قولها لا بعد ذكرها فلا يصح وقوع  
 عما صفة ولا صلة فان قلت لا نعم ذلك فان الجمل الاستفهامية في قوله جاء وا  
 فقلت قد قيل رايك الذي فقط وقتت صلة لاذق قلت هذا متناول بمقولا  
 في ذلك فالجمل الاستفهامية مقولة لقول محذوف في هو الصلة والحقيقة  
 وفسر المحل الادب بقوله اي التسمية نحو الذي موصول ابوه مبتدا مطلق خبره  
 والبنداء مع خبره جمل اسمية لا محل له من الاعراب وقعت صلة للموصول مع  
 صلة في محل الرفع عما انبتاء وزيد خبر ذلك مبتدا الموصول والفعلية  
 المبرحة نحو الذي انطلق ابوه عمرو والمقدرة نحو الخاطب زيد عمر والمقرب  
 ابوه عمرو فان اصلها القريب بالفتحة والهرب بفتح الصاد فقام في قول

دخول اللام الاسمية الشارحة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى صورة  
 الفعل فصيلا الفعل المعلوم في صورة اسم الفاعل والفعل المحمول في صورة  
 اسم المفعول لتقاربهما في المعنى والظرفية نحو الذي موصول في الدار ظرف  
 مع فاعله المستتر فيه المتقل من عاصم جمل ظرفية صلة وهو مع في محل  
 الرفع مبتداء وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي ان قلتم بكم بغير  
 وقوله **فيم** في المختصر صلة ولما كان مقنة ان يقال كيف يصح جعل  
 فيه صلة والصلة لا تكون الا جملة اشارة الى جوابه بقوله والضمير المتكلم  
 في في المتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل  
 الظرف فائد الى ما فهو اي في مع فاعله جملة ظرفية فصح وقوع صلة  
 والضمير البارز في في مجرور المحل في راجع الى المختصر الموصول مع صلة  
 منصوب المحل عما ان مفعول اتقن والتحقيق ان المنصوب المحل هو  
 الموصول فقط كمن الخاة لما رواه انه لا يصح قما يجب الاستعمال الا  
 بهذه حكموا بان المنصوب المحل او مرفوع او مجرور هو مجموع الموصول  
 والصلة ولما كان في قوله ما في من الابراهيم يتي ذلك الابراهيم بقوله  
**من النحر** والجاء مع المجرور ظرف مستقر منصوب المحل عما ان حال او في  
 اي الحال انت الضمير بتاويل الصلة اما بتاويلية الفاعل عند صدور  
 الفعل عن نحو جاءني زيد بكما اولى بيان هيئة المفعول به عند وقوع  
 الفعل عليه نحو رايته زيد امشيا اولى بيان هيئتهما معا نحو ضربت  
 زيدا وكذا في اول افعال الخلق لا يمنع الجمع فيدخل تحت الاقام

خالد  
 صلة

انقلبه  
 احدها كونه الجاز لسياغية الفاعل  
 والثانية هيئة المفعول والثالثة هيئتهما

في معنى كونه كذا خالفا لغيره



الثالثة واما العلة في قولك انتك والجيشي قادم فهو حال وبيان للآزم  
 الفاعل اعني زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل واما قيدنا الفاعل  
 بقولنا عند صدور الفعل عن الفعل عند وقوع الفعل عليه بمقتضى  
 الحال عن الصفه لان الصفه هي الذات لا باعتبار كونها فاعلا  
 ومفعولا فاذا قلت جاءني زيد الطريف فهو مبتدئ للذات وان لم  
 يوجد بهذه الصفه حاله نسبت الفعل اليه بخلاف قولك جاءني زيد طريفا  
 فانه يشترط ان يوجد بهذه الصفه حاله مسند الفعل اليه واما تعييدنا  
 المفعول بقولنا به فبناء على ان الشهور وهو المختار عند المحققين  
 هو ان الحال لا يقع على المفعول بل يكون فاعلا بالنسبة اليه نحو  
 جئت انا وزيد انا كين على ان زيد فاعل في المعنى لا على المفعول  
 معه لفظا وان فهم من كلام بعض شارحي التلخيص ان يقع الحال من  
 المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على ما اول  
 وقع ضرب شديدا فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وهذا  
 ان يكون الحال اما لبيان الفاعل او المفعول اكثر لانه قد يقع الحال  
 عن البدء او الخبر والمضاف اليه كونه قسلا لا يكون ويوجد الالف كلام  
 المصنفين دون كلام البلاغ فان قيل كيف وقع ضمير في قوله  
 واتبع ملت ابراهيم خيما حاله من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا لان  
 المضاف اليه في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله تعالى  
 اهدكم ان ياكل ثم اخيه جتا لما كان في معنى الجمع جاز ان يقع مبتدئا  
 ح

مبتدئة

حالا من ومن ينادي ببعضهم الى ان كل حال وقع عن غير الفاعل  
 والمفعول به فهو ما قول باحد هما وهو الحال يعني من نحو انا اليها  
 يعني الفاعل ان جعلنا حاله من الفاعل المستكن في فيه لانه فاعل الظرف  
 لانه والعامل في الظرف او لبيان هيئته المفعول ان جعلنا حاله  
 من الموصول لانه مفعول اتقن والعامل في ح هو اتقن لان  
 العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ومن في من نحو بيان ومن  
 ابائية مع دخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة موصولة  
 قبلها مع فاعله المستكن في جملة ظرفية صلتة اي ان كان الذي وجد  
 قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها  
 معرفة كما في قوله حافيه من النخوة فاذ اي قوله من النخوة حال للكون  
 ما قبلها اعني حافيه معرفة لان الموصول مع صلة معرفة وقوله تعالى  
 جنبوا الرجس عن القدر من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس  
 كونه معرفة واعلم ان تخصيص الذكر عن ابائية كونه كلام فيهم  
 لا يقتضي نفي ذلك الحكم المذكور عن باقي الحروف فانه قد قالوا  
 بالجار والمجرور ان وقع بعد النكرة فصفة لها نحو رايت طائرا عا  
 وبعد المعرفة المحضة في ال عينا نحو قوله تعالى فخرج عا قوما في زينة  
 اي مرتبناج ووقع بعد ضمير خرج وبعد غير المحض منها فاحتمل  
 له اما النكرة الغير المحضة فيكون في اخصائه فان النكرة  
 المحضة بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير نحو عجبت  
 الحرف

وهو ما ما فيه

مطلب من البيان



الزهر في الكلام فان المعرفة بلام الجنس معرفة خاصة بل هو كالنكرة  
 في المعنى ثم قال بعض المتأخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والغد وغير  
 ذلك من الظرف المنصرف مثل الجار والمجرور يعني في تلك الاحكام المذكورة  
 فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول صلة معرفة وكل منهما  
 نكرة وانهما النكرة للنكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من  
 الاجتماع والافهام هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض  
 المنطقيين ان افهام التلميذ الى التلميذ قد يفيد الجزئية الاضافية  
 نحو الحيوان الناطق فان افهام الناطق الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة  
 الى الحيوان للناطق وقيل هذا السؤال مع جواب ما اخذ من كلام الرضي فانه  
 اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصولات وتخصها ثم اجاب بان  
 قال لا تم تميز الجمل فاذا التعريف والتبكي من عوارض الذات والجملة ليست  
 ذاتا ولو سلم تميزها فالخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة  
 كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل فخصصت بال  
 اجتماع مع طويل وقول او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة عند  
 مخاطب كما عرفت في وجوب كون الصلة جملة خبرية في جملتها  
 وتخصيصها بالمبهم الذي هو الموصول اشارة الى جواب آخر تحقيق حقيقة  
 انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم الخاطب عند قول اللفظ سواء  
 كانت تلك الاشارة بوجه اللفظ كما في العلم او بغيره مثل الاشارة الى  
 الاشارة والنسبة المعلوم في الموصولات فاذا قلت لقيت من ضربته و

من ضربته وجعلت من موصولة قد اشترت الى علم الخاطب بمعنى لا يجوز  
 لفظ بل بغيره ويبدو هو مضمون صلة وهو النسبة المعلوم عند الخاطب  
 واذا جعلت موصولة لم تشر الى علم الخاطب بمعنى بل الى متعين  
 فذاته بلا ملاحظة تعينه والفرق بين مصاحبة التعيين وملاحظة جملته  
 واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات فظهر ان اعتراض الرضي لا  
 يتوجه اصلا فلم يجز الى ما كتبه في جوابه ولهذا قلنا اشارة الى الجواب  
 تحقيق واعلم ان قول النحاة ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال  
 انما هو عام في اكثرهم ولا ينقض بقوله نعم ان هذه اشكلمه وا  
 فانه حال والعامل فيها اسم الشارة اعني هذه بنا ويل اليه او اشير  
 وانكم ذو الحال والعامل فيها ان يكون خبرا له وهو عامل في خبره علم  
 المذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التفسير بل يدعي ان النقص  
 بهذه الاية الكريمة باق على قول بان العامل في الحال هو العامل في ذيها سواء  
 كان قائم عليهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا ابناء  
 على الاكثر الاغلب ولا ينقض بقوله نعم **اللفظ** **ومع** **بها** منصوبا  
 على التمييز بينا بين مصدر يميز بالتشديد بمعنى التمييز بلسانها وعي  
 ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم من غير مراده من قوله اتقن الى تمييز عن  
 ذات مقدرة في النسبة المتكلمة في جملة اتقن لان الاتقان قد يكون  
 من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جهتهما معا فلي قال  
 لفظا ومعنى علم ان اتقن الى الوله اياه الى المختص من جهة اللفظ والمعنى



معارف وغيره عن الجمل لا عن المفرد فان قيل ما يرفع الابهام المستقر عن  
 ذات اي ما يعين بعض المحتملات التي نشأت وحصلت باعتماد اصل  
 الترخيص الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن بديهة الذات وهو عاقل  
 يتميز عن المفرد وتبين عن الجمل لان رفع الابهام عن ذات مذكورة فهو  
 يتميز عن المفرد اذ لا يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة وان  
 رفع عن ذات مقدرة فهو غير عن الجمل اذ لا يكون ذلك الا عن نسبت  
 في جمل او في شبرها او في اضافته نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب اباويا  
 لزيد فادسا واجبة طيب زيدا بافصول المص لفظا ومعنى من هذا القسم  
 الثاني لان رفع الابهام الكتابي في مضمون الجمل اعني وقوع الاتقان  
 على مفعول واحد يعبر عنه المفعول لان معناه اتقن لفظ ومعناه اي اتقن  
 مع ما فيه ولفظ فهو اي احكام هذا اما بعرفه مع غلله وضبط قواعده  
 مع جزئية او بعرفه بانتقاء الشك عن <sup>العلم</sup> فعل وفاعل وهو غير  
 الحكم اعني البناء المفهوم ان مصدرية **اللفظ** فعل مضارع منصوب  
 بان فاعله مستتر فيه وهو ان والضمير البارز المفعول منصوب المحل بانه مفعول  
 اللفظ وهو اي الضمير البارز عائد الى الولد ومحل الجمل الفعلية اعني اللفظ  
 مع ما عمل فيه منصوب المحل على انهما مفعول احدثت واددت مع ما عمل  
 فيه اي مع الذي عمل احدثت فيه وهو اي قوله مع ما حال من الضمير  
 المستكن في قوله مرفوع المحل على الخبر ان اي فان الولد الاعز مراد به  
 تليظ او مراد باللفظ وقت استظهاره واقفا فسر بهذا البيات

ظ  
وان

البيان لان اصل الخبر الافراد دون الجمل بهما في محل المفرد وما قيل ان اي  
 مراد من تليظ لا يجوز ان يكون مفسر القول احدثت ان المظ لعدم  
 التلخيص ينه ما جئت ان احدث يدل بصراحة على المراد لا في غير ذلك  
 والجواز تفسير الشيء باللازم ومعنى المظ اذا يدق واطم فان التليظ  
 تعييل من لفظ يظ بالضم لفظا اذا تتبع بلسانه بقية العظام  
 في العلم او اخرج لسانه <sup>بغير</sup> شغفه وقيل يظن به عن لازم اعني الما  
 مل والادق فكذا التليظ الحلق بهما واريد به لازم اعني الاطعام  
 والاداقة فهو من الكناية المطلوب بها الصفة ومع كون كناية  
 يكون استعارة تخيلية قريبة للمكنية ولا تنافي بينهما لان الكناية  
 لفظ مستعمل في معناه الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي في الحقيقة  
 اثبات ما لا يملك المشبه به الذي هو امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه  
 الحقيقي كما مر تفصيلا وقيل معناه لا يعطى يقال المظ فلان من حقه  
 اعني اعطاه بعض حقه وفيه استعارة بالكناية لان المص شبيه في نفسه  
 كلام الامام بالمطعمونات اللذيذة المرغوبة اثبت له ما يلزم <sup>شعر</sup>  
 المطعمونات عادة من الاداقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة  
 تخيلية كما مر ومعناه الحقيقي اي الفرض الاصل من اراد التليظ بعينه  
 الاداقة والاطعام البرية والتعلم فالعزم المحقق الارادة من  
 قوله احدثت ان المظ هو الذي احدثت ان اعلمه من كلام على بحر وعن متعلق  
 باللفظ اعلم ان الظاهر ان من في قوله من كلام التبعيض فكأنه

على المراد

منه

اطلق



المطعم  
 انما له ان الصفة والمذاق قطرة من بحر كلام الامام فعلى هذا يكون قوله  
 من كلام صفة لفظي محذوف اي لفظ شي من كلام الامام ويحتمل ان يكون  
 من زيادة على قول يجوز زيادة من الاثبات **الامام** هو اسم لمن يؤتم به  
 كما كنياب اسم يقع على المكتوب والآله اسم يقع على المعبود فيرسل  
 بصفت بل استواء للصفة يدل على انها توصف ولا توصف بها مثلاً يقال  
 له واحد ولا يقال شيء له وهو اي الامام **بحر** مضاف اليه لكلام **الحق**  
 بحر وعنا صفة الامام **والبحر** بحر معطوف على الحق ومعنى البحر كسر  
 لثاء الموحدة وفجرها كسر الفصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بالكر  
 وقال الاصمعي لا ادري انه بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة والذوق في الفصح  
 وكذا يرويه الحديثون كلهم بالفتح العالم المتيقن وقيل هو مقول من البحر  
 قلب مكان حيث اخر الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء لان العالم  
 بجميع العلم ان البحر جمع الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحياة اما الماء  
 فظاهر وقد قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي واما العلم فيقول  
 ٤٠ من صار بالعلم حيا لم يمت بهذه المناسبة ان كلامنا البحر والعلم جمع لما  
 هو سبب الحياة يطلق البحر المقلوب من البحر على العالم المتيقن فينبطق  
 البحر على العالم بهذه المناسبة او لا على سبيل الاستعارة ثم يطلق البحر المقلوب  
 عنه عليه ايضا بهذه المناسبة **البحر** مضاف الى البحر من دق فلان الشيء  
 اذا علم غا وجه اليقين والاطلع فيه على سر خفي ويلازم قوله التحقيق  
 اثبات المسائل بدلائلها والتدقيق اثباتها فلا يلزم تحقيق المقدمات

المناسبة

باب في

المقدمات للاخذوة فيها **باب** بحر وورد بدل من الامام بدل الكل من الكل يكون  
 بها في بحر وركونه مضافا اليه لاي واطلاق لاي كالعلم لركن العلم والى  
 بكسرية الامام وياي اي الكنية من اقسام العلم بفتحين لان العلم ما جعل  
 علامة بغير اللغة لا بغير الاصطلاح ثم ان يصدر باب وام وابن ونبت  
 او لا يصدر شيء من ذلك فالاول كنية كالي بكر والآخر وام مكنون اسم  
 لواحدة من زوجات النبي عليه السلام والثالث وهو العلم الغير المصدر بيب  
 او غيره اما ان يقصد به الذم او المدح او لا فالاول اللقب بفتحين والثالث  
 العلم اي العلم الاصطلاحي والاي لازم كون الشيء قسما من نفسه هذا ان قد بين  
 كلام وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل المقسم العلم بالعلم اللغوي لا بالعلم  
 التفوي الاصطلاحي وهم قد صرحوا بخلافه والثاني انه جعل قسم الكنية  
 واللقب هو العلم وقد جعلوا قسمها الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية  
 علم مكنون بيب وام وابن ونبت واللقب علم بشعر عدج او ذم مقصود  
 منه قطعا وما عداها من الاعلام سمي اسما وهكذا قرره الشريفي رحمه الله  
 في شرح المنهاج وذكر في الفصل ان العلم لا يخرج من ان يكون اسما كزيد او كنية  
 كالي بكر او لفظا كبطخ وعل الشارح اذا قال والثالث العلم بشاره الى ان ما  
 عداها من الاعلام سمي علميا في اصطلاحهم كما سمي اسما في لغة العامة جعل  
 المقسم العلم بالعلم اللغوي لا بالعلم الاصطلاحي حذر عن توهم تقسيم الشيء  
 الى قسمين والى غيره **عبد** عطف بيان لاي بقرين سقطت الهمزة من  
 ابن لوقوعه بين العلمين وذلك في السقوط لوقوع المذکور لكثرة الاسماء

لان العلم في الاصطلاح ما يرد على شيء معين  
 ولا يتناول غيره بوضوح واخذ سبب كون



لأنه  
لا يتصور

وحدث الاقتراح وتوضيح ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضاف الى علم  
آخر في حذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد وقع وسط العلم والوسط  
ليس من مضاف التنوين نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا حذف الفاي خطأ  
اما اذ لم يكن صفة له بل خبر عنه فلا يحذف شي منها كقولهم وقالت اليهود  
عن ابن الله يتنوين عزيز واثبات المالف خطأ في ابن وكذلك لا يحذف ان  
اضيف ابن الى غير العلم او وقع صفة لغيره نحو هذا زيد بن ابي وهزارجل  
ابن زيد لا وقع بن علي بن ابي ابيها يقال ثبوت التنوين في اللفظ  
وثبوت المالف في الخط متلازمان فكذلك حذفهما وهو اي ابن مجرور كقولهم  
صفة عبد القاهر وهو اي ابن مضاف الى **عبد** وهو اي عبد مضاف الى **الوجه**  
**البرجاني** صفة شبيهة اي متصلة ببيانها النسبة للامام لا لعبد الرحمن  
مع كونه اقرب اليه من الامام لان المراد معرفة اي معرفة الامام باذنه جاني  
دون بغدادى وغيره لا معرفة اياه فوصف الامام بالبرجاني ليعرف انه  
برجاني دون غيره **س** فعل ماضى فاعله **الله** مفعوله **شرا** التثنية  
بالقهر التراب الشرى وبلا كثرة المال اي قهره ومنزله منصوب تقديره  
الخير مجرور لعل كونه مضافا اليه شرى عايد دفعه على انه خبر بعد خبر قوله  
والخير الى الامام وسقى قد يتعدى الى مفعولين كقولهم سقى وسقىهم  
**شرا** باطوره و**جعل** فعل ماضى من الجعل بمعنى التصيير وهو ان الثبات  
القلوب اي من ملحقاتها وعما يجرد مجراها في الدخول على البدل او  
لجريت عدى جعل الى المفعولين المتبع الاقتصاد على ادها ولو زاد

مجرور

لو زاد الوصول وقال انى يتعدى ليكون الجملة صفة افعال القلوب او حذف  
قوله التبع الاقتصار على ادها لا يدفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار  
عليه من خصائص افعال القلوب لا يوجد في ملحقاتها التي تجرى مجراها في  
مجرور الدخول على البدل او الجبر في خصائصها كما مر جبرام وفاعله  
مستتر فيه عايد الى الله **لأنه** اي في اللغة البستان ومنه الجسات **شرا**  
اي مكانة من ثوى بالمكان اقام به مفعوله الثاني والماء فيه كالماء في قوله  
ويشأن العملان اغنى سقى وجعل خبر ان لفظا وانظروا ان معنى فان لم زاد  
من سقى وجعل انشاء الشقى والجعل المذكورين لا الاختيار بانه سقى وجعل  
في الماضي فها هما في معنى الامر لانها دعاء وهو فعل الدعاء في قوله الامر  
فان معنى فو كره غير الله كد ليعرف الله كد سقى وجعل بهما بمعنى يسقى و  
يجعل واعما جرحه بلفظ الماضي ثانيا لان الشقى والجعل المذكورين  
قد وقعوا وهو خبر عنهما بالمضى او تارة بانه رأى اداة الدلالة جيفة  
الامر مستغنيا عن لا يبق لقانون الادب على ان حروف اقل من حروف  
الامر كما لا يخفى وانما عطف اي لم يعطوا ما في قوة الامر على الاجابة حيث  
عطف الابا عبا والصورة مثل قول الشاعر اخوك اخوكا شرة و  
فكرك فحيا لاله فكيف انشا حيث جيتك حال كونه ومعنى الامر على الجدة  
الاجابة السابقة باعتبار الصورة اي باعتبار انهما خبرا بصورة  
ولا محل لهذه الجملة الداعية من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد  
وهو اي عدم وقوعها موقع المفرد ظاهر فاعلم ان الاعراب على ثلثة اصناف

مفعول الاول

محل الدعاء في قوله الامر

عطف

فان



لفظي وتقدرى وحيل فاللفظي في خمسة مواضع الاول فيما اخره صحيح  
 ولو قال في الصحيح سنان او ضيف لان هذا يوم بظاها ان الكلمة ليست  
 بصحيحة بل الصحيح اخره وليس كذلك فان الصحيح عند النحاة حاله ان  
 اخره حرف جلة سواء كانت في غير اخره نحو زيد او لا اخره احد وان لم يكن  
 في حكم الصحيح كما لا يخفى من غير زيد وعرف في مثل جلة زيد ورايت  
 زيد او مررت بزيد وكذا غيره او في حكم الصحيح وهو ما في اخرها او او  
 ساكن ما قبلها مخوطة ودلوقاها في حكم الصحيح في عمل الحركات  
 الثلاث مثله من هذا في ودلوقاها وكسرى ورايت ظيبا وكسرى و  
 مررت بظبي وكسرى وكذا هذا لو وسفر ورايت دلو او سفر ورايت  
 بدلو وسفر والثاني من تلك المواضع الخمسة في الاسماء الستة المضافة الى  
 غير ما في الكلام قديمه اذ لو اضيف الى ياء لم يكن له اعراب لفظي كما عرفت  
 فالقصور به في القيد نظر الى السوق الاحتراز عن المضاف الى ياء الكلام لا غير  
 ومن غير مضاف لان اعرابه لفظي ايضا نحو اب تمام لكن ما اذ يجر في المضاف  
 منها في موضع الاول اخره في الثالث عشر عنهما كما يدل عليه قوله الذي  
 قصد الى انقباض الكلام والقرب من الافهام نحو ابوه واخوه ونحوها  
 ونحوه وفوه وذو مال والثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية  
 مثل جاءني الزيدان ورايت الزيدتين ومررت بالزيدين وينبغي ان  
 يحل التثنية هنا على ما هو اعلم من ان يكون تثنية صورة او جمع  
 ليدخل فيه لفظ الاثنين والثني الممثل نحو الجنتين على البلي وما بعده

او ان يكون في التثنية إشارة الى ان ذلك يعود الى ما قبله  
 سواء كان ما قبله اعرابا او حرفا او في تلك المواضع الستة

المستقام

تقديره اسعدك الله سعيدك

وما علم التكرار نحو كرتين اي كرتة بعد اخرى ومنه ليكر وسعدت فانت  
 اعرابها مثل اعراب الشئ الوضي والرابع من تلك المواضع الخمسة في الجمع  
 الصحيح وهو ما لم يتغير بناء واحدة كزيدون واختار به عن الجمع الكثير  
 وهو ما يتغير بناء واحدة فان اعرابه بالحركة وهو مندرج في الموضع الاول  
 ولا شئ مما ذكره من وجه الاختلاف او لو جمع ذوى جمع ذو وقد يقال  
 الجمع ذو غير لفظ بالواو والنون حذف فونه للزوم الاضافة وهذا  
 مثل لفظه الساء فان اجمع امرأة من غير لفظها وذلك غير خبيرين في كلامهم  
 وعشرون واخوانه من اثنين الى تسعين نحو جاءني الزيدون والحواو لو قال  
 وعشرون ورايت الزيدتين واولى حال وعشرين ومررت بالزيدين واول  
 الى حال وعشرين ومررت بالزيدين واولى حال وعشرين ولفا كتبت الواو  
 بعد اللام في النصب والجر في اولها لا يلتصق بالحرف جزواغا كشبهه  
 والرفع على غيرها ويلحق بالجمع الصحيح اوله وعشرون واخوانه وليست  
 بجمع لانه لم يأت الى وعشرين وثلاث وغيره مفردا جمع بالحرف الواو بل  
 لما كان ضمير الجمع الثلاثة لفظا ومعنى بحيث به وجعل اعرابه على اعرابه  
 ولا كذا تفرق بذكرها ولم يكن بالجمع والحاس من تلك المواضع الخمسة  
 في كلامه مضاف الى ضمير نحو سلا وكلاهما وكلاهما واختار به عن مضافا  
 الى مظهر فان اعرابه في تقديره نحو كلا الرجلين في الاحوال الثلاث قيل  
 الشر في اختصاص الاعراب بالحروف بحال الاضافة الى المظهر انه لما كان كلا  
 عند مفرد اللفظ شئ المعنى واقصر ذلك ان يكون اعرابه بالحركات نظرا  
 الى كونه اللفظ مفردا وكونه كلاما

كجاء

مثل نادره ككلام



الحفظ والحروف نظر الى معناه فاذا اضيف الى الفرع اعني المخرج الذي هو  
 فرع المظهر كونه كناية عن روعي جانب المعنى الذي هو فرع الغلط فاعربت  
 بالحرف في الذي هو فرع الاعراب بالحركات كما اذا اضيف الى المظهر الذي هو  
 الاصل روعي جانب المظهر الذي هو الاصل واعراب بالحركات التي هي الاصل  
 حال السب والجر بالياء وحال الرفع بالالف فان قلت فلم لم يشر  
 بحال الرفع قلنا لما كان هذا ظاهرا من لفظ لم يشر الى حاله الذي  
 يتغير فيه الفاعل السب والجر من رايته كغيرها ومرت بكليهما هذا  
 ولا يخفى عليك له الاحكام التي جعل كلا قسمي استقلاله وحكم التنبيه  
 كلفظ الاثنين ولو ادرجه في الثالث وقال الثالث في التنبيه واما  
 بالحرف عما ذكر في الجمع فالحال الكلام متظنا وضبطا فان اعراب ياءه  
 الاسماء التنبيهية لا يها بالحروف ويوظ ولغظي بالرفع عطف على قوله  
 بالحرف لان مرفوع الاعراب فيها يلفظ بغيرها بالحروف الذي هي  
 الاعراب عما راي اول الحروف التي هي دلائل الاعراب عما راي آخرها من  
 والتقدير اي الاعراب التقدير في سبع مواضع الاول في الاسماء  
 المنصورة وفي الاسماء العربية التي في اخرها الف مقصورة او غير مقصورة  
 او عنوع عن مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله حور مقصودات  
 في الخيام ويقولون المرفوع يندفع النقص بذكره ومعنى ظرافة لكونها  
 مبنيين نعم لوسي بها في السبعين واعرابها كذلك سواء كانت تلك  
 الالف للثانيات مثل جلي او متعلقة عن الواو والياء وسواء كان

مظهر اعراب التقديرية  
 اي من الاسماء الست

مثلها في قوله لا ينفذ

سواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو الفاء او لم تثبت مثل عاصم  
 وغيرهما نحو هذا عاصم ولايت عاصم ومرت بعصا وكذا غيره وانما اعراب  
 هذه الاسماء تقديري بالعدم قبول الالف الظاهرة والقدرة الحركة مادام الفا  
 اذ لو حركت لا خرجت الى حرف آخر ولا يثبت توارده الحركات عما قبل الالف  
 كان مقدرا لعدم الاعراب في الوسط فاذا تقدر اظهار الحركات فقد رت  
 في آخر الكلمة في الرفع ضمة منوية وفي السب فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية  
 الثاني من تلك المواضع السبعة ما اضيف الى ياء التكلم معرفة نحو هذا  
 غلامي ورايت غلامي ومرت بغلامي او جمعها موصوفا بان اعراب بالحركة  
 نحو هذه سلمانية ورايت سلمانية ومرت بسلمانية في الاحوال الثلاث  
 في اللزيب الاصح لان قول بتسوين العوض اي وانما قلنا في الاصح لان  
 في قول بعضهم اعراب حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعيا موصوفا  
 بما ذكر لوجود الكسرة لكن الاول اصح لان الكسرة مجتلية للياء قبل الاعراب  
 فيكون محل الاعراب متغلا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك  
 الكسرة للاعراب ويحتمل ان يحتمل الحرف الواحد حركتين متماثلتين او  
 مختلفتين ان قيل كيف يكون الكسرة المجتلية للياء قبل الاعراب في الاسم  
 قبل الاعراب مبني والبناء يمنع الاضافة كما هو حوايه قلنا لان اوله ان  
 الاسم قبل حقوق الاعراب مبني بل مذنب الحق عما حقيقه بعض  
 المتعدين ان الاسم قبل التركيب مع العاقل نحو نريد وعرو وكر معرب  
 اما كون اخره فمكون وقف لا يكون بناء اذ معربة اللفظ تتحقق

كان

قبل الاضافة

وهو صاحب الكشاف



بغالبية موارد المعاني المختلفة عما معناه فلا وجه لافراج الاسم عن المعنى  
حالم يوجد المناسب للمعنى الاصل غير انعدام ما يقتضي حقوق الاعراب باخر  
ولهذا ذكر في قولهم العرب ما اختلفوا فيه باختلاف العوازل انهم ارادوا  
فيها مكان الاختلاف سواء وجد بالفعل او لا والى سلم ان الاسم من قبل  
الاعراب فيقول انهم قالوا اثنى البناء الاضافه حكم على الاعمال الاغلب  
ولهذا لم يمنع من اضافته حيث واذا واذا وغير ذلك واهترنا بقولنا  
موصوفا بان اعراب بالحركة على المعنى المذكور السالم فان اعرابه حاله انما  
فتم الى ياء المتكلم لفظي في الضم والجر نحو رايت مسلما ومررت بمسلي  
لوجود الياء التي هي علامة الضم والجر فيها وتقدير في الرفع نحو  
جاءني مسلما اصله مسلي والياء المدخلة في ياء المتكلم منقولة عن الواو  
ما تقدم في الفرق من ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالكون  
قلبت الواو ياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب  
بالحروف في حالة الرفع تقديرها الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه  
اعراب محكي اما جملة منقولة الى العلمية نحو تباين علم شخص فانه  
كان في الاصل جملة دالة على نسبة التباين الى الاختلاف لا يلبط الى شخص  
وشرا مفعول تباين فاعلم ان اسم الرجل وهو ثابت بن جابر القري  
واعرابه تقديره عا راي والتفصيل هنا هو ان الجملة من حيث هي جملة  
قبل جعلها علما مسببة بل عذبت فصار راجعا من المعنى الاصل وابتعد  
العلمية فيقول انما من البنيات المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانه

لا حاد مجموع بالعلمية اسما واذا افراده كحرف كلمة واحدة فكان مستخدما لان  
بحرف الاعراب في الاخره كعلبك فيقال حاله تا بط شرب فيع الشرب لكن لما استعمل  
الجزء الاخر منه بالاعراب المحكي حيث حكم لفظ الجملة للدلالة على المقصود في الاصل  
استعمل في الاعراب في لفظ فصاح جريا باعراب التقدير فكلم الشارح  
بهناجتي عما هذا القول او مفردة في قول الحارثي في قول الحارثي باسهم  
لان سيوبه وكثير من النحاة قد مر حوايان المفردة لا يكون محكي اصطلاحا من  
مرفوع المحل جندا فريدا مرفوع تقديره جندا كما هو المشهور وهو مذهب  
سيوبه وقيل بالعكس في استفسار من يقول ضربت زيد اقصي زيدا  
استنادا بان السؤال اظهر عن زيد الواقع مفعول ضربت وذكر ان كل اسم  
سواء كان مفردا او جزءا اخر من المركب كان مفعولا في الاصل وحكي ذلك  
بالاعراب فاعراب المحكي بالجر على انه بدل من الضمير المحرور العائد الى كل اسم  
تقديره والا وضح في العبارة ان يقال فاعرابه تقديره محذوف لفظ المحكي  
كما حذف العالي في شرح اللبيب قيل ويكفي وقوعه في بعض نسخ هذا الكتاب  
ولعله هو الصحيح وفي عطفه عشر على محكي آخره على الفتح ويصير معربا  
تقديره في قول فيه اشارة الى ان فيه قول اخر ذكره وتفصيل المقام عا  
يتفق به المرام هو ان خمسة عشر اذا كان علما فليجري عليه الاعراب اللفظي  
ويجعل غير منصرفا كعلبك فيقال هذا خمسة عشر بضم الواو لكن الاثر  
فيما لم يعد العلمية علم محكي على بناءه والاصح ثم بعد هذا قال بعضهم  
انه ينبغي ان كان قبل العلمية رعاية لتضمن الاصل وقال الآخرون انه من العربيات



الحكمة على الحركة البناية فان المخرج صادر بالعلمية اسما واحدا الحق لان يجري  
 الاعراب في آخره كمن كان الحرف الاخير مشتغلا بالحركة البناية المحكية تعذر  
 ظهور الاعراب فيه لظفا فصار معربا بالاعراب التقديري فان قلت فلم يمتنع  
 الاعراب المحكي لظفا في ثابط شر وجاوز في نحو ختم عشر على ترك الحكاية و  
 جواز الاعراب لظفا قلت قد كان الواجب في الصوريين ان يعرب لظفا  
 لانفاد حوي البناء فيهما كمن في نحو ختم عشر جاز الاعراب لظفا وترك  
 الحكاية لانه يترك في سائر الاعراب بخلاف ثابط شر فانه لو اعراب لظفا لكان  
 عن اعراب الى اعراب فيتم ان يجوز العدول عن البناء الى الاعراب ولا  
 يجوز العدول عن الاعراب الى اعراب آخر تغوت بالحكاية كذا اجاب الفاعل  
 في شرح اللبيب وبما ينبغي ان من الحكيمات المعربة تقديس العلم المركب  
 الذي جزؤه الثاني معرب باعراب معين معول بالاعراب لظفا مثل  
 ان ترد او مقل من والتيد الاخير احرار المركب الاضافه نحو عبد الله وعن  
 المركب من الاسم العامل مع معول نحو مضروب غلام فان اعرابها لظفا  
 فان الجزاء الاول منها بعد العلمية يعرب باعراب العام بحسب العوامل  
 والثاني مشغول بعراب الحكاية الرابع من تلك المواضع السبعة التي  
 كان الاعراب فيها تقديريا في الاسماء المنقوصة وفي الاسماء التي اواخرها  
 ياء مكسورة ما قبلها نحو القاضي والمرى فان اعرابها تقديري في حالة  
 الرفع والجر نحو جاني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان اي بالحكاية  
 الياء فيهما لاشتغال الضمة والكسرة عما الياء وفي حالة النصب اعطى

زيد

اعطى حقة الفتحة عليها نحو رايت القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان  
 في النصب ايضا اي كما جاء في الرفع والجر او كما الفتحة للضرورة الشعرية  
 نحو قوله من لا يدرى عن اهل احوالنا لا تبشينا اي نأمننا مكان عدونا  
 من النصب على المصدرية لاهل احوالنا المقدروا بنى منصوب مفعول له اصله  
 بنى جمع ابن سقطت النون بالاضافة الى عننا قوله من لا يدرى عن اهل احوالنا  
 اي بنى عن الذين هم مواليها خلع قشره وكفنه يبتش بالهم ومنه  
 التباشير وبيننا ظرف عدونا ولا اشتهاه فان مواليها بالاسكون  
 حالة النصب واذا قال لانه مفعول لاهل المقدس لا اذ عليه معول اعطى  
 من اعراب ان المقدس اهلها بقرينة لا تبشوا بناء على ان المقصود بيان  
 العامل وهو اهل اذ لا يدخل للواو في العمل وكذا في المثالين  
 اعطى امر من اعطى يعطى القوس بادير اي ناجيرا من بنى القلم  
 من يلب رمى وبالفارسية تراشده بالسكون حالة النصب للمفعول  
 ثان لا عطف وهذا المثال ما هو من قول الشاعر يا باري القوس  
 لرب يا لبست حكمه لا تقيد القوس اعطى القوس بادير وهو مقلد  
 لتفويض الامر الى من يحسن وهو رفيع حق المهادة ومثل قوله يادا  
 ربه عنت الا انا فيها يسكون الياء للضرورة الخامسة من تلك المواضع  
 السبعة المصحح مضافا ملاقا ساكنا بعده يرد عليه نحو قوله  
 تشا والمقي الصلوة فيمن قرأ بالنصب فانه ليس بمضاف مع ان  
 اعراب الحروف تقديري ونحو مقلو القوم فانه مضاف لطا في ساكنا

اي نأمنون لنا في الصحاح الدولي  
 الناصرون وقوله لا تبشينا اي من يبتش  
 البعل والميت اي

العرى يوق وضربا للعلم بربنا اصرى

الشيء الله صمد لم يلد ولم يولد

الاشعة بالفتح شول طائفة كذا في قوله يوق وضربا للعلم بربنا اصرى  
 قلوب الله او باقوب طقم طم ايدى الله اصرى  
 انشوبه ايدى داوينا عنده او عام اوله شمره في  
 الله انا في كلور اصرى



بعد مع ان اعراب بالحروف لفظ الوجود علامة فلو قال بدل قوله مضافا  
 قيا ساكننا بعد مضافا علامة ساكننا كان اولى ليدخل نحو القبح  
 الصلوة ويخرج مصطفوا نحو القوم نحو جاء في صاحب القوم ورايت صاحب  
 القوم ومررت بصاحب القوم فان اعراب بالواو دفعا وبالياء نفعا وجرا  
 الكثرهما سقطتا اي الواو والياء واللفظ ملاقاتهما الساكن بعدهما هو  
 لام التعريف في القوم ولم تسقط في الخط لئلا يلتبس بالمفرد والحرف  
 التي بها الاعراب غير محفوظة فهو عرب بالحروف تقديره اذ لا اعتبار بال  
 لفظ في هذا الفن بل المعيار فيه هو اللفظ وليس في اللفظ او والياء  
 فثبت انه عرب تقديره ولم يذكر المتقدمون هذا القسم وما بعده  
 قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التي يروى من العرب  
 بالحروف وهو ثابت نحو مولى ولم يلتفت الى هذا القسم لكن القول  
 بالاعراب التقديرية في الواو والقلوبية في الواو والخذوفة مما لا  
 يعتد به ولا ينبغي ما ذكره في اعتدائه من ان الخذف عارض بواسطه كلمة  
 مستقلة والقلب يكون بواسطه ما هو كجزء الكلمة نعمنا ولهذا ذكر  
 الشارح القمين معا وقلنا مضافا ساكننا بعد يثمل اي ساكن كان  
 من لام التعريف واللام الذي اوله همزة وصل نحو جاء في صاحب البكر  
 الخ فلو لم يلاق ساكننا لقولك صاحب بلاك في الرفع وصاحب بلاك في  
 النصب والجركان الواو والياء محفوظة بهما في كان معربا بالحروف  
 لفظا فلذلك احرز عنه الساكن من تلك المواضع السبعة في الاسماء

في الاسماء الستة اذ لا قها ساكن بعد هاء في معربة بالحروف تقديره  
 نحو جاء في ابو البشر في الرفع ورايت ابا البشر في النصب ومررت بابي  
 البشر في الجر وسابعا من تلك المواضع السبعة الثانية مضافة ولا قها  
 ساكن بعد هاء وحالة الرفع نحو هذا ان ثوبا ابكر اعل بها بالالف  
 وهي ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف بخلاف  
 النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابكر ورايت ثوبي ابكر الياء فيها  
 لان حفظ الياء التي هي علامة الاعراب يمكن فيها بالفتح يركب خلاف  
 الالف في الرفع فحركت بالكسرة المناسبة له بناء على ان فتحه حاقلا بانقاد  
 الخلل الثاني من كسرة الياء واقا قلنا بخلاف النصب والجر لان اعرابها  
 بالياء واي باقية لفظا وان كسرت لمحصول لسكون بعد هاء فيكون  
 معربا لفظا وهو ظاهر وما يعرب بالحروف تقديره مثل ونحو من  
 قرأتان في الحكاية في جوابك ثم بان فان اعرابها بياء متحركة واما  
 اظهر الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القائل الاول اعني وعني عما  
 تلفظ به وهو قولك قرأتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول  
 لرجل سالم فقال اليس قرأتا فقال ليس بقرأتين واذا اظلت  
 الكلام اي كثرته فهذا المقام لانه من مرالق الاقدام المرالق جمع  
 من لقة وهي الوضع الذي لا يستقر عليه القدم لغاية ملكته واما  
 الاعراب المحل في الاسماء النسبية كالوصلات والمضرات واسماء  
 الاشالة وكما في الافعال الماضية والجملة فان الاعراب في هذه المذكورات

في قوله مررت بابي البشر

بكسر

متباعدة

دعني بد  
 امر ان يكون

دعني بد

وما يحتاج اليه واغاه

والحروف



محل لا لفظي ولا تقديري والفرق بين التقديري والمحل هو ان التقديري  
 انما يستعمل حيث لا بد من استعمال الكلمة الاعراب كمن لا يظهر ذلك الاعراب  
 المستحق فيها لما فيه كماله لا مقام المذكورة في الاعراب التقديري والمحل انما  
 يستعمل حيث لم يستحق الكلمة لاجل بناؤها على معنى متعلق يستعمل انما  
 اى الكلمة وقعت في محل لوقع فيه غير ما من معرب صحيح الاخر لظهور في الاعراب  
 فلما لم ينسب الاعراب في المحل مجموع الكلمة بسبب خلاف المانع في التقديري  
 فانه هو الفرق بين الاخر ويروى عليه قول الجمهور الجارح الجور في مررت  
 بنريد مثلاً منصوب المحل وكذا قولهم هذه الجملة منصوب المحل او مررت  
 المحل فانهم استعملوا المحل من بناء ان ليس موضع لم يستحق الكلمة الاعراب  
 لاجل بناؤها لان مجموع الجارح الجور وكذا الجور وان كان كل منهما  
 مبتدأ لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد بالجملة معنى جارياً شاملاً  
 الجور وغيره لا يمكن ان يقال ان بنريد لم يقع في محل لوقع فيه غيره لظهور فيه  
 الاعراب اذ لو وقع عيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه نصب كونه  
 فعلاً لازماً لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكر بين  
 الاعراب التقديري والمحل انما هو على اطلاق المتأخرين وهو الحسن  
 لما فيه من الامتياز واما الاول فخرم فلا يفرقون بينهما ولا اقاله  
 جازاته في الفصل الاسم المعرب ما اختلفت آخيه باختلاف العوامل  
 لفظاً او معنواً فليشأ من هذا الكلام وليحفظ فانه من لغات الخو  
 يقال شئ نفسي اى بنافس ويرغب فيه **حتى يعلق** اى يشب

مطلب الفرق بين التقديري  
 والمحل  
 الاعراب

اى يشبث عند علق الشئ الشئ اذ التشبيه وتعلق به وببعض هذا  
 التركيب موقوف على غير هذا مقدره واما ان حتى على الله معان الى  
 عائلة اوجه الاول للجر نحو اكلت السمكة اكل الحوت الواحدة حتى  
 راسها واعلم ان حتى الجارة تشارك في معنى الانتهاء الا انه يفاد قرباً  
 من حيث ان مجرور حتى لا بد ان يكون جزءاً مما قبلها كما انما يجب يستعمل  
 في الفعل المتعدي حتى جميع اجزائه مما قبلها شيئاً فشيئاً على التقضي  
 الى ان تقسم الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الانتهاء اليه وذكره قاعداً  
 حظه الضعيف نحو قدّم الناس حتى المشاة والقوة نحو مات الناس  
 حتى ادم او الانبياء او كلوية جداً قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها  
 او شيئاً مما قبلها جزءاً مما قبلها كما انما مثل ذلك الجزء في الوصف المذكور  
 نحو غت الباردة حتى الصباح وهذا التخصيص معنى قوله في اى على تقدير  
 كونه حرف جران الجور واما ان ينتهي به المذكور قبلها بالمراسوس وكلمت  
 السمكة حتى راسها فان الراس ينتهي به السمكة لا بالجزء الاخر منها او  
 ينتهي المذكور قبل حتى عند ذلك الجور نحو غت الباردة حتى اقرب  
 ليلة مضت حتى الصباح فان الصباح شئ ينتهي الباردة عنده لانه  
 ليس جزءاً من الصباح من اجزاء النهار بل صلاقي لها مع زيادة  
 التحق والبيان واغاسر طوادك لان الغرض في الوضوح في الفعل  
 المتعدي حتى ان ينتهي ما يتعلق الفعل به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه  
 وذلك الغرض انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشئ او ما يليه في آخره

طلب حتى على الله معان



ثم اخلف النخلة في انما بعد ما يدخل في قبلها ام لا فقال  
 عبد القاهر ان في ظاهره ان ما بعد ما يدخل في قبلها فكل الراس بهم الهمزة  
 مجرول اكل ولذا يتم الصباح بكسر النون مجرول نام من النوم والثاني الذي  
 كورين وكذا يدخل ما بعد ما فيها قبلها عند ابن الحاجب وجارته العلامة و  
 عند اكثر النحاة لا يدخل ما بعد ما فيها قبلها هكذا قال ابن جني وابو نصر  
 الفارابي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم قوله مطلقا فيد المنع الثاني  
 بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالرأس  
 مثلا ولا يدخل كالصباح وعيا هذا الشارة وكلام المستر في المقصد  
 وفي كلام ابن الدراك في الفصول والعزاء في المعاني والاختلاف في  
 الكبير والثاني من تلك المعاني الثلاثة كونها للعطف نحو جاءني زيد و  
 رايت زيدا حتى عمرو مرتب بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل بنحو جاءني  
 القوم حتى زيد لان العطف مجيء انما يقع بشرط ان يكون ما بعدها جزءا  
 مما قبلها كما حقق في موضعه وقد اشار اليه بقوله ولكن شرط ما حاي حين  
 كونها للعطف مجيئة ما بعدها لما قبلها فهي تخالف ساير حروف  
 العطف في ايجاب مجيئة ما بعدها لما قبلها واذا شرطوا لانها موضوعة  
 للغاية والاولى بالجرى والاولى على احد طرفي الشيء واما طرفي الاعلى  
 نحو مات الناس حتى الانبياء او طرف الادنى نحو قدم الناس حتى  
 المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له وطرف وادنى  
 من اعلاه فادناه طرف وغاية له ولهذا قالوا ان حتى العاطفة افا تذكر

اذا تذكر التعظيم او التحقير والغاية والطرف لا يكون الا من جنس  
 المعيا بضم اليم وتشديد الياء معناه ذو الغاية فقوله وذو الطرف  
 عطف بغيره لا فلا يقال جاءني القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال  
 ايضا رايت الرجل حتى امرأة بالنصب ولا اكلت الخبز حتى الرمان وان  
 اردت ان تعرف حقيقة الحال في ذلك فعليك بالتدبر التام فيما تقر  
 لا يدركه وان حتى العاطفة للجمع مع اشتراط تعلق حكم بما قبلها باستغناء  
 اجزاءها عن مدخولها في اعتبار التعظيم كما في قوله حتى الحمار لكن بشرط ان  
 يكون مدخولها جزءا من الموطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم حتى  
 زيد او بالتأويل نحو ضربت السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا بالجزء  
 بالاختلاط ولا يجوز ان يكونا قسما كما جاء في الحمار لما تقدم بشرط  
 مجيئة ما بعدها لما قبلها وبشرط ان يكون اقوى من ساير اجزاء نحو  
 مات الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قدم الناس حتى المشاة  
 ليصح العطف باعتبار ان من جنس اخر غير الموطوف عليه ولا يجوز ان  
 يكتفى بذلك بان يكون اخر اجزاء الموطوف عليه كما في الحمار اذا  
 لا يكون ذلك في المقابلة اللازمة في العطف وبهذا اظهر الفرق بين العا  
 طفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخوله مالا  
 فيا جزءا ما قبله في العاطفة وجواز في الجارة والثاني اشتراط  
 العطف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد يفرق بينهما بوجه  
 ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالمظهر يجوز ان يقال جاءني

المدخول في العاطفة

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان

بشرط ان



القوم حتى انت واخصاص الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلاثة  
 كونها ابتدائية اهم من ان يكون ما بعدها مبتداء وخبراً وجواباً  
 القوم حتى يزيد ايهب او كلاماً مستقلاً نحو جاءني العلماء حتى ذهب  
 للبرلاء فادعرت هذه المقدمة فاعلم انما هي في قوله هي يعلق  
 بجواز ان يكون جارة بمعنى كي اي لا يعجز انتهاء الغاية فان هي الجارة  
 كما هي بمعنى انتهاء الغاية فديهي ايضا للبتبية بمعنى كي وقيل وديهي  
 ايضا بمعنى مع وزعم النادس وابن مالك انها هي بمعنى الا ايضا كقوله  
 ليس المقام من الفضول <sup>التي هي</sup> هي تجوز وما لا يكسر قليل اي الا ان  
 تجوز وان المصدرية مقدرة بعدها والعمل منصوب بها واذا قدرت  
 ان المصدرية لان حرف الجر لا تدخل على الفعل الا بعد تقدير ان بعده فتح  
 يجوز دخول كون الفعل معها في تقدير المصدر والشرط اي حين  
 ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها  
 ان المصدرية ان يكون ما مستقبلاً بالنسبة الى ما قبله وذلك ما حققنا  
 بمعنى ان يكون الفعل الذي يدخل عليه في جزمياً وجوده بالنظر الى  
 وقت الاخبار <sup>مستقبلاً</sup> حيث حتى ادخل الجنة فان الاسلام قد تم والافول في  
 الجنة مترقب وجوده بعد واما تقدير نحو سرت <sup>في</sup> ادخل البلاد اذا كان  
 الا فحول واليسر قد انقطعا ولكن في وقت السير ما في مترقباً وانما يجب  
 ان يكون مستقبلاً لانه منصوب بافتاد ان المصدرية التي علم الاستقبال  
 واعلم ان هذا اي كون ما بعدها مستقبلاً بالنسبة الى ما قبلها شرط

شرط لا افتاد ان بعد حتى الجارة سواء كانت هي السببية نحو اسلمت حتى  
 ادخل الجنة او الجارة النامية نحو سرت حتى تغيب الشمس ولما كان حتى  
 بهذا السببية لم يفر من الخارج الا اليه وبهذا الذكر اي ما بعد حتى متقبل  
 بالنسبة الى ما قبلها تحقيقاً لان العلق بطبيع امر مستقبل مترقب وجوده  
 عند اخبار النص بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلميط وطلبه الفعلية  
 ان يعلق مع ما علم فيه جزم المحل حتى وهو بهذا متعلق بقوله المظ والجور  
 بهذا وهو العلق بطبيع شيء ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة التلميط  
 الظاهر ان يقال وهو التلميط عنده اي ينتهي عنده لانه والحاصل ان العلق  
 وان لم يكن جزمياً قبلها الا انه بين لوارم التلميط وروايفه عادة فقد  
 ثبت وتحقق شرط كونه حتى حرفاً جزمياً فيجوز ان يكون جارة بمعنى كي  
 وهو المظ ويجوز ان يكون هي بهذا عاطفة ايضا فيكون يعلق مسطوفاً  
 على المظ فيكون الجملة منصوبة المحل لا مجردة المحل كما اذا كانت جارة  
 لكونها مسطوفة على الجملة التي كذلك اي منصوبة المحل وهي المظ والمعطوف  
 في حكم المعطوف عليه واذا قلنا انها منصوبة المحل لانه ما معول لذات  
 واما لفظ يعلق فنصوب بان المذكورة الناصبة بالانتماء بخلاف ما اذا  
 كانت هي جارة فانه اي لفظ يعلق فنصوب بان المقدرة بعدها كما  
 ذكرنا فلو شرط كونه بالمعطوف وهو كون ما بعدها مجازاً لما قبلها هو  
 جزمياً لانها اي هي بهذا للدلالة على احد طرفي الشيء وهو ارادة  
 تعليم العلم للولد وطرفاه اي طرفاه كذلك الشيء ويجوز ان يعود الخبر

بلاغة لانه



الارادة باعتبارها مقدمة بان مع الفعل ارادة تليظ والعلق بطبيع  
 الاظهر ترك قوله ارادة ليلام قوله فيكون بين التليظ والعلق مجانسة  
 بان يكون العلق من ارادة التليظ بنا وبل ان العلق بسبب كونه من لوازم  
 التليظ عادة صار كالجزم من التليظ والقوة مفادة ايضا لان العلق بالطبع  
 اقوى من التليظ فالعلة اردت ان المظهر من الكلام الامام شيئا فشيئا يوما  
 فيوما الى ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لان في حق معنى التدريج كما ذكرنا  
 ولا يجوز ان يكون شيئا منها ابتداء لانه لا يبعد هاليس عندنا وخبر ولا كلام  
 مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتداء لقوة شرطها امعنى نقل كما مر من  
 اعمت اى اظنت واسرعت بعنى مخالفة كعدم كذا في الدستور والمعنى  
 احسن تأملك في هذا البحث فانه من غوامض الخوف وختار الصحاح الفا  
 مضمون ضد الواضح من باب سهل ويطبع متعلق بيسلق والفير مجرور  
 المحل لاضافة الطبع اليه عايد الولا الاخر وهو اى الطبع في الاصطلاح ما  
 يكون مبدأ الحركة مطلقة سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا يكون  
 لها شعور كحركة الانحط الا فلما عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار  
 والاراد عند الحركة الصور النوعية او النفوس على ما حقق في  
 الحكم والطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور بل كذا اقال  
 الامام في شرح الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالهجوم  
 والخصوص مطلق والعام هو الطبع بهذا يجب الاصطلاح كما اثرنا  
 اليه اليه واما يجب اللغة فلا فرق بينهما قال في مختار الصحاح الطبع

كالصورة الحرة التي يكون مبدأ  
 الحركة الهابطة من غير شعور

الطبيعة

الطبيعة هي التي يكون مبدأ الحركة الهابطة من غير شعور

الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة  
 مثله وكذا الطباع بالكر اشتق وقوله بعض الافاضل ان الطبع هو قوة  
 النفس يحكم بالحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد بها  
 بالطبع الذات فمع بطبع بذاته ونفس **لفظ** لفظ مجرور عن و  
 الرباء ايضا مجرور محلا لاضافة لفظ اليه عايد الى الامام فهو  
 من اضافة المصدر الى الفاعل **الحركة** بوزن الفعل ضد المجرور وصفته  
 لفظ والجار والمجرور في محل نصب عايد الى حال من فاعل يعلق وهو  
 ما الموصولة في قوله **ما ينبغي** اى سبيل وقوله **متعلق** يتجر  
 والفير مجرور عن عايد الى الموصول ولفظ **ينبغي** مرفوع عايد الى  
 فاعل ينبغي وهو اى لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو عين الماء **الخوبان**  
 مجرور مضاف اليه ينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع عايد الى  
 فاعل يعلق واذا قلنا ان من لفظ حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز  
 ان يكون حالا من ضمير مجرور في منه لوجه ثلثة الوجه الاول ان الحال  
 اما بيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهو الفير ليس بفاعل و  
 لا مفعول فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز  
 تونه حالا من ضمير منه لان كون الحال بيان هيئة الفاعل او المفعول  
 اكثر من لاهي عايد ما عرفت به الشارح فاما سبق الوجه الثاني انه  
 اذا كان في الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال التأخر  
 عن صاحبه وانما يجب تقديمه عايد الى الحال النكرة لدفع الالتباس

هذا بيان



بالصفة فانه لو اُخِرَ لا تبس بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت  
رجلا كرجعا ثم قدمت في حالة الرفع والجروا أن لم يلبس طرد اللبالب  
وهذا الضمير معرفة فيجوز ان يلزم ان يجوز عا تقديم كونه حالاً منه  
تقديم عا هذه الحال وهي من لفظ فيكون تقديمه اي كلام حتى يعلق  
بعلقه منه من لفظ الحلو وهذا التقديم غير جائز لانه يلزم منه اي من  
هذا التقديم تقديم ما في خير الصلة وهو منه قوله وهو جند ارجع  
الى ما وقوله منه اي لفظ منه خرم والجدة معرفة وقوله عا اللو  
صول متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول ما اي لفظ وما في  
خير الصلة اي الشيء الذي يكون في خير الصلة لا يتقدم عليه اي على  
لان اي ما في خيرها في حكم الصلة والصلة لا يتقدم عا الموصول  
وكذا ما في حكمها وذكر لان الصلة تكونها مبنية للموصول صار كالجاء  
الثاني فلا يجوز تقديم شيء من الصلة وابصارها عا الموصول لا في حالة  
الا تقديم الجاء الثاني من شيء وجزء الثاني عا ذكر الشيء لا يستلزم  
تقديم الشيء عا نفسه كما لا يخفى والاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظ  
حالاً من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديمه والثاني بطل لا يستلزم الجاء فالتقدم  
مشبه الوجه الثالث ان من لفظ مقدم عا هذا الضمير والى حال لا يتقدم  
عا صاحبها الجروا بالاضافة للفقهاء او الموصول المنفية بالاتفاق  
او الجروا بحرف الجر في الاصح فلا يقال حررت جالسة بهذه لان  
الحال تابعة لا يبرها لانه صفة له في الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها

في قوله  
في قوله

في قوله  
في قوله

متبوعها والجروا بالاضافة او بالحرف لا يتقدم عا الجاء في حال لا يتقدم  
عليه وانما قال في الاصح لان البعض يجوز تقديمها عا الجروا بالحرف بناء  
على ان حرف الجر من قام معنى الفعل فيكون فوك ذببت بهند رآته في  
قوة اذ ذببت بهند رآته فكما يجوز تقديم الحال عا صاحبها في اذ ذببت  
بذلك يجوز في ذببت لا يقال ان الجاء والذى ذكر في الوجه الثاني  
لازم عا تقديم جعلكم اياه حالاً من الموصول لان الحال من الشيء اصلها  
ان يكون متاخراً عن ذلك الشيء فيكون في خير الصلة ايضاً اي كما يكون  
في خيرها عا تقديم جعلكم اياه حالاً من ضمير منه فلزم تقديم ما في خير  
الصلة ايضاً اي كما يكون في خيرها عا تقديم جعلكم اياه حالاً من ضمير  
منه فلزم تقديم ما في خير الصلة الى ما عليه بالانا نقول لان ما ذكر قم  
بالا لازم اي عا تقديم جعلكم اياه حالاً من الموصول تقديم ما في خير الموصول  
وما في خير اي خير الموصول لا يكون من تحت الصلة التي هي كالجاء  
المقدم من الموصول وتقديم ما في خير الموصول **فقط** الفاء للعطف بهذه  
الجملة عا جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون بعلامه جراً او  
الشرط المحذوف والفاء ح سبي فام فصحة وذكر احاطا فصارها اي  
لاظهارها وابنا ثراها عن محذوف او وصفها بما يوصف صاحبها كالكتابة  
الحكم والاعلام المنصف تقديمه **فقط** الشرط هكذا اذا كان الموصول  
مستحقراً المنحصر ومحيطاً بغيره ففقط فيكون الجملة محذوفة  
الحال عا جواب لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا قول

جائز

كذلك اي اذا كان المولد



يجزم اذا هو ضعيف لا ينبغي ان يتخذ به في السعة اذ قد ترد في  
 موضوعه ان اذا لا يجزم الا في الضرورة كقوله واذا نصبتك من الحوادث  
 تلك فاجبر فكل غيبة فتجلى ولهذا اعاد واجواب اذا من الجملة التي  
 لا محل لها من الاعراب قوله كلبه اي مضرة وغيابة الجب قعره والمراد  
 بها هيئتها الغم وتعبك مخروم باذا هو المشدود والفاء في خبر جزائية  
 وفي فكل تعليلية وكل مبتداء وقوله فتجلى اي ستزول خبره ودخول  
 الفاء على خبر المبتداء اذا لم يوصف مما يستحق وكل مبتداء وقوله الضعيف  
 ويجوز ان يكون التقدير فكل غيبة تصير او يكون الفاء زائدة  
في مختصاته متعلق بنظرت ونظرة في مختصاته عبارة عن فكره و  
 تأمله لان النظر اذا استعمل مع في يكون بمعنى الفكر كما اذا استعمل بالي  
 واللام وعلى معنى الابصار والبره والفتب على اللف المرتب  
 والظير في مختصاته مجرور بكونه مضافا اليه للمختصات عايدا الى الاسم  
للبسوط مجرورة لانها صفة المختصات فان قلت المختصات جمع  
 والمضبوطة مفردة فكيف يكون صفة لها والمطابقة شرط بين الموصوف  
 والصفة في الافراد والجمع اذا كانت فعلا اي اذا كانت الصفة  
 فعلا الموصول او قاعة به كما سيجي بهذا وعد بلا وفاء اللهم الا ان  
 يقال المراد انه سيجي في اواخر الكتاب ولا يخفى ذلك وسيجي  
 بهذا وصفا حقيقيا ولو لم يكن فعلا وقاعة به سجي صفة بسية  
 غوجاء في نريد الطويل غلامه ان قلت فما بال قولهم ثوب

الصفة

استعمال ونظفة احتاج فان الوصف فيها فعل لموصوف وقايم به  
 فان الاشتغال بالجمع شغل بفتحين بمعنى العتيق والاحتاج جمع مشيخ  
 عتيق وايام وهو الغنى المختلط مع غيره يقال نظفة احتاج فلان  
 الرجل اذا اختلط بغير المرأة قدماه والعتاقة والاختلاط وصفان قاي  
 بالثوب والظفة مع ان الموصوف مفردة والموصول كذلك قلت  
 على تاويل ان الموصوف مركب من الاجزاء المتعددة من الوصف فلما  
 كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفوه بالجمع وهو ما ذكرنا في الو  
 صف فعل الموصول وقايم به لان المضبوطة قايمة بها قلت هيئتها قاعدة  
 وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل  
 في جوار الوحيين صيغة الافراد مع الحاق التاء وصفة الجمع كما ان الفعل  
 كذلك في قولنا النساء جادعت او جئتن على لفظ الواحد والجمع اما الاول  
 فبناء على ان كل جمع مؤنث كونه في تاويل الجماعة واما الثاني فلكونه  
 مستندا الى ضمير جمع المؤنث فروعى المقتضى الاول والآخر في الثاني وقس  
 عليه الرجال جاءت او جاءوا ولا يجوز الرجال جئتن كما لا يجوز النساء  
 جاءوا وان جاز العيون والايام فعلان وهيئتا المضبوطة اسندت  
 الى ضمير مختصات فيجمعون الجمع والافراد فافراد المص اذا صار  
 الافراد من هذين الجائزين للاختصار في الافراد وكذا الكلام في  
 قوله دون بمعنى قدام في الاصل وقديحي بمعنى اسفل ضد فوق  
 وعلى ايها المحل يكون في محل الثوب على الحالية من فاعل نظرت  
 وعلى ايها المحل يكون في محل الثوب على الحالية من فاعل نظرت

ومشيه كثره وافواه بركي

بدر من مئة الوجوه المرأة

لا في الخرافة من النظفة مثلا مجموع مركبة من في الوجه  
 والمرأة في الخرافة مثلا مجموع مركبة من في الوجه  
 ولا في الخرافة من النظفة مثلا مجموع مركبة من في الوجه

مطلب دون

كتبه البسوط



وحاصل المعنى نظرت في مختصراته المصنوعة متجاوزا لثابت البسوط  
 هذا واعلم انهم قالوا للفرق احكام اربعة كالجاء والمجرور وفيه الاول  
 ان يتعلق بفعل او معناه والثاني ان اذا لم يسم ما يطلب لزوما ان  
 وقع بعد التركة الخفية فمضت له وبعد المعرفة الخفية فحال عنها وبعد  
 غير الخفية فيجوز ان يكون في الثالث ان متى وقع صفة او صلة او حال او  
 خبر لا يتعلق الا بمحذوف والرابع ان اذا وقع في احد هذه المواضع الا  
 اربعة وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت بهذا  
 فنقول قوله دون منصوب على الظرفية سلم وقوله والفاعل فيه  
 اي في نصب المذكور نظرت يرد عليه ان لا يرفع ذلك بل الفاعل فيه محذوف  
 فانه قد وقع في موضع لم يسم ما يطلب لزوما من البداء ونحوه وهو ظاهر  
 ووقع بعد المعرفة في محذوف فمضت له وقد عرفت في الحكم الثالث  
 ان عامل المحال محذوف ان قلت ان العامل فيه اي في نصب دون على  
 الحالية نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل في نصبه على الظرفية هو  
 المحذوف فان المنصوب على الظرفية هو المحذوف وحده وعامل محذوف  
 والمنصوب المحال على الحالية هو الجملة الظرفية اعز دون مع فاعله  
 المستكن المستعمل اليه من عامله بعد حذف قلنا نعم يمكن ان يحل على  
 ذلك كونه تصف وعذول عن الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى  
 ثم اعلم ان دون محذوف بمعنى غير ايضا مخرج به في شرح اللباب فيجوز  
 ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية اي نظرت في مختصراته المصنوعة

مطلب للفرق احكام اربعة

المراد

عند  
 المصنوع بمعاينة كتيب البسوط كتيب جمع كتاب مخرج من الاضافه دون  
 اليها البسوط مخررة على انها صفة كتيب لا يخفى ان الصيغة كتيب ليس جازمة  
 من الموصوف كتيبا كان صحة توصيف كتيب بالبسوط بسبب اضافته  
 فتم الى الصيغة كتيبها معا فوجدت الغاء فيه كالماء في قطرت وهو متعد  
 الى المتعولين الاول عنهما قوله **الكثر** والهاء مجرورة المحل كونه مضافا  
 اليه لاكثر ما يد الى المختصرات واعلم ان التميز في المفرد انما ينصب  
 بعد تمام تميزه بالتسوية لفظا نحو عذول او بالتسوية تقديرية  
 كما في غير المنصوب المنصرف نحو عذول متا قبل ذهابا وفي المثنى كالاعداد  
 المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وتم الاستفهامية نحوكم رجلا عندكم وتم الخبرية  
 اذا فصل بينها وبين تميزها نحوكم في الدار رجلا لبيت وفي نحو ويجه  
 رجلا ورجلا او بنوني الثانية وشبه الجمع او باضافة وقوله النص  
**مما رواه** اي تداولا واستملا من قبيل ما تم تميزه بالتسوية تقديرية واليه  
 اشار الشارع بقوله نصب على التميز من اكثر لانه اي اكثر اسم تم  
 بالتسوية تقديرية وكل اسم مبرم تم بالتسوية ينصب تميزه فالكثير قد  
 نصب تعا ورا على التميز واما ان اكثر تم بالتسوية فانه غير منصرف  
 وكل غير منصرف وان منع عنه التسوية لفظا كونه ثابتا تقديرية بناء  
 على انه اسم والاسم يستحق التسوية وانما سقط لعله عارضة بهذا  
 قالوا ومن هذا ظهر ركك ان تعليل الشارع بقوله لان كل تسوية سقط  
 بالاضافة كنه هذا التسوية ثابتا تقديرية ليس بشيء كيف وقد مخرج

منصوب على انه منقول وجده

فنصبه

تقديره



وكثير من الكتب ان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو ثابت  
 تقديره او يكتفى شاهد لما قلنا من بعض شروح اللب وغيره حيث قال  
 واعلم ان ما في التنوين المقدران كان افعل التفضيل بمن سبب لا يجوز  
 الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة السبب صلاحية للمفاعلية بعد ان يجر  
 افعل فعلا اذ يصح ان يقال اكثر ماله واما اذا لم يصلح لاكثر فيجب الاضافة  
 نحو زيد اكثر رجلا انتهى فقد بين ان تنوين اكثر ثابت تقديره  
 قبل الاضافة لكونه غير مضاف الى ثابت تقديره استقوط بالاضافة كما انهم  
 الشارح قوله او بالتركيب عطوف على قوله بالاضافة كمنه عند اذ اصله  
 خمسة وعشرة متون ثابت تقديره وان سقط لفظ الالف لما قصد اخراج  
 التسمين ونحو كبريما بحيث يكون عدادا واحدا كالعشرة ومائة حذف  
 الواو والواو لا انفصال وبني الجرح ان حذف التنوين عنهما البناء  
 لان تنوين التمكن لا يجمع مع البناء وهذا حكم على ما جعله الشارح من انه يجوز  
 من اكثر ولا يبعد ان يقال انه يجوز من اسناد اكثر واليه ذهب شارح الفوائد  
 حيث قال هو بمنزلة من اسناد اكثر لان تعلق الفعل به سواء كان وجدت  
 بمعنى صادفت او بمعنى علمت انتهى **بين** منصوب على الظرفية تعاورا  
 الائمة جمع الامام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني وجدت  
 قوله المائة او هي بدل من اكثر على تقدير ان وجدت تبعث الى المفعول  
 واحد بدل البعض من الكل **الثمة** منصوبة معطوفة على المائة و  
 كذا قوله **بالحل** وهذه الثلاثة اعز المائة والحل والتمه كل واحد منها

مطلوب تنوين تقديره

والعامل فيه

معطوفة على التمة

منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني الله تعالى وبهذا الاعراب  
 اي كونه بدلا من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت اي لغت اما اذا  
 كان وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعول الاول  
 وتعاورا بغيره والمائة مفعول الثاني قوله وبهذا الاعراب الى هنا التحسين  
 لما سبق وتبين له كمالا يخفى **فاستقلت** فعل فاعل متونين والفاء فيه  
 كالماء في نظرت فهو ما هو خوذ من طال لا يطول فيعدي بالنقل الى باب الاستفعال  
 بهذا النظر الى الغائب والا قد يكون استفعال بمعنى طال صرح به في الصحاح  
 ان مصدرية **استقلت** فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا  
 والفخر البادر المتصل منصوب على انه مفعول اول لا كلف وعائد الى الولد  
 وهو اي أطلق يتعدى الى المفعولين اللذين ثابرتا غير الاول ومفعول  
 الثاني قوله **جمعا** والهاء مجرورة محل لاضافة الجمع اليها عائدة الى الكتب  
 الثلاثة والجملة الفعلية اعز أطلق مع ما علمت في منصوبة المحل على انها  
 مفعول استقلت **واحدة** اي اختلفة منصوب معطوف على اختلفة وهو  
 اي اقل يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا اي كما يتعدى أطلق اليهما الاول  
 الفخر المتصل به والثاني قوله **فما** والهاء مجرورة محل لاضافة رفع  
 اليه عائدة الى الكتب الثلاثة **كراهم** مصدر منصوب على انه مفعول له استقلت  
 وهو اي المفعول له ما يكون باعنا على مضمون الفعل العامل فيه سواء  
 كان على غائية متأخرة عنه في الوجود نحو جئتكم اصلا حالكم او سببا  
 باعنا عليه في النقص ومقدما عليه في الوجود ايضا نحو قدمت

وهو







سبويه بوزن لغاه اصلها شيئا قبلت اللام قلب مكان موضع  
 الف كراية الف بين اثنين وهذا القلب شائع وعند الكسائي بوزن  
 افعال جمع شئ بوزن بالغ والسكون ويزم منع الصرف على وعلا  
 الفاء اصلها شيئا بوزن افعالا حذفت اللام كراية الف بينهما جمع  
 شئ بزيادة الياء بوزن فيعل بالغ والسكون ويزم الاخذ من غير شائع  
 وعلى تقدير كراية المعتبرة من العربية فقول الشارح فعلى الاول منصرف  
 وعلى الثاني غير منصرف لا يخفى لظاهرة عن شوب ضعف وهي اي الاشياء  
 مجرورة بين والجراح المجرورة في النصب على الحال من الموصول وهو الموصول  
 في معنى المفعول كراية وان كان في الظاهر مضافا اليه لها **المعادة** اسم  
 مفعول من الاعادة مجرورة على انما صفة الاشياء والكلام فيها كالكلام  
 في المشبوبة من انه لما جاز الامران اي الافراد والجمع اخترا الافراد للاختصار  
**والاول الى ان للشرط** فعل الشرط وهو من الافعال الناقصة  
 وانتم مسترفيه غايد الى الاشياء **والقول** فعل مضارع مني بلا جزاء  
 الشرط يود علي ان يقال لا تم انه جزء الشرط فان ان لما اخرجت عن  
 حقيقة الشرط استغنت عن الجزاء فهو اي قول المصنف واذا كانت لا تخ  
 كراية كراية كراية وان انتهي بعينه كيف ولو فرض ان ان باق  
 على حقيقة الشرط لا يصح ان يكون قوله لا تخ جزاء له فان من تته الشرط  
 لكونه جزاء كانت بل يطلب له جزاء بعد تمام شرطه كما لا يخفى على الدواف  
 السليم وهو منصوب المحل لانه جزاء كان والشرط مع فعله وجزاءه جملة  
 ان الشرطية

فعل

اشياء بوزن افعالا

كراية



ان الشرطية  
 لا تكون  
 بوزن  
 افعالا  
 بل بوزن  
 فيعل  
 بالغ

وقع

جملة شرطية منسوخة عنها معنى الشرط في موضع الحال من الاشياء وانما  
 منسوخ لان الجملة الشرطية لتفقد رها حرف الشرط المتضمن لصدر الكلام لا  
 يكاد ترتبط بشئ قبلها فلا يكون حالا فترحم لا يوقعونها بتمامها حالا لان  
 اخرها حرف عن حقيقة الشرط نحو كراية وان انتهي واوجبوا الواو في  
 مثله كما يلحق بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل كراية ان  
 انتهي لتوهم انه جملة شرطية جزاءها معدود بعدها وهو كراية لانه  
 كراية المذكور عليه ولم يعلم انها واقعة موقع الحال منسوخة عنها معنى  
 الشرط غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا ولا تقديرا فلما جيء بها والى الحال ارتفع  
 الالتباس وانما قلنا بتمامها اشارة الى انهم قد يوقعونها حالا من  
 غير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بعد جعلها جزاء عن ضمير الاول  
 في الحال نحو ما في نريد وهو ان تالة يعطى فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة  
 هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية يكون جزاء من تلك الجملة الاسمية  
 الحالية فاهم في ذلك طريقان احدهما الاخرى عن حقيقة الشرط والثاني جعلها  
 جزاء للثبوت مع بقائها على حقيقة الشرط وقول المصنف وان كانت لا تخ  
 من قبل الاول وهي اي الاشياء في معنى المفعول فقوله وان كانت لا تخ  
 من قبل الحال عن المفعول لانها اي الاشياء عبارة عن الموصول في كراية  
 على ما فيها وهو اي الموصول منصوب مفعول لكراية قبل الاضافة  
 تامل وبسعي وتحقيق بهذه المسئلة في شرح هذا الكتاب المستر بالقصور  
 تحت الحال وهذا الوعد الرجوع متبع لا لعل له كما يخفى على الروف

مطلب ان الشرطية المنسوخة عنها



السليم من الافاده مجرد متعلق بالافعال تصفية فعل فاعله والجار  
 مقطوعة على استقلت منها الى الكتب الثلاثة متعلق باستصفي  
 هذا اسم عن اسماء الاشارة جني على الفتح بل على السكون لثبته الحرف من  
 حيث الاحتياج الى الشاراية كما ان الحرف يحتاج الى متعلقا بها لكن فله  
 بهما نصب لانه مفعول استصفي **المحرف** منصوب لانه منه هذا او عطف  
 بيان له وهو المشهور عند الجمهور فيكون على كلا التقديرين تابعاً للبيان وتابع  
 الثاني تابع لمجده دون لفظه مثلاً لا يقال مضمناً من الدابر بكسر الراء والواو  
 برفعه فان قلت لم جار نحو يا يزيد الطريقاً حملاً على لفظه خرباً الجني على الفتح  
 قلنا لما شبه حركة المنادى الجني حركة الاعراب في العوض حيث ان حركة  
 الاعراب عارضة بسبب محي العالم كما ان حركة البناء في المنادى المفرد  
 المعرفة عارضة بسبب النداء ونفيت مقطوعة على استصفي عن حرف  
 جر **كل** مجرور واعلم ان تنوين العوض اياً عن المضاف اليه نحو يومه  
 وحينئذ اصلها يوم اذا كان كذا وحينئذ كان كذا اخذ في المضاف اليه  
 لا ذو عوض عن التنوين واحا عوض عن الحرف او عن الحركة او عن  
 الحركة او عن الاعلال كما ذكرنا في تنوين **فما عوض** عن الياء عند يسوية  
 وعن حركة عند المجرور وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيه اى  
 في كل عوض عن المضاف اليه اى من قبل الشئ الاول دون جاعده  
 اى عن كل واحد منها اى من الكتب الثلاثة **ما مصدرية** كذا فعل ماض  
 والضمير فيه اى تكرار عايد الى كل في قوله عن كل منها وهو اى تكرار في

والهاشور المحل بن عايد

مطلبتين عوض في جوار  
 برفع الظنين

متعلق  
 بنفيت

تكرر في تقدير المصداق مفعول نفيت اى نفيت عن كل تكرار ولا يجوز  
 ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون النفي نفس المسئلة المتكررة  
 وهو غير جائز لان المراد نفي التكرار دون نفي المتكرر وحكم بجواز تغييرها  
 اى يجوز نفي نفس المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب يعني المصباح مثلاً  
 لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد يؤد الى الفساد لانه يلزم مثلاً ان لا  
 يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع بيانية  
 اى مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانها بهذا  
 اشارة الى قوله ولا يجوز ان يكون موصولة الى قولنا في بطلانها  
 لانه ان يلزم من نفي المتكرر نفي نفس المسئلة المتكررة التي هي المسئلة النحوية  
 لان التكرار هو الشيء الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار داخله  
 في التكرار من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفي المجموع المركب من الموصوف  
 والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو المسئلة النحوية بهما مع  
 الصفة التي هي التكرار لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو  
 قال بنفي جزء من اجزائه لمكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون هناك ذلك  
 الا بنفي المجموع بنفي قيد من قيوده واذا كان كذلك فنفي التكرار بها بنفي تكرره  
 لا بنفي نفسه حتى يلزم حاذكر من نفي نفس المسئلة او نقول ورد ما  
 قبل ولا يجوز ان يكون موصولة الى جواز ان موصولة بتقدير المضاف  
 بهذا ونفيت عن كل منها تكراراً في يستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق  
 الاقدام **مثلاً** المنصوب على انه مفعول لنفيت او على انه حال من ضمير

ما فيه  
 ما في المصدرية

المراد من قوله ولا يجوز ان يكون موصولة بتقدير المضاف  
 لا بنفي نفسه حتى يلزم حاذكر من نفي نفس المسئلة او نقول ورد ما

ما تكرره



هذا هو المعاد المستقل  
 على ما هو عليه في اللغة  
 المستقلة

نعتت بغير مستقل المعاد متعلق باستقلاله هو اي المعاد مصدر  
 بمعنى بغير الاعادة والتمرار استقلال معطوف على استقلال الجاز في الوجهان  
 من كون مفعولا وحالا ايضا المعاد متعلق باستقلاله واعلم ان الظاهر  
 ان المعاد المصدر محي كالمعاد والتقدير لاجل استقلال او مستقلا انفا فادة التكرار  
 عما ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم  
 المصريح الا بالاركان الخذف والفاعل الاستقلال ومفعوله معاني الاستقلال  
 فائدة التكرار لئلا يتعبد لان الاستقلال قد انتهى قليلا واذ لا يتصور  
 في المعاد لان المعاد هو الشخص المستفيد عما تقديره كونه اسم مفعول ولا  
 معنى له في قليل لكن الخارج اقبح اثر صاحب الضوء فقال وهو المعاد  
 اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه للمزيد الخارج والمعروف هو الولد فالمراد  
 من المعاد الولد واللام بغير الجنس والمراد من المعاد كل من استفاد من  
 هذا الجنس وقول من قال ان اللام فيه بمعنى الذي لانه في الصفة وهو فيها  
 اي اللام في الصفة اي في اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بغير  
 اسم الموصول لاحرف تعريف فلا يكون للجنس بناء عما ان الموصول من  
 المعادق والتعريف بناء في الجنسية والاستغراق بط قوة قول من قال مبتداء  
 وبت خبره وما بينهما مقول لقول لانا نقول القول يكون اللام على مذهب  
 الحارثي والاعفسي لا على مذهب من قال اسم فان اللام عنده في الصفات  
 مطلقا سواء كانت تلك الصفات بمعنى الحدوث كالضارب وغيره ولا اي  
 وان لم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من عدل الاسماء كالمؤمن والمؤمنين

هذا هو المعاد المستقل  
 على ما هو عليه في اللغة  
 المستقلة

والتحرف فانهما اسمان لطا يفتين معروفين وبطلان عما كل فرد من  
 هاتين الطائفتين على غير من غير ملاحظة كونه مصداقا الآن او متكررا  
 فيه وهذا ترى بتعديها اي شخص كان من المعارف بغير المصدق  
 بغير التسوية الا كذا والى اجل بهما وهذا نظير ذبيح اذا اطلقت على  
 ذات الترويج من غير ملاحظة صفة الترويج حرف تعريف جازان للام و  
 وسلم انه ليس بحرف بل اسم موصول فلان ان الموصول بناء في الجنسية  
 والاستغراق كقولنا اكرم الذين ياتونك الانبياء او اكرم العالمين بكر  
 اللام الانبياء او غيره ذلك فانها اي الذين واللام في العالمين موصولان  
 كائنان في هذين المثالين للجنس والاستغراق والالام في الاستثناء الذي  
 شرط دخول المشتق في المشتق منه على التقدير السكون عن الاستثناء وكيف  
 بناء في النسبة والاستغراق وارباب المعاني والبيان قالوا ان الاقام  
 الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد  
 الذي هي جارية في الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو  
 جريانها في المعرفة باللام بعينه فيتامر ولو لا محاذ في التطويل والاطناب  
 لاطلعت ان ههنا على فوايد لم يحجم حولها الا واحد بعد واحد من اول الباب  
 غير هو صفة في الاصل بمعنى المعايير اي معايير المتخراي على كونها مقايير  
 على قدر ويستوى في الاحوال كلها لان في معنى النفي محرم في حرفه في  
 عدم الفرق وما ينبغي ان يعلم ان النجاة قد عجز عن تعريف لفظة  
 غير باللام مع كونه مضافا وان كان كناية رعاية الصورة الاضا والمعنوية



الشيء بالشيء مستند وقوله  
 في قوله تعالى لا يملكه الله  
 في قوله تعالى لا يملكه الله  
 في قوله تعالى لا يملكه الله

ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب المراد في عبارات بعض العلماء  
 اي في كلام المصنفين فانهم جعلوه بمعنى المفاير وهو اي غير ههنا منصوب  
 على الحالية من غير استغنيت **مفعول** بالذال المرحلة مجرور لاضافة الغير اليه  
 وهو اسم فاعل من الافتعال اصله قد تحق قلبت التاء والافضل اذ دخل  
 بالذال المعجمة في الدال المرحلة بعد قلبها فصار مدخرا وجاز فيه ايضا مدخرا  
 بالذال المنقوطة المستندة بادغام الدال المرحلة في المعجمة بعد قلبها المعجمة  
 وذلك لان الدال والذال كلاهما من الجحيرة فيصير ذلك الادغام نظرا  
 لاتحادهما في الجحورية يجعل الدال والذال في الاوجاز فيه ايضا مدخرا  
 مدخرا بالمعجمة في المرحلة يتكاد الادغام وتحليل نظر الى عدمهما في الذات  
**فصل** منصوب على انه مفعول مدخرا **الفيحة** مجرورة لاضافة فضل  
 اليها واقا عمل مدخرا في فضل لانه اراد به الحال او الاستقبال واعتقد على  
 غير وهو معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل مشروط عند تباشر طين  
 الاول كونه بمعنى الحال او الاستقبال اي عند مجرجه عن اللام اذ عند دخول  
 اللام الموصول عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط عمله  
 كونه محله بمعنى الحال او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما اشترنا  
 اليه نحو الضارب اياه اسم يزيد اي الذي ضرب وانما اشترط ذلك  
 ليمتثا بته لفظا ومعنى واما اذا كان بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى  
 اللفظا وينسب المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته للماضي واللفظا  
 فلا يعمل مثل احد لهما ويموجب ان يعلم ان يعمل ان هذا الاشتراط

المصنفين

عجز

الاشياء اما انما هو في محله في الفاعل والفرق والمنقول المطلق فانه يعمل في الحال  
 عندئذ هو سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال وسواء كان مضرا او  
 مظهرا سبييا او غير سبيي نحو زيد ضارب ابوه او ضارب ابوه او ضارب ابوه  
 غير واسي لان ادنى المشابهة بالفعل يكفي للرفع لقدة اختصاص الرفع  
 بالفعل وكذلك يعمل في الطرف والجار والمجرور مطلقا لان الطرف يكفي راحة  
 مع الفعل لاشاعة وكذلك يعمل في المنقول المطلق من غير هذا الشرط لانه  
 ليس باصني والشرط الثاني اعتقاده على احد الاشياء الستة وانما  
 اشتراط في عمل الاعتقاد على احد لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه  
 انما وضع الواضع للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا يقتضيه فاعلا  
 ولا مفعولا وانما اقتضاها باعتبار تفرقة بين المصدر فشرط في عمل ان  
 يكون واقعا عند العمل موقعا هو بالفعل او لا منه بالاسم اما يكون ذلك  
 مستندا كما اذا اعتقد على الاربعة لاخرة التي سذكر فانه لا يجوز ان  
 يكون مجرما عنه فصار كالفعل اذ الاستناد من لوازم الفعل او بوقوعه  
 بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتقد على الاستغناء والنفي فان النفي انما يتعلق  
 بالاحكام دون الذات وكذا الاستغناء شارة ان يكون من الاحكام والعوارض  
 دون الذات الاول صرف النفي نحو ما قام زيد او في معناه نفي كبره  
 اي في معنى صرف النفي من اسم او فعل في معناه نفي كبره وليس مثال  
 الاسم كما في قول الشاعر وان امر الم يعني الابهاج لغير مربي نفي  
 بالخاطيء فان مربي نفي في نفسه النصب لا اعتقاده على غير ومثل الفعل نحو

مطلوب شرط الاعتقاد



قائم الودين قوله وان امره في محنته والصالح المرء الرجل تقول هذا  
 مره صالح وهذه مره صالحة فاذا دخلت الف الوصل في الذكر و  
 قلت امره فيلن لغات فتح الراء في كل حال وفيها في كل حال وانما  
 في كل حال فيكون في اللغة الثالثة معربا من مكانين انتهى وقوله لم يكن روكس  
 على وزن لم يرم صفة امره او غير باللام البدائية المفتوحة مرفوع على  
 انه خبران ومبين عما وزن جيب اسم فاعل من احسان يرين احسانه  
 والمطالع جمع مطمع بمعنى الطمع في غير ان الرجل الذي لا يرمم الاباحال  
 صالحة لا يرين نفسه باظهار الطمع في كل موضع الثاني من تلك  
 الاشياء الستة حرف الاستفهام مفعول ثان فاعلم ان هذا مقدر لقوله  
 ليت شعري مقيم العذر قوي مرفوع تقديره انما فاعل مقيم و  
 العذر منصوب عما انه مفعول مقدما على اسم مقيم يعني يقبلون عذري قوي  
 قوله شعري بكسر الشين والراء بمعنى علم اسم ليت وخرجه محذوف  
 بهما على سبيل الوجوب كقوله الاستعمال والتقدير ليت على ما يشال عن هذا  
 الاستفهام حاصل والاولى ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام او ما مضاه  
 فان الشرط في هو الاعتقاد على الاستفهام سواء كان مستفادا او محذوف من  
 حرف او اسم نحو ان جالس صا جاك وكيف مصبح ابتاك وكم مالت  
 صدقك والثالث من تلك الاشياء الستة البدائية مرفوعا نحو زيد قائم  
 ابو او موبيا لقوله وكم على عينه من ثم في خبره فان على نصب  
 عينه لا اعتداه على حكم الخبرية التي ليست بمبتدأ مرفوعا بل مبتدأ انشوي

كونه في الظاهر كونه غير متضمنة

موبيا فانه مختص معنى الا يرى ان قوله كم رجلا لينة بمعنى كثير من  
 الرجال ومن المي بهذا علم ان تخصيص المبتدأ النكرة بالصفة على ثلاثة اقسام  
 اما بالصفة لفظا وهو ما بالصفة تقديره قوله ثم شخب في النار  
 وشخب في الارض اي شخب واحد من اللبن او بالصفة معنى وثيقة كما  
 فيكم الخبرية بان الوصف فيها من قام معناه وليس مقدرا مع لفظها كما  
 يقدر مع لفظ شخب لان كم لا يوصف اصلا هكذا قالوا فاعلم ذلك والرابع  
 من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو مريم بن رجل عالم ابوه والظاهر  
 منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل نحو جاءني زيد ركبها غلام و  
 يجوز فيها اي في الحال اعني في مواضع اعتد اسم الفاعل فيها على ذي الحال  
 الاعتقاد تقديره بان يحذف ذو الحال لفظا والسادس منها الموصول نحو  
 الضارب ابوه قال السيد كني الدين العلوي بلحقين في كبره اسم شرح  
 للافية قوله بعد الموصول ظرف قال وقوله غفل عن الحص مقوله  
 وزاد بعضهم على وجوه الاعتقاد ان يعتقد على حرف النداء نحو يا طالع  
 جبلا حيث نصب طالع جبلا عما انه مفعول لا اعتداه على ما كان المحققين  
 قالوا ان الموصوف اعم من ان يكون مفعولا كما ذكرنا او مقدرا نحو يا طالع  
 كما جبلا اي كوكبا طالع على الجبل وزاد بعضهم ان يعتقد على ان الكسوة  
 المشددة نحو ان قائم الويدان وما ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه  
 كما ان الاسماء المشتقة كالاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تعمل  
 بالاعتقاد كذلك يعمل به ما يجري مجراها كالنوب والاستعارة مثل  
 عتيا

مثل قوله تعالى ولعبوا من حين من مشرك  
 فاعلم ان العبد موصوف بلفظ من

شدد دكيا غلامه جاء  
 في خبره وهو المبتدأ برفعه لنداء



ايجاشي ابوك واسد الزيدان فاستهمل الاسد بعض الجري فعمل علم وكذا  
 عمل جاشي في ابوك كونه في قوة اسم المفعول اعني منسوب الى جاشي  
 وهذا الاشتراط اعني اشتراط الاعتقاد عند البصريين واما عند الكوفيين  
 لا يفتقر منا فلا اشتراط بالاعتقاد عندهم فعمل هذا قولنا قائم في ادى في  
 هذا عند البصريين خبر مقدم على البداهة لا غير عند الكوفيين والا فغنى  
 يحتمل الامر بين احداهما ان يكون قائم مبتداه او زيد مرفوعا على انه فاعل ساد  
 مسد الجري والثاني ان يكون خبرا او زيدا مبتداه او اما قائم الزيدان او الزيدون  
 فمتنع عند البصريين لا يتعارف ان يكون قائم خبرا عن الزيدان او عن الزيدون  
 كونهما يكون قائم خبرا او الزيدان والزيدون ليس كذلك والمطابقة للبداهة  
 شرط في الخبر المشتق افراد او تشبيه وجها وتذكرا وتأييضا ليصح ارجاع الخبر  
 منه الى البداهة وجاز عند الكوفيين اي قائم الزيدان او الزيدون جازين عندهم  
 وعند الاخصائيين ان يكون مبتداه او ما بعده فاعل ساد مسد الجري وكذا  
 الخلاف بعينه من غير تفرقة جاز بينهم في عمل الطرف في الاعتقاد وعدمه يعني  
 ان الطرف المستقر انما يعمل في الاسم المظهر بعده عند البصريين بشرط اعتقاده  
 على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتقد الطرف على شيء منها فلا اسم الواقع  
 بعده مبتداه مصدر لكان او غيرم والطرف المقدم مع ما فيه من الخبر المستكن فيه  
 المتصل من عام خبره اذا لفرق عند الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط  
 الاعتقاد واما عند سيبويه فان كان ذكر الاسم حدثا فاشاعه بالفا على  
 وان لم يعتقد الطرف لانه كان اهل شي على الفعل لانه من حيث هو حدث

مقدم

تقدير

حدث جز من مرفوع الفعل وان كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء كما  
 هو عند الخليل واما عند الكوفيين والا فغنى لا يشترط الاعتقاد في افعال  
 الطرف مطلقا كما لا يشترط في افعال اسمي الفاعل والمفعول في حرف جب  
 رعاية مجرورة به متعلق بخبر وهو مضاف الى مفعوله وهو جازي  
 عبارة من الميور اما من المعنى الى اللفظ بالنسبة لا المتكلم او بالاعتقاد بالنسبة  
 الى مخاطب وذكر الفاعل متروك تقديره في رعايتي عبارة والضمير البارز  
 المتصل مجرور المحل لاضافة العبارات اليه عائد الى الامام **الفصل في الخاتمة**  
 لخص من ثلث في الحروف نحو **الضميمة** ومن الغرابية نحو **كأ** وافرقت  
 ومن مخالفة القياس نحو **الجد** لانه العلي الاجل فبكر الادغام ومن ضعف  
 التاليف خصوص غلام زيد بافتحار قبل الذكر وتنافر الكلمات  
 كقولهم وليس قرب قبر والتفريق في قوله ساطب بعد الادغام لقربوا  
 على فصل بين موضع مجرورة صفة العبارات فان الفصاحة كما يوصف  
 بها التكلم مثلا يقال شاعر فصيح وكاتب فصيح كذلك يوصف بها العبا  
 رات المفردة نحو كلمة فصيحة والمركبة مثل ما يقبل كلام فصيح في الشر  
 وقصيدة فصيحة في النظم ولم يجمع القصيدة مع ان الموصوف جميع  
 للاختصار كما مر في المصنوعة وغيرها ولم من الحروف الجوارم الفعل  
 المضارع وهي خمسة لم يوصف بغير ويسمى بالجد المطلق في عرف القريش  
 لانه موصوفه مطلق الانتفاء فيجوز ان ينقطع في زمان الافعال  
 ولما لم يوصف بغير ويسمى بالجد المستغرق لوجوب اتصال نصير بالمال

مطلوب وقد ثبت في

تسبب  
 تسبب عيني الامموع  
 تسبب عيني الامموع  
 تسبب عيني الامموع

حرف



مطلب حروف الجواز

وذلك لان ما تقي قد ضرب وقد ضرب اخبار عن المحر الخي المتصل بالحال فلا تكرر  
 فيه ولم يسم لذلك لفظة حروف من ما وهذا من جملة مصداق ما يقال لزيادة  
 الحرف بدل مما زادت المعنى وان الشريطة نحو ان يقرب ولام الامر اي اللام  
 الموضوع للامر سواء كان امر الفاعل الغائب او المفعول الغائب او  
 الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او المفعول المخاطب وهي مسكورة وفي  
 ايضا لفظ ولا التاني في الموضوع للامر مطلقا فانها في المحاطب الغائب على  
 سواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب الا في الاغلب وقد دخل  
 لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيعم اللفظ لجمع الامر بين مع التضي  
 عما كون بعضهم جازا وبعضهم غائبا كما قرئ في الشواذ فلتفردوا  
 ان قلت المفهوم مما ذكرت ان يحى صيغة المتكلم في المعروف من الامر والنهي  
 وقد صرح ابو حنيفة بج خلافه حيث قال في تفرقة غيره لا ياتي  
 الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلنا معنى كلامه انه لا  
 يحى من غير تاويل لئلا يلزم امر الشئ لنفسه او نهيه عنها والا فوردده  
 في الاستعمال كثير لا يصح انكاره مثل قولهم فلتشع وفتلج وغير ذلك  
 ولهذا امر الشريف بح قوله السكاكي فليغير عما بقوله اي اذا كان  
 السابق في الاعتبار الجرح والطلب وجب علينا تغييرها اشارة الى ان  
 صيغة الطلب ليس عما حقيقت بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين  
 عما من هو بهذا المذكر تدبر فانه نفس **اطو** فعل مضارع مجزوم  
 بلم سقط الياء علامة الجزم لان اصله اطوى بالياء والمدة لما ياتي في مؤن

لا يحد

في موضع ان حرف العلة في اخر الفعل المتصل باللام بمنزلة حركة الحرف الصحيح  
 في اخر الفعل الغير المتصل باللام فاعلم مستتر فيه وهو انما والجملة معطوفة على  
 جملة استصيت **كس** منصوب لانه مفعول لم اطوى **شي** مجزوم ولاضافة  
 ذكر اليه **حرف جر** **سألكم** مجزوم وبها والهاء مجزوم لاضافة المسائل اليه  
 عايد الى الكتب الثلاثة والجار والمجرور متعلق بلم اطوى **حرف من حروف**  
**الاستثناء** وهي اي حروف الاستثناء وادواته عايد ماضي ماضى مستثنى في الكلام  
 سواء كان مرفعا واسما او فعلا او جازما وعدا وغيره وسوى بحركات  
 البني وغيرهما مثل سواء بالكر او بالفتح وفلا وما عدا وليس ولا  
 يكون ولا استقام ولا بيد بمعنى غير ولا مثل قوله تعالى لما عليها حافظ  
**ما هو صولة** **فعل ماضى** مع فاعله جملة فعلية صليمة وفاعله مستتر  
 فيه عايد لها والموصول مع الصلة منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع  
 من ذكر شي لان المستثنى ليس من جنس المستثنى عنه الذي هو ذكر شي  
 والعامل اي عامل النصب في الصولة مع الصلة الا قوله العامل مبتدأ  
 والآخره والعامل الفعل السابق وهو لم اطوى بوسطة الاعمال اختلاف  
 الذين او منصوب عما انه بدل من ذكر شي بدل البعض من الكل لان ذكر  
 ما يدر بعض من ذكر شي او بدل الاستعمال يرد عليه ان بدل الاستعمال انما  
 يكون بغيرها تعلق بالكلية والجزئية وبها ليس كذلك وقد اعترف  
 به قبله حيث قال بدل من ذكر بدل البعض من الكل والعامل في **اطو** لم  
 دون الابل هو نفوذ العالج اي لم اطوى ذكر شي الا اطوى بالياء ذكرها بالياء

اذ لم يكن



المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب والجارا على حذف متعلق  
 منصوب المقديرين او عيانا او منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب  
 حذف المضاف لانه لو اذكت الحذف لكان الوصول واجب المنصب على الاستثناء  
 المنقطع عن غير سبيل الى ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو ان  
 المضاف المحذوف في ذكره هو الذي المذكور المحذوف في غير الذكر الذي هو المبدل منه  
 لان المحذوف في التقدير غير المفعول المذكور وان اعتد في اصل الحروف فافهم واما  
 مجرور المحل على البدلية اعم من شيء بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكر اي  
 لم اظود ذكر شيء الا اظود ذكر شيء يكون الذكر الذي اورد في التفسير هو عين  
 الذكر المذكور اولالا ان البدل بغير العامل ومن هذا يظهر فائدة قوله  
 فيما سبق وهو غير الذكر الذي هو المبدل منه او هو بدل من مسائلها  
 والعامل فيه من اي لم اظود ذكر شيء الا اظود ذكر شيء مما ذكر اي من المسائل  
 التي ذكرت في هذا الموضع لان البدل يكون في غير الموجب ونحو مسائلها  
 موجب والجواب النفي الذكر المتعلق بشيء هو من المسائل فرجع اليه  
 فالسهر في مقابلة لابن اخت خالته ولما كان بينهما اعرابا ان كل منهما محتمل  
 الوجهين ابتداء في تفصيله اولاهما ما واو وثانيها ايضا باقا واو ثم لما في بينهما  
 احتمال كون البدل من ضمير المجرور من مسائلها ابطه بقوله ولا يجوز ان  
 يكون بدلا من ضمير المجرور في مسائلها لعدم مساعدة المعنى للزوم كون  
 ما ذكرنا باله مسائل وليس كذلك وذلك لان هذا الضمير راجع اليه  
 الكتب الثلاثة فيكون التقدير لم اظود ذكر شيء من مسائل الكتب الثلاثة

من المسائل في  
 قيل

الاما لم يند فيرجع ماله الى ان يقال الا الكتب النادرة وهو ظاهر المسند  
 وما قيل في وجد المسند انه اذا كان بدلا منه يلزم دخول الابن المضاف  
 وهو المسائل والمضاف اليه ما ندر بتقدير نتيجة المبدل منه اي تبعده وازا ل  
 من البيان وهو الهاء في مسائلها فاسد خبر ما قيل وانما كان فاسدا  
 لان المراد بالنتيجة النتيجة في المعنى لا النتيجة في اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم  
 عما انا نقول بعد التسليم يريد هذا عما الوجه الاول ايضا هذا ولكن الحق  
 انه ليس المبدل في حكم النتيجة لا معنى ولا لفظا اما الاول فلا شتمالها في  
 غير بدل اللفظ فائدة الاجمال اولا والغير ثانيا واما الثاني فلو جوب  
 عود الضمير الى المبدل منه في بدل البعض والاستعمال كما اشار اليه قال  
 في شرح اللب واللباب وتكون ليس في حكم النتيجة لا يمنع ابدال  
 غير المنصوب عليهم عن الضمير المجرور وانعت عليهم فلو كان في حكم النتيجة  
 مطلقا لما صح ذلك لان التقدير يحل يكون صراط الذين انعت على غير المنصوب  
 عليهم فيلزم خلوص صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير في عليهم الثاني  
 راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المنصوب واما قولهم انه في حكم  
 النتيجة فانه ان ضمير باستقلال البدل بنفسه عن غير ذكر المبدل منه ومعارضة  
 رغبة التاكيد والصفة وعطف البيان ومن هذا يظهر كذا ان قول الشارح  
 لان المراد بالنتيجة في المعنى لافي اللفظ بمراحل عن التحقيق او نفع عطف  
 عما ندر فيما في حرف جر ما موصولة بينهم منصوب اي لفظين منصوب  
 لفظا على القرينة وهم ضمير متصل مجرور المحل لا مضافة بين اليه وبعبارة

عليهم



عن النجاة لانه عابد اليهم وعامل الطرف اي تامة مخدوف وهو استقر  
 وقاعلة المتعل اليه من عالمه بعد حذف مستتر فيه عابد الي ما والعامل  
 مع المفعول اي الطرف مع فاعله جمل ظرفية صلة ما والموصول مع صلة  
 مجرور المحل بغير متعلق بشيء **والنشر** معطوف على شاع او على ما ذكره الاول  
 الثاني اولى لقربه **ولم** حرف جزم **ازد** فعل مضارع مجزوم ولم اصله ازيد  
 سقط الياء لالتقاء الساكنين وهو الظاهر ان يقال ويها اي الساكنات الياء  
 والذال فيه اي في المختصر متعلق بلم اذ **شئ** منصوب لانه مفعول لم **ازد**  
**اجتبا** صفة شئنا الاحرق استثناء ما موصولة **كان** فعل من الافعال  
 الناقصة مع معموله جمل فعلية صلته اسم مستتر فيه عائد الى ما بالاول متعلق  
 بقوله **حرثا** بتشد يد الياء جمع الجديد واللاق وهو منصوب عما انه خبر كان  
 والاصل ما كان حرثا بالزيادة ثم افرح **حرثا** بالسمع والموصول مع الفعلة  
 منصوب المحل اما على الاستثناء من لم **ازد** شئنا والعامل في الا اولم **ازد**  
**شئنا** والعامل الاولم **ازد** على اختلاف كقائمة ذكره في لم اطولا ما ذكره او  
 على البدلية من شئنا والعامل في لم **ازد** دون الابل هو لغو في العمل  
 في الجملة اعلم لم **ازد** مع ما عجلت في معطوفة على جملة لم اطوى فهي  
 اما في هل الترفع ان كانت فاف فظرت عاطفة او في هل الجزم ان كانت  
 فاف جزائية ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاو  
 راق لكن فيها اي في مباحث الاستثناء مسألة لطيفة من الاستثناء المكرر  
 لابد من ذكرها لامتحان الادهان واختبار الافهام من التجربة بغير الخاء

عجلت

إذا

الماء النجاسة جمع الامتحان والتجربة وهي اي تلك المسئلة اللطيفة انه قال  
 قائل اعلان على عشرة وراهم قوله عشرة مرفوع مبتدأ والمطلوب خبره  
 وعما متعلق بالخبر لانه جمع الفعل الآتية الا ثمانية السبعة الآتية  
 الآتية الاربعة الآتية الا اثنين الا واحدا ولو قال لولاه على عشرة  
 بتووين العوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الآتية الا ثلثة السبعة  
 الا ثمانية الآتية فاللازم في الاول خمسة في الثاني واحد لا يليق  
 ذكر وجه التحجج **ههنا** ولكن علينا ان نبين فنقول اما ان اللازم  
 في الاول خمسة فلانا اخرجنا السعة من العشرة بقي واحد واخرجنا  
 مع ثمانية صارت سبعة واخرجنا منها سبعة بقي اثنين واحد  
 اخرجنا منها ستة صارت ثمانية واخرجنا منها خمسة بقي ثلثة واحد  
 اخرجنا منها اربعة صارت سبعة واخرجنا منها واحد بقي خمسة فكل واحد  
 مني خارج وكل شئ موجب داخل كذا في شرح الرضوي في التعليق  
 سبل هذه المسئلة ان يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقض  
 المنفي عن المثبت فما بقي هو المقربة فالمثبت عشرة وعائدية وستة واربعة  
 واثنان والمجموع ثلثون والمنفي سعة وخمسة وثلثة وواحدة والمجموع  
 خمسة وعشرون فاذا تعفت الاقل من الاكثر بقي خمسة واما ان اللازم  
 في الثاني واحد فان المقابل لا استثنى اثنين بقي ثمانية ولا استثنى ثلثة  
 من تلك العشرة ايضا فلا بد ان يكون ذلك الاستثناء من العشرة لان  
 الاثنين لان استثناء الاكثر من الاقل لا يصح وهكذا الاستثناء

النصائح

وسبعة







لا تقع الامر غا ولا لا يقع الابعد النفي فان وقع بعد المضارع لا يشترط  
 ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل فيا قول عازيد  
 الا فاعل فيكون خبر المبتداء وان وقع بعد ما فعل حاض يشترط ان يكون قبلها  
 فعل منفي كقوله ثقه وما يا يسم من رسول الاسانوا وفي معنى النفي في  
 القسم نحو انشدك الافعلت فان معناه ما استنكته الافعلت فهو  
 مستثنى مفعول ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الكفوك ما جاء في احد  
 الازيد خبر منه فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت حالا كقوله كما مررت  
 بنزيد الابوه قائم وفي صفة في الاصل واما الواقعة بعد النكرة فهي  
 صفة والآ وجود ان يكون حالا عند من يجوز الى من النكرة ويجوز  
 دخول الواو معها فتقول كما مررت باحد الازيد خبر منه ولا يجوز  
 ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان حذف المثنى  
 يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيلاني انما حذف  
 من ليس الا وليس غير خاصة دون غيرها من ادوات الاستثناء  
 ومنها انه كما يكون مظهر يجوز اخباره عن قوله ثقه شهد الله انه لا اله  
 الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقب الجمل كقول القائل من قد ف  
 زيد افاضله واحكم بفسقه وردة شهادته الا ان يتوب فعند النافي  
 رج يرجع الى الكل وعند الى خيفة رج يختص بالجملة الاخيرة وذوب  
 بعضهم الى التوقي والبحث عند خارج عن هذا الفن فان قيل  
 فما تقول في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع

الواقع بعد الجملتين ينصرف الى الثانية عندنا وهو بمنزلة اسرف الى الجملتين  
 لان معناه لا حول عن معصية الله الابنة ولا قوة على طاعة الله الابا لله  
 قلنا ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاولى استثناء  
 اخر لدلالة الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة لهما في معنى واحد  
 مع رجوع الاستثناء اليها لتشابههما في معنى شئ واحد وترجمة عاوزن  
 على مخرجة اي سميت الواو للعطف ترجمته فعل فاعل ومفعول والفعل  
 البارز راجع الى المختص بالجملة اما على جملة استغفرت او على جملة لم  
 اذ والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه  
 الاولوية لا يخفى على الذوق السليم **بكتاب** مجرور بالباء متعلق بترجمة **الحج**  
 ولا يخفى انه ليس اسمه هذا المركب المجموع فلعل ذكر الكتاب يكون  
 متعلقا بقطعة الشانه مجرور باضافة الكتاب اليه من اضافة العام الى  
 الخاص كقوله فضة **ليستفي** اي ليستر يعني انما ترجمته بالمصباح كاستغفارة  
 بانوار على غرض عن الحرب جبا تدبر واللام جارة وان المصدرية مقدرة  
 بعد هالانها لا تدخل الفعل الابعد تقديرا ان يكون الفعل في قوة الهم  
 لكونه في تاويل المصدر كما مر في قوله حتى يعلق ويستفي فعل مضارع  
 منصوب بها اي بان المصدرية وقاعدة الفهم المستكن فيه اي ليستفي  
 وهو عما تد الى **الاولاد بانوار** متعلق بليستفي والفعل مجرور باضافة **الا**  
 الانوار اليه راجع الى هذا المختص والمراد بانوار مسائله اللطيفة  
 ومواجهة الشريعة وفي هذا الكلام استعارة بالكتابة لان المعنى شبهة في نفسه

معطوفة

زيت



هذا المختصر بالمصباح في ازالة الظلم جمع ظلم كالمجمل اما الازالة اي ازالة الظلم  
 في المصباح فظا واما الازالة في المختصر فلا من بل لظلم الجمل بالمحارسة  
 متعلق بعزل والاستعانة به عطف تفسيري وهي في الحقيقة من استند  
 الظلم ثم اثبت له من لوازم المصباح بقوله بانوار والتبني المذكور  
 اي تبني المص المختصر بالمصباح في ضمه استعارة مكينة وبهذا لا يثبت  
 استعارة تخيلية قوله قريبة لها احام فوج عما انه خبر بعد خبر وصفه  
 لتخيلية واما منصوب عما الحالية فقد تدبر ويستفي اي يفهم معطوف  
 على يستفي والفير المسترعايد الى الولا مقام منصوب عما انه مفعول  
 يستفي وغير الغنائم جمع تخية وافاقها الى اثاره اضافة العام الى  
 الخاص اي مقام من اثاره فيكون اضافة بعض من مقام فقه لان الغنائم  
 المرادة هي اثارها الى اثارها من المختصر كما ان الخاتم هو الغنمة فيصح  
 كون الاضافة بمعنى من لان خاصتها وهي كون المضاف محولا لوجوده  
 بهما ولذا دبرها اي بتلك الآثار الحاصلة من المختصر مسائل الشريعة التي  
 هي فوق كل مقام والفير البارز مجرور المحل لاضافة الآثار الراجعة الى  
 المختصر وكثرة فعل فاعل ومفعول وهو اي المفعول الفير البارز  
 المنقل وهو عايد الى المختصر والمجمل معطوف عما جمل ترجمته ومعنى  
 كسرة طوية طياتا وهو ضد النشر يعني طويته عما كسر عبد القاهر لان  
 الثياب المنسوجة اذا نشرت طويت عما كسر المقار فكأن  
 المص شبيه بهذا المختصر بالشوب المطوي ومجملته مستند منصوب

غفلة

خفلة

منصوب عما انه حال او مفعول ثان على حرف جر حية بحرور بها متعلق  
 بكسر ابواب بحرور لاضافة الحية اليها البلب في الاصل باب البيت  
 قيل انما سمي بها لانه لا يدخل في مشحولة الاظ بعد المحاوره عن كماله  
 فله البيت الابعاد المحاوره عن باب اصله بوب بدل ابواب مرفوع  
 عما ابتداء الاول صفة البلب هو تقيض الآخر اصله او على عا وزن  
 افعل عما راى موزن الاوسط قلبت الهمزة واو دغث بدل اول  
 منك وجمع عما اوائل واو الى وقيل اصله وول عا وزن فوع على قلبت  
 الواو الاولى همزة لتناسب فوق المتكلم في الابتداء ولم يجمع عما او اول  
 للاستعانة في الصحاح اذا جعلت اول صفة لم ترفع تقول لبيت عامر  
 او لا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام  
 وثانيه الاولى وجمع اول مثل للآخر والآخر الاصطلاحات  
 جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شئ بالآخر المحرور في محل  
 الرفع عما انه خبر مبتدأ الخوية بحرورة عما انه صفة الاصطلاحات وانما  
 لم يقل الخويات سواها للاصطلاحات لانها اي الخوية استندت الى  
 ضمير الجمع وهو الاصطلاحات في يجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل  
 ان الخوية ليست بفعل اي فعل اصطلاح ولا بمعناه مما يشق  
 من الفعل فابن الاسناد قوله لانه متعلق لما يفهم من الكلام  
 السابق اعني الاستفهام لانكاره اي الاسناد فيه لانه فيه لانه  
 وجوده له اي للاسناد الاخير ما في الفعل وفي ما في معناه ولهذا

مطل اصل اول

اول واذا لم يجعل صفة صرفه  
 تقول لبيت عامر



تسمون يقولون ان لفظ لا بد وان يكون فلان او معنى فعل ما وليين متلاقين  
 نريد اخوك وعمر وغلامك مثل موكبكم وعلوكم فلان ان اليا في اى في  
 مخوية ياء النسبة فيكون في معنى الفعل اذا التقدير في الاصطلاحات المنسوبة  
 الى الخوفا نحو اسم مختص كما ستم وبهرة فلا يصح الوصف به واداء  
 وقلت مخوف وهما شتى وبصرى لخرط في سلك الصفات حتى تقول  
 برفع الهذى الفلام عا ان فاعله في فوكرك رجل يندق غلام فلا يقال  
 وهى اى الاصطلاحات وهذا اى كونها بمعنى المصطلحات جمعت  
 الاصطلاحات اى جئت بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع اى الاصطلاح  
 وان كانت مصدر لفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اى ذكر المصدر اداة  
 اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى المفعول وبغيره كالقول بمعنى المفعول و  
 العطف بمعنى المعطوف والمرب بمعنى المربوب وغودك وهى اى  
 الاصطلاحات التى بمعنى المصطلحات عبادة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة  
 وانواعها من الاسم والفعل والحرف والتكلم وانواع اى انواع الكلام من  
 الجملة الاربعة الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم ان الاصل  
 ان يكون للجملة اثنين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على السند  
 والسند اليه لا يثنى الا فى اسميين او من فعل واسم فان بدئت باسم  
 شئى اسمية كزيد قائم وزيدا بوه قائم وان زيد اقام وهى زيد قائم و  
 مخو بهلات الامر وشنان زيد وعمر و اقام زيد ان عند الجمهور  
 خلافا لصاحب البلب فان مثل بهلات الامر وما بعده من الجمل الفعلية

بمعنى المصطلحات م

بما حكمه  
 سار

الفعلية دون الاسمية وان بدئت بفعل شئى فعلية كقام زيد وهى قام  
 زيد وزيدا ضربته ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا او ادعوه عبد الله  
 وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللب وابن مالك كلن النحششى وصاحب  
 الباب الحقاها اعتبارين اخرين وجعلهما فسمين اخرين من الجملتين وبنائه  
 ان الجملة الفعلية ان تخرجه فعلها عن الشرط ولزوم الاضمار فى قسم من  
 اقسامها يستعمل بذلك الاسم الاصل اعني الفعلية والا فان تضمن الشرط  
 يسمونها شرطية سواء كانت مركبة من الفعليتين نحو ان تكرر من كرمك  
 او من شرطيتين معنى نحو ان كان مع زيد يكتب فهو تحرك يده ففى  
 لم تحرك يده لم يكتب وان لزوم الاضمار فسمى تلك الجملة ظرفية سواء كان  
 في ملحوظا في الظرف او مقعدا فان الجار والجرور يسمى ظرفا اصطلاحا  
 كما اشترنا اليه نحو ما في الدار زيد وحاقدا لك زيد هذا وقولها في الشرطية  
 معنى قيد زاده حاجب الباب في شرح الباب قال وقول معنى اشارة  
 الى ان الشرط لا يجوز ان يكون جملة شرطية لفظا لانهم لا يوافقون بين  
 مرفوع الشرط فاذا اردوا ذلك ادخلوا كان واسندوا الى ضمير الثانى و  
 جعلوا للشرطية خبر فيكون الجملة فعلية لفظا وشرطية معنى وقوله  
 التى يتوقف صفة الالفاظ عليها اى على تلك الالفاظ المتعددة المباني  
 الثانية فلهذا اى فلتتوقف المباني الثانية عليها قدم المص هذا الباب  
 الكتابين في الاصطلاحات عما سائر الابواب هذا وان اردت اى عقيب بقوله  
**الباب** رفع اى مرفوع بالابتداء **الثاني** مرفوع تقديره

ضربته م

انتهى م



على النصف الباب في **العوامل الجارية** مستحق على محذوف  
 كونه مرفوع على الجارية للمبداء **اللفظية** مجرورة على انها صفة العوامل  
**القياسية** مجرورة ايضا على اللفظية بعد النصف واما قدم هذا الباب  
 على الباب الثالث لان العوامل فيه المذكورة في الباب الثاني قياسية والباب  
 الثالث سماعية والقياسية مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم  
 الواحد على الفاعلية والافعال المستندة ترفع اسما واحدا على الفاعلية وتنصب  
 اسما آخر على المفعولية فهذا قياس مطرد ولو ترك قوله فهذا لكان اظن في جميع  
 الافعال فلكل جري انت هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب او لا والتعاقب  
 غير مطردة مثلا قولنا ان الباء جري قوله مثلا نصب على المصدرية اي امتثل مثلا وجري  
 على وزن قد صيغة مؤنث ولم يلفظ لم يجزم بضم الميم سمعنا خبر لقوله  
 قولنا وقوله مختص فيما يسمع من العرب صفة كاشفة للسماع وليس كذلك  
 ان تعاقبوا وانت على سمعة من العرب ولا تترك ان المولد يستحق التقديم على  
 كما غير المطردة لان ما لا يجرى كلامهم جري النشاذ النادر عن القياس الخارج  
 عن الاصل كذا قال في الضوء قوله النادر ان الساقط وقوله الخارج صفة  
 بعد صفة للنشاذ والمطر ليس كذلك فهو اولى بالتقديم فلذلك قدم عليه ثم  
 قال **الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية** واعلم بان كل باب سابق  
 لكن قدم على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالسمع  
 البصر في بحث لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة  
 وهي ليست بحسوسة بالسمع بل بالسمع فلو قال جئت السمع والقلب معا لكان

صحتها ؟

ان

ثمان اوزار والمعنوية تعرف بالقلب فقط لانه اي العامل المعنوي اما الابد  
 الرفع للمبداء والخبر او وقوع المضارع موقع جنس اسم الرفع للمضارع  
 او كون الصفة صفة لمرفوع او منصوب او مجرور العامل في الصفة عند  
 الاخفش على ما سيجي في اخر الكتاب في الباب الرابع ولا شك ان كل واحد  
 منها محتمل عقلي لا يعرف الا بالقلب ولا شك في مزية ما يعرف بالشيئين على ما  
 يعرف بالشيء الواحد المزينة بمعنى الفضيلة ففيلة لا فيعمل لها في الاساس فترت  
 عليها تفصلت وجمعها المزايان ثم قدم المص **الباب الرابع في العوامل**  
**المعنوية** على **الباب الخامس في فصول من العربية** لان المراد من  
 علم النحو معرفة العامل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل وان كان  
 معنوية بخلاف الخامس فان البحث فيه من التعريف والتكرير والتذكير و  
 التانيث وغيرها فانها من مخيمات الفن وليست بمقصودة من هذا  
 الفن وان كانت مقصودة في هذه الفن والغرف بين المقصود من هذا الفن  
 وبين المقصود في هذا الفن ظاهر حيث يشتمل الثاني المقصود الاصيل  
 وغيره بخلاف الاول والمقصود من هذا الفن مقدم على المقصود في هذا  
 الفن فلذلك قدم الرابع الخامس وافراد الصفات في الابواب **باب**  
**في فصول من العوامل اللفظية** حيث قال اللفظية ولم يقل  
 اللفظيات بالجمع وغيره مع ان موصوفها جمع وهو العوامل يعلم على  
 ذكرنا في الكتب المبسوطة اي في قوله مختصرة المبسوطة ولعل المبسوطة  
 وقع تصحيفا من البسيوطة لكن لا بد من ان يذكر وجه الخطأ **باب**

مطلب ولم يقل اللفظيات  
 لانه الاول ينشأ من الحصول منه والثاني ينشأ  
 من الوقوع فيه وقيل لانه الثاني يشتمل المقصود  
 الاصيل وغيره بخلاف الاول والاو اولى في بيانه

اي حصر ابواب الكتاب



ان  
في الخصة بان يقال المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخرج من ان يكون موقوفا  
عليه للمباحث الاليتية اولا فالاول هو الباب الاول وان كان الثاني وهو  
حالم يتو عليه المباحث الاليتية فلا يخرج من ان يكون البحث من جهة العالمية  
اولا فان كان الاول فلا يخرج من ان يكون العامل فيه قياسيا او سميا عينا او مفعوليا  
فالاول اي ما يكون العامل فيه قياسيا هو الباب الثاني اي ما يكون العامل  
فيه سميا عينا هو الباب الثالث والثالث اي ما يكون العامل فيه مفعوليا هو  
الباب الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث لامن جهة العالمية فهو  
الطلب الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث لامن جهة العالمية ان يكون  
هو الباب الخامس الذي في فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا اخر  
لم يكن فيه تلك الفصول قلنا اعلم اولان الحصر في الحكم بالاخصار اما عينا اي مترد  
بين النفي والاثبات تجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالاخصار واما  
استقراء لا يكون كذلك بل يستند الى التسبع والاستقراء هذا هو المشهور بين  
الجمهور لكن قد اجتر بعضهم هنا قسما اخر وسماه حصر اجهليا وبيانه ان ذلك  
الاستقراء اقا ان يتعلق بجعل جاعل اي يكون المقنوم مما جعله جاعل  
عنا تعدد تلك الاقسام كالمصباح المجعول على الابواب الخصة اولا  
يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو قسم منه يستعمله بذلك انهم  
الاصلي اعني الاستقراء وان يتعلق به فيستعمله بالحصر الجعلي اذا عرفت  
هذا فنقول بهذا السؤال عام الورد في حصر جعلي لا عيني لا بداهة العقل  
كافية فيه لا ينطبق اليه شبهة لكن يدفع ذلك السؤال العام بالاستقراء

لا قف

والثاني

بالاستقراء يعني اذ لم يكن البحث من جهة العالمية يلزم ثبوت الخامس  
بالاستقراء في اجزاء الكتاب وابوابه لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون  
شيئا اخر غير الخامس ثم شرح بهذه الاوراق بعون الملك الزمان في  
مع تاليفه وترتيب علمه بذا فخر عباد الله العلي بقمع بن سديد عفا  
عنهما الملك العلي عت عت عت  
اعلم ان الوضع  
على اربعة اقسام ثلاثة منها مقولة وواحدة غير مقولة وذلك قد يكون  
الوضع خاصا والوضع له ايضا خاصا كالاعلام فان الواضع لا يفظ الذات  
المتخصصة بخصوصها ثم وضع اللفظ باذاتها خاصة وضعا خاصا وقد يكون  
الواضع عاما والوضع له ايضا عاما كالكلمات فان الواضع لا يخط مفهومها  
عاما ثم وضع لفظ رجل مثلا بارائه وضعا عاما ولذا يستعمل في ما جاوز حد  
البلوغ على سبيل البدل والتعيم وقد يكون الوضع عاما والموضوع له  
خاصا وعكسه غير مقول كالتالي فان الواضع لا يخط الموضوع له على  
سبيل الاجمال والعموم ليكون ذلك الامر العام منطبقا على الجزئيات  
واحد او احد الوضع اللفظ باذاتها وضعا خاصا لانها غير متباينة ولنا قلنا  
عكسه غير مقولة لانه لا يتصور ان يوضع لفظ خاص ثم يجعل منطبقا على  
العام والاملا حظ ان الخاص لا ينطبق على العام ولا يصيرانه مللا  
حظنا بل بالاحر بالعكس كما قرر هذا المولانا شيخ اردبيلي اه  
تمام ادوم ديدم الحيد لله وجودم صحت اورن استون



وضعا  
والا ملاحظة فان الواضع لا يمكن  
من ملاحظة الجزئيات

